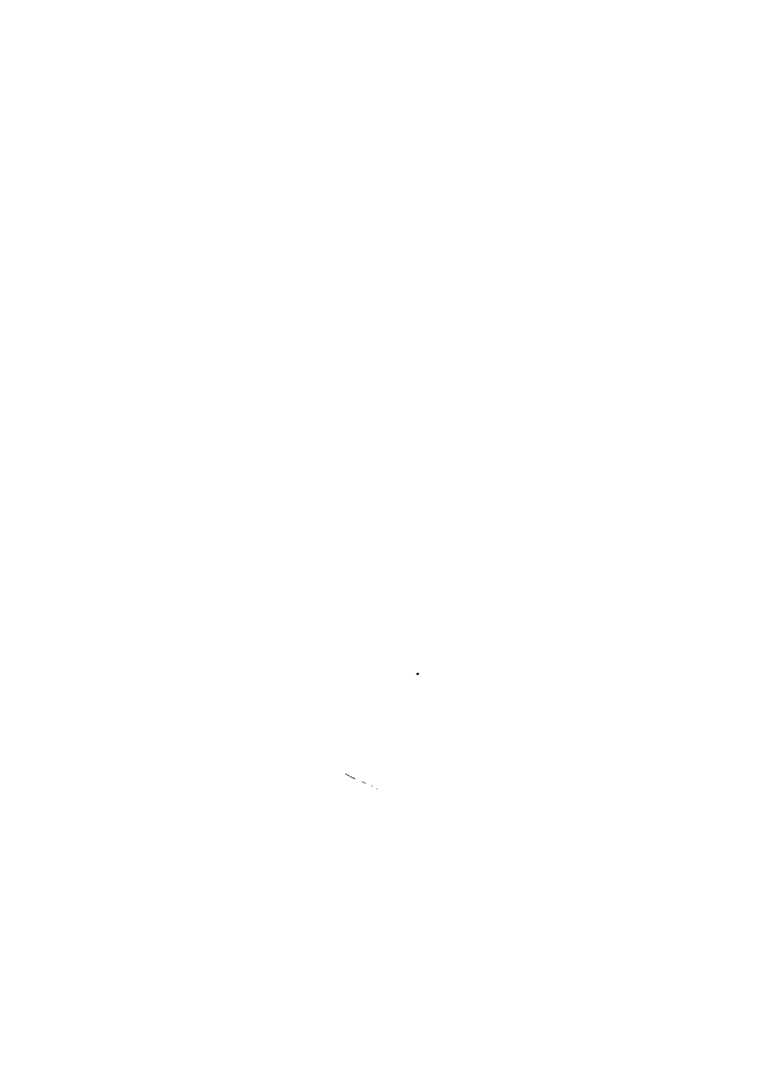
جاك دولوناي
جان ميشيل شارلييه

الجانب الخفي
من تاريخ البترول

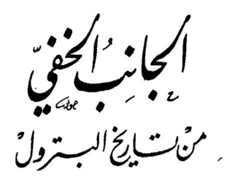
ترجمة اللواء
محمد سميح السيد





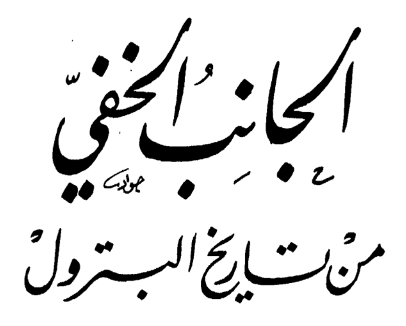
دمشق ـــ أوتوستراد المزة
هاتف ٢٤٤١٢٦ ـــ ٢٤٣٩٥١
تلكس ٤١٢٠٥٠
ص.ب: ١٦٠٣٥
العنوان البرقي
طلاسدار
TLASDAR

ريع الدار مخصص
لصالح مدارس ابناء الشهداء في القطر العربي السوري


الجانب الخفي
من تاريخ البترول

الطبعة الأولى
١٩٨٧

جاك دولوناي
جان ميشيل شارليه



ترجمة اللواء محمد سميح السيد

عنوان الكتاب باللغة الفرنسية

Jacques de LAUNAY
Jean-Michel CHARLIER

HISTOIRE SECRÈTE DU PÉTROLE

1859 - 1984



المقـــدمـــة

خلال قرن واحد ، أصبح البترول الصناعة الاولى في العالم . فها هي أعمال الحفر تجري اليوم على عمق يزيد على ٤٠٠٠ م ، وها هو الضخ قائم على قدم وساق في كافة انحاء الكرة الارضية ، وحتى تحت الدائرة القطبية ، كما أن أكبر سفن العالم قد أصبحت الآن هي ناقلات النفط العملاقة .

في عام ١٩٠٠ ، كان الذهب الاسود يؤمن اقل من ٤٪ من الاحتياجات العالمية للطاقة ؛ اما اليوم ، فقد أضحى يغطي ٤٠٪ منها . وعلى الرغم من تضاؤل الاستهلاك ، ما زال العالم يحرق سنوياً حوالي ثلاثة مليارات طن من المنتجات النفطية ، التي تقوم ثماني شركات فقط بتقديم أكثر من نصف هذه الكمية .

ومن الجدير بالذكر أن ثماني من أغنى عشر شركات في العالم هي شركات بترولية ، منها أربع أمريكيات . كما أن أقوى شركة في العالم هي « ايكسون Exxon » ، التي بلغ مجموع مبيعاتها ٨٨٫٥ مليار دولار في عام ١٩٨٣ ، والتي تضم ١٥٦٠٠٠ مستخدم ، منهم ١٢٠٠٠ باحث ، موزعين على أكثر من ٥٠٠ فرع في مئة بلد ! ... وقد تجاوزت أرباح شركة « ايكسون » هذه ٤٫٩ مليار دولار سنة ١٩٨٣ .

ولا شك في أن هذه أكبر مغامرة في تاريخ البشرية ، لا يمكن اعتبار ظاهرها المعروف هو الحقيقي بالضرورة .





الفصل الاول

عهـــد الديناصــورات

يوم السبت الواقــع في ٢٧ آب (أغسطس) من عام ١٨٥٩ ، في بلــدة تيتوسفيل في ولاية بنسلفانيا ، جنوبي بحيرة « إرييه » (Erié) ، على مسافة ١٥٠ ميلاً شرقي « كليفلاند » ، فجر العقيد « إيدوين ل. درايك Drake » ثورة ستؤدي آثارها الى إحداث تغيير عميق في الاقتصاد العالمي طوال قرن ونيّف .

كان « درايك » (٣٨ عاماً) سائق قطار سابقاً ، أصبح فيما بعد تاجراً يطمح في الحصول على ثروة عن طريق صناعة إكسير للحياة والشباب من نفس النوع الذي رأى الهنود يستخدمونه . وفي أحد الايام ، استخدمته شركة صغيرة تدعى « سينيكا أويل Seneca Oil » ، كان مموّلوها ، برئاسة المصرفي « جيمس تاونسانــد Touwnsend » ، يسعون للتنقيب في بعض الاراضي التي يملكونها في تيتوسفيل .

في عام ١٨٥٥ ، كان هؤلاء مقتنعين بصحة تقرير رفعه « البروفســور » ســيليمان Silliman ، من معهد يال ، ويبحثون عن هذا « البترول » الذي يمكنه أن يحل محل زيــت الحوت النادر والغالي الثمن ، والذي كان يستخدم لتشغيل فوانيس عمال المناجم .

عندئذ خطرت على بال درايك فكرة ضم ويليام سمث ، الملقب بالعم بيل ، وهو حداد وحفار آبار عبقري ، صنع له كل ما يلزمه من معدات وأدوات : أنابيب ، درّيك[1] ، وبخاصة المثقــب الذي يعمل بواسطة محرك بخاري .

---

(١) در-يك derrick : هيكل معدني يقام فوق بئر البترول ، والكلمة ماخوذة من اسم عالم انكليزي .

أدت أعمال الحفر الاولى الى حدوث انهيارات ، ثم بدأت الاموال تنفذ ، مما دعا المموّلين الى التوقف عن الدفع . وفي مساء يوم ٢٧ آب (أغسطس) ، غار المثقب فجأة داخل فجوة تكشفت عن وجود بئر من النفط على عمق ٢١ متراً (٦٩٫٥ قدماً) .

كان هذا من الزيت الصخري الذي استخدمه المصريون القدماء في تحنيط موتاهم ، كما استفاد منه الفينيقيون في « قلفطة »[٢] سفنهم ، وكانت له مزايا خاصة ومعترف بها . وما زالت هذه المادة الى يومنا هذا تدخل في تركيب عدد من المنتجات الصيدلانية ، كما استخدمها البيزنطيون اعتباراً من القرن السابع لتأجيج أوار ما كان يسمى بالنار اليونانية ، التي كانت تشتعل فوق سطح الماء وتسمح باحراق أساطيل الخصم .

في بنسلفانيا ، سنة ١٨٥٩ ، كانت الحاجة ماسة للصناعة الناشئة ، كما رأينا ، لمادة أولية جديدة للانارة لأن الزيوت الحيوانية المطلوبة كثيراً بلغت آنذاك أسعاراً خيالية . وقد لوحظ سريعاً أن تقطير النفط الخام كان يسمح بالحصول على مادة للانارة يمكنها الحلول بفعالية محل الزيوت الحيوانية ، كما يمكن للزيت أن يستخدم لتزييت الآلات وتشحيمها .

منذ عام ١٨٤٠ ، كان الباحثون قد لاحظوا أن زيت الفحم يتمتع بخصائص مميزة ، فحاولوا عبثاً استخراج كميات كافية من هذا الزيت . إلا أنهم تمكنوا ، في مقاطعة « ويستمورلاند » (بنسلفانيا) ، من التوصل الى عتاد يسمح بصناعة ٦٠٠٠ غالون في اليوم . ومنذ عام ١٨٥٨ ، في بيتسبورغ ، قام صموئيل كير Kier ومؤسسة ماك كون Mac Keown وفينلي Finley بتصفية زيت الفحم هذا (الكيروسين) في معمل صغير ، ثم توزيعه في نيويورك بكميات قليلة لأغراض الانارة بصورة رئيسية .

---

(١) القلفطة : وهي عملية سد شقوق السفن بواسطة الزفت وخيوط الحبال . ولا تزال هذه الكلمة تستخدم من قبل البحارة في يومنا هذا .

كانت عبقرية « درايك » تكمن في اختراع واستخدام حفارة ذات رقاص يتأرجح شاقولياً بحركة متناوبة .

ومن الجدير بالذكر أن درايك ، كغيره من المخترعين العباقرة ، مات فقيراً ، مع أن احدى الصحف اليومية أشارت الى اختراعه هذا بعد سبعة عشر يوماً فقط من اكتشافه ، مما أحدث دوياً أشبه بذلك الذي نجم عن اكتشاف الذهب في كاليفورنيا سنة ١٨٤٩ . إلا أن « العقيد » درايك ، الذي تجاوزته المضاربات ، لم يستفد من كل ذلك ، فمات سنة ١٨٨٠ عن عمر يناهز التاسعة والخمسين ، بعد أن أرغمته الآلام العصبية على استخدام كرسي متحرك للمشلولين .

في عام ١٨٧٣ ، قرر مجلس نواب بنسلفانيا ، اعترافاً بفضله وبمساهمته الهامة في تطوير اقتصاد الولاية ، منحه مكافأة سنوية مقدارها ١٥٠٠ دولار ، انتقلت بعد وفاته الى أرملته .

منذ عام ١٨٦٠ ، كانت هناك ٧٤ بئراً حول « اويل كريك » تنتج ٥٠٩٠٠٠ برميل في العام [1] .

وهكذا غطت الآبار المرتجلة وادي « أويل كريك Oil Creek » ، حيث بدأ الناس يخزنون الذهب الاسود في براميل خشبية ترشح في كثير من الاحيان ، كما آخذ الجميع يشترونه بأسعار مختلفة بقصد التجارة والربح .

بدأت المدن المؤقتة تظهر خلال بضعة أسابيع : أويل سيتي ، بتروسنتر ، بيتول ... وخلال خمسة أعوام ، قفز عدد سكان تيتوسفيل من ٤٠٠ الى ١٠٠٠٠ نسمة . كذلك بلغ عدد سكان بيتول ، التي أنشئت عام ١٨٦٥ ، بعد سنة واحدة من قيامها ، ٢٠٫٠٠٠ نسمة ، كما أقيم فيها خمسون فندقاً ودار للاوبرا . إلا أنها ما لبثت أن اختفت سنة ١٨٧٧ .

---

(١) البرميل = ٤٢ غالوناً امريكياً = ٣٥ غالوناً بريطانيا ــ ١٥٩ ليتراً .
الطن الواحد = ٧٫٤ برميل ؛ ١٠٠٠ برميل في اليوم = ٥٠٠٠٠ طن في العام .

كما بدىء باقامة المصافي الاولى البدائية ، التي بلغ عددها (١٥) في نهاية عام ١٨٦٠ ، ثم تضاعف هذا العدد أربع مرات بعد ثلاث سنوات •

في شهر كانون الثاني (يناير) من عام ١٨٦٥ ، وللاسراع في عمليات الحفر ، جاء اختراع العقيد « روبرتس Roberts » ، وهو عبارة عن أداة أشبه بالطوربيد المملوء بالنيترو غليسيرين ، يلقى داخل أنبوب الحفر ، ثم يتفجر في نهاية المطاف لكي يشق ثغرة في الصخور الصلبة» .

إلا آن البعض كانوا عاجزين عن شراء طوربيدات « روبرتس » ، لذلك كانوا يصبون النيترو غيلسيرين مباشرة في الانبوب ، فتحدث الانفجارات • في الحقيقة ، كانت الكوارث شبه يومية : فيضانات غير مراقبة للسائل المشتعل أحياناً ، انفجارات تعقبها حرائق قرب المحركات البخارية أو المنشآت الخشبية المشبعة بالبترول جرّاء الاندفاعات غير المسيطر عليها • وهكذا شب حريق هائل ، أعقبته فيضانات ، مما تسبب بحدوث أضرار بلغت قيمتها مليوناً من الدولارات في « تيتوسفيل » سنة ١٨٩٢ • كانت تدابير الحيطة والحماية شبه معدومة إذن في تلك الفترة ، ولم يكن هناك أي تنظيم من حيث الانتاج أو التخزين أو التوزيع •

كذلك كانت الحياة في الغرب الامريكي كله مفعمة بالقسوة والعنف ، وكان « درايك » يقول دائماً : « مسدسي هو القانون ••• » •

ولم يمر وقت طويل حتى بدأ ظهور الكثير من أصحاب الملايين : فمنذ عام ١٨٦١ ، كانت بئر « أويل كريك » تنتج ٣٠٠ برميل في اليوم • إلا أن أحداً لم يكن قادراً على التكهن آنذاك بما ستنتجه الصناعة البترولية : بنزين ، ومحروقات ، زيوت وشحوم ، أسفلت ، كهرباء ، صابون ومنظفات ، سماد ، مبيدات للحشرات ، دهانات ، بلاستيك ، الخ •••

هكذا كانت بداية الازدهار العجيب للبترول • وبما أن النبع كان يبدو

غير قابل للنضوب ، فقد انخفض السعر بسرعة ، حيث هبط من ٢٠ دولارا للبرميل في عام ١٨٥٩ الى ١٠ سنتات في عام ١٨٦٢ ٠

ولكن كيف يمكن نقل كل هذا البترول ؟ بواسطة المراكب على الانهار أولا ، ثم عن طريق السكك الحديدية ٠ في عام ١٨٦٣ ، وصلت السكة الحديدية بين كليفلاند وشبكات الشرق ، كما اخترقت كامل المنطقة البترولية ، فأصبح السائل الثمين ينقل بواسطة « المقطورات ــ الخزانات » ، ولكن العملية كانت طويلة وباهظة الكلفة ٠

في عام ١٨٦٥ ، قام « صموئيل فاذ سيكل Van Syckel » باحداث ثورة في كل هذا : حيث أقام خطاً من الانابيب (قطر الانبوب بوصتان ، أو ٥٫٠٨ سم) ٠ جاء هذا سبقاً رائعاً : إذ يوجد اليوم في الولايات المتحدة أكثر من ١٨٠٫٠٠٠ كم من خطوط الانابيب ٠

كانت خطوط الانابيب تلك توصل النفط الى المصفاة ثم الى القطار ؛ إلا أن الناقلين السابقين خافوا من البطالة فعمدوا الى أعمال التخريب ، مما اضطر أصحاب الآبار الى تأمين حراسة الانابيب ٠ رغم كل الصعوبات والعقبات ، كان البترول يتدفق باتجاه كليفلاند ، التي كانت تعتبر بحق عاصمة الذهب الاسود ٠ ففي عام ١٨٦٣ ، نقلت شركة الخطوط الحديدية للاطلسي والمغرب الى كليفلاند أكثر من ١٫٥ مليون برميل من البترول ٠



في عام ١٨٥٩ ، كانت أسرة « روكفلر Rockefeller » تسكن مدينة كليفلاند (أوهايو) ، على مسافة ١٠٠ ميل من تيتوسفيل ، في منزل مريح من القرميد عند زاوية من تقاطع شارعي أوكليد وكايس ٠

كانت الاسرة تضم الأب ويليام أڤيري روكفلر وزوجته إيليزا دايڤيسون وأولادهما الستة • لكي يقوم ويليام باعالة هذه الاسرة الكبيرة ، كان يعمل في تجارة الخيل حيناً ، ثم كمرابٍ أو مطبّبٍ أحياناً ، كما كان يبيع أدوية الشعوذة ضد السرطان بمعدل دولارين للزجاجة الواحدة •

أما « إيليزا » ، فكانت إبنة مزارع من موراڤيا (نيويورك) ، وربة منزل قوية تدير منزلها وأسرتها بحزم • كما كانت هواجسها الثلاثة هي الانضباط والمدرسة والكنيسة •

عُرِفَ ويليام بأنه مغامر ، حتى لوحق بتهمة الاغتصاب والزواج من امرأتين في آن واحد ، الأمر الذي لم يمنعه من أن يظل بروتستانتياً متعصباً • وقد علّم أولاده قيمة المال : حيث سمح لهم بالاحتفاظ بأرباحهم حتى بلوغهم سن الرشد ، ولكن عليهم أن يدفعوا لوالدهم ٤٠ دولارا في الشهر ، على أن يتسلموا بالمقابل عند بلوغهم الرشد رأسمال صغيراً في حدود ١٠٠٠ دولار •

بهذا المبلغ دخل الابن البكر جون ، المولود في ٨ تموز ١٨٣٩ ، ميدان العمل سنة ١٨٥٨ • وهكذا كان متاعه ضئيلاً ، ولكنه ذهب في الخامسة عشرة من العمر ، بناءً على طلب والده ، لكي يدرس في المدرسة العليا للتجارة ، حيث أتقن إدارة الاعمال وفن مسك سجلات المحاسبة ، بعد أن عمل لفترة من الزمن كبائع متجول في شوارع كليفلاند •

في ٢٦ آيلول (سبتمبر) من عام ١٨٥٥ ، وفي السادسة عشرة من عمره ، عمل لدى « هويت » و « تاتل » ، المتخصصين في التصدير ، كناقل للبضائع وسكرتير ورجل يصلح لكل شيء •

أمضى في هذه الوظيفة عامين ونصف العام ، حيث اكتسب خبرة في العلوم المالية التطبيقية والاعمال التجارية والعلاقات مع الزبائن • وخلال بضعة أسابيع ، وجد نفسه مساعد محاسب ثم محاسباً براتب شهري قدره ٢٥ دولارا •

كان هاجسه الاول هو جمع الثروة ، فكرس لذلك كل وقته ، بينما خصص أوقات فراغه للكنيسة المعمدانية . وقد عرف عنه أنــه يمسك حساباته وحسابات المؤسسة التي يعمل فيها بمنتهى الدقة والأمانة ، دون أن يغفل الاعمال الخيريــة كلما استطاع الى ذلك سبيلا .

في عام ١٥٨٨ ، رفض رؤساؤه منحه علاوة مالية ، فتركهم وقبل عرضاً من صديق انكليزي ، يدعى موريس كلارك ، بأن يقوم الاثنان معاً بانشاء وكالة للمنتجات الاجنبية في موانيء كليفلاند . لذلك قدّم ، كما فعل شريكاه كلارك وغاردنر ، ٢٠٠٠ دولار (١٠٠٠ من مدخراته + ١٠٠٠ كمساعدة من والده) ، وأصبح مسؤولاً عن الشؤون المالية ، بينما كان زميلاه يقومان بعمليات الشراء والبيــع .

منذ السنة الاولى ، بلغ حجم المبيعات / ٥٠٠,٠٠٠ / دولار ، بينما بلغت حصة كل من الشركاء الثلاثة من الارباح الصافية ٢٢٠٠ دولار . في العام التالي ، بدأت الهجمة على « أويل كريت » كما أسلفنا ، فاسترعى ذلك انتباه جون . وفي عام ١٨٦٢ ، استطاع مع صديقه كلارك أن يجمع من الارباح مبلغ ٣٤٠٠٠ دولار ، فقرر استثماره في مصفاة صغيرة للبترول ، صنعها انكليزي يدعــى صموئيل أندروز ، الذي وجد الوسيلة لمعالجة البترول بواسطة حمض الكبريت .

استنتج جون منذ البداية أن الجهود يجب ألا تنصب على أعمــال الحفــر المملوءة بالمجازفات والمفاجآت والأفخاخ . وقد لاحظ أن العاملين في حفر الآبار كانوا يفلسون بسرعة بسبب القمار والكحول والفسق ، بينما كان القائمون بأعمال التصفية يجدون ما يكفيهم من المادة الخام ، ولا يتوقف عملهم عــلى الصدفة أو الحظ .

وهكذا قرر « روكفلر » أن يعمل في تصفية البترول . وقد نجح في ذلك لدرجة جعلته مع صديقه « أندروز » ، المعمداني مثله ، يكرسان جلّ وقتهما لهذا العمل ؛ وفي عام ١٨٦٥ ، تفرّغا كلياً ، تاركين كل نشاطاتهما الاخرى .

لم تمض فترة وجيزة حتى أقام معمله الخاص بصناعة براميل النفط ، حيث أخذ يبيع البرميل بسعر ٩٦ سنتاً بدلاً من ٢٫٥ دولار • ثم ما لبث أن تزوج من « لورا سبيلمان » ، وهي إبنة رجل أعمال ثري ، كانت لا تقل عنه تقى وتوفيراً •

خلال السنوات الثلاث الاولى ، كان قد قام ، مع كلارك وشقيقيه ، باستثمار ١٠٠٫٠٠٠ دولار في المصفاة ، فجاءت الارباح بحجم الاستثمار تقريباً • عندئذ اشترى بمبلغ ٧٢٥٫٠٠٠ دولار حصة كلارك ، وأسس مصفاة روكفلر وأندروز ، تاركاً لكلارك وكالة كليفلاند القديمة •

اهتم « أندروز » بالمسائل التقنية ، بينما تخصص جون روكفلر في المشتريات والمبيعات ، وكان يشتري بأقل الاسعار ثم ينتظر ليبيع بأعلاها •

أخيراً ، وبالاتفاق مع شريك جديد ، وهو رجل أعمال لامع يدعى « هنري فلاغلر Flagler » ، معمداني مثله وابن مبشر ، قام بتجميع عدة مصاف متنافسة عن طريق الشراء المتتالي ، ليسهل الاعمال ويشكل احتكاراً حقيقياً تحت اسم « ستاندارد — أويل » •

وفي هذا الاتجاه نفسه ، استأجر كامل المقطورات — الخزانات المتوفرة ، كما عقد اتفاقيات سرية مميزة مع « فاندربيلت Vanderbilt » ، رئيس سكة حديد نيويورك المركزية على أساس : حسم ٢٥٪ لمنتجات « ستاندارد » و ٢٥٪ زيادة في الاجور بالنسبة للمنتجات المنافسة •

عرض « فلاغلر » على الجنرال « ديفيرو Deveraux » ، رئيس شركة الخطوط الحديدية المسماة « ضفة البحيرة » (وهي فرع تابع لسكة حديد نيويورك المركزية) ، أن يؤمن النقل اليومي لستين مقطورة (عربة) بترول مصفى من كليفلاند الى نيويورك ، وأن يأخذ على عاتقه كل أخطار الحريق والحوادث • كان من شأن هذا أن يختصر مدة السفر بتنظيم قطارات كاملة • مقابل هذا

الاجراء ، الذي يدر على شركة الخطوط الحديدية أموالا كثيرة ، حصل روكفلر وأندروز وفلاغلر على حسم في أجور النقل بمقدار ٢٫٤٠ ــ ١٫٧٥ دولار للبرميل الواحد .

بمثل هذه الاساليب ، استطاع جون روكفلر ، خلال خمس سنوات ، من عام ١٨٧٢ ــ ١٨٧٧ ، أن يضمن لنفسه السيطرة على ٩٥٪ من السوق العالمية للبترول ، وذلك بفضل اللعبة التي ضمنت له شراء معظم الشركات المنافسة عن طريق دفع نصف الثمن نقداً والنصف الثاني كأسهم في شركة ستاندارد .

تم تأسيس « ستاندارد ــ أويل » في ١٠ كانون الثاني (يناير) من عام ١٨٧٠ ، برأسمال مقداره مليون دولار . كان المؤسسون آنذاك هم : جون روكفلر ، صموئيل أندروز ، هنري فلاغلر ، ستيڤن هاركنس (والد زوجة فلاغلر ، وهو رجل ثري جداً) ووليام روكفلر ، شقيق جون الاصغر ، الذي كان يمثل الشركة في نيويورك ، ويستقبل يومياً العربات الستين التي تصل الى رصيف نيويورك ، ثم يؤمن بيعها في نيويورك أو يرسلها الى أوروبا والشرق .

كان جون يذيع في كل مكان أن « ستاندارد » هي « نقابة من المساهمين » الذين يقومون بتصفية البترول ، ولكنه عمل في الواقع تدريجياً على احتكار كامل الانتاج مع التصفية .

وهكذا استمر توسع « ستاندارد ــ أويل » حتى عام ١٨٨٢ ، حيث كان جون وشركاؤه يحققون أهدافهم دائماً عن طريق القوة أو التخويف أو الاقناع . وإذا خطر ببال أحدهم أن يصمد في وجههم ، فان تجارته تسحق بشتى الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة ، كما ترفض شركات الخطوط الحديدية نقل بتروله فيضطر للخضوع والانصياع في نهاية المطاف . ولم تمض سنوات ، حتى ذاع صيت روكفلر وشركائه في كافة أنحاء بنسلفانيا وأوهايو كاقطاعيين أنذال ومصاصين للدماء .

إلا أنهم كانوا دائماً يجدون الحلفاء من بين أولئك الذين يحسدونهم ويعجبون بهم في قرارة نفوسهم . وفي شهر نيسان (أبريل) من عام ١٨٧٤ ، نجح الشريكان المتواطئان في إقناع اثنين من كبار منافسيهم في حقل التصفية : و. ج. واردن Warden من فيلادلفيا ، ولوكهارت Lochhart من بيتسبورغ ، لشراء شركتيهما كما فعلا في كليفلاند . في الحقيقة ، كانت حجتهما مقنعة : ففي عام ١٨٧٣ ، حققت ستاندارد أرباحاً بلغت مليوناً من الدولارات ، مما رفع رأسمال الشركة الى ٥ر٢ مليون دولار . وهكذا تم توقيع الاتفاق ، وشكل الاربعة جمعية سرية للتعاون والتآزر في المناورات المقبلة .

نجحت العملية اذن ، وفي ١٠ آذار (مارس) من عام ١٨٧٥ ، رفعت شركة « ستاندارد » رأسمالها الى ٥ر٣ مليون دولار .

كذلك أصبحت شركات الخطوط الحديدية هي الاخرى تحت رحمة هؤلاء الزبائن الذين لا يستغنى عنهم . وفي عام ١٨٧٧ ، اشترى جون بمبلغ ٣ر٤٠٠ر٠٠٠ دولار ممتلكات أكبر شركة خطوط أنابيب يمكن أن تنافس القطارات . دفع هذا المبلغ من ضريبة خاصة ، بقيمة ٢٥ سنت على الغالون الواحد ، فرضت على جميع مصدري البترول من نيويورك .

في هذه الاثناء ، أجبر جون شركات الخطوط الحديدية ، التي دمرها تنافسها غير المعقول ، على الانضمام الى مؤسسة تقدم الجنوب ، وهي اتحاد احتكاري آخر تابع لكبار المسؤولين عن تصفية البترول ، سيفرض عليها تخفيضات هامة في أجور النقل .

أخيراً ، انفجرت الفضيحة ، وعمدت الدولة الى حل هذه المؤسسة الاحتكارية ، كما فرضت تعرفات متساوية بالنسبة لنقل النفط . إلا أن هذا الاجراء جاء بعد فوات الأوان : خلال ثلاثة أشهر فقط ، نجحت « ستاندارد » في إفلاس كثيرين من المنتجين وضمت اليها ٢٢ من أصل ٢٥ مصفاة موجودة في

كليفلاند ، أي ربع الطاقة الامريكية كلها ! ... بهذا أصبحت تقوم وحدهـا بتصفية ٣٣ مليون طن من مجموع الانتاج الامريكي البالغ ٣٦ مليون طـن ، كما احتكرت التوزيع والتصدير الى أوروبا وآسيا .

هل يمكن القول إذن أن الصناعة البترولية الأمريكية ولدت من العبقرية التجارية لروكفلر ؟ لقد أثبت التاريخ أن روكفلر هذا قاوم صناعة بلاده هذه وهزمها .

أما شركة ستاندارد أويل ، فقد طبقت وسائل ومبادىء تنظيمية صارمة جداً : التمويل الذاتي والعقلانية . في كل عام ، كان يعاد استثمار نصف الارباح ، وفي عام ١٨٨٢ ، وصل رأس المال الى ٧٠ مليون دولار . وقد رافق عملية إزاحة المنافسين دمج كامل ومتواصل : تخفيض سعر الكلفة نتيجة وضع تقنيات جديدة للتصفية ، مركزية المشتريات ، تخزين الناتج الخـام ، النقل المجمع ، التوزيع والتصدير .

تصدى جون لجميع أصحاب شركات التصفية الاخرى ولكل من كان يعمل في صناعة البترول من قريب أو بعيد في أمريكا . كان يقول لكل واحد مـن هؤلاء :

ــ أعرض عليك مساهمة في شركتي مقابل أملاكك . إن هذا في مصلحتك فلا تدع الفرصة تفوتك !

كان الكثيرون يقبلون ويربحون . ولعل خير مثال على ذلك جون أرشبولد Archbold ، العدو اللدود لمؤسسة التقدم الآنفة الذكر ، والذي عينه روكفلر رئيساً لشركة ستاندارد . بهذا الاسلوب ، ولدت الشركة الجديدة المعروفة باسم « ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا » (SOCAL)[1] ، درة امبراطورية روكفلر .

---

(1) SOCAL = Standard Oil of California.

وفي عام ١٨٨٢ ، أصبح جون روكفلر ، وهو لم يتجاوز الثالثة والاربعين من العمر ، والذي أقام في مكتبه المتواضع : ٢٦ ب شارع برودواي في نيويورك ، سيّد أكبر شركة متحدة في العالم • أما الحماية اللازمة ، فقد ضمنها عن طريق عدد كبير من الاصدقاء والحلفاء السياسيين ، الماثلين في كافة الهيئات التشريعية والاحزاب والادارات • كما كانت تحيط به نخبة مختارة من المحامين الذين يتقاضون الرواتب الضخمة ، والذين كانوا جاهزين دائماً لسدّ الثغرات وتدارك الاخطاء •



ذكرنا آنفاً أن روكفلر وجد حلفاء له بين منافسيه • كذلك ظهر له مقلدون في الولايات المتحدة والمكسيك وروسيا •

في بيتسبورغ (بنسلفانيا) ، كان هناك رجل إرلندي ، يدعى « توماس ميلون Mellon » ، درس الحقوق ثم فتح مكتباً للمحاماة ، ازدهر بسرعة مما سمح له بتوفير مبلغ ١٢٠٠٠ دولار •

رزق توماس هذا بثمانية أولاد سيكون أشهرهم « أندروميلون » الذي ولد سنة ١٨٥٥ •

بعد فترة من عمله في المحاماة ، انتخب توماس قاضياً ، مما سمح له ، خلال الحرب الانفصالية (١٨٦١ — ١٨٦٥) بتنمية ثروته • لذلك افتتح لأولاده ، في عام ١٨٧٠ ، مصرفاً تسلم إدارته الابن « أندرو » (٢٥ عاماً) • وقد ازدهرت أعمال هذا المصرف لدرجة تمكن معها سنة ١٨٨٩ من استثمار مبلغ ٢٥٠،٠٠٠ دولار في « تروست » للالمنيوم (ALCOA) .

نجح هذا الرهان ، فحاول أندرو تنويع نشاطاته • لذلك راهن على الفولاذ ثم على عتاد السكك الحديدية ولوازمها وعلى الجسور المعدنية • جاءت النتيجة

نجاحاً جديداً : فعرض عليه مورغان وكارنيجي شراء مؤسسته الحديدية لصالح اتحادهم الاحتكاري للفولاذ (تروست الفولاذ) • وافق أندرو ، وقبض مبلغ ٣٠ مليون دولار •

عند نهاية القرن التاسع عشر ، ارتفعت أسعار أسهم « ميلون » من ١٠٠ دولار عند الاصدار الاول الى ٢٠٠٠٠ دولار •

بدأ « أندرو » يستثمر أمواله في شتى المجالات : الفحم ، السكك الحديدية ، التأمين ، الزجاج ، كل ذلك بنجاح منقطع النظير •

كان ينقص جعبته سهم واحد : هو البترول • في عام ١٩٠١ ، زاره منقّب معروف هو العقيد « غافي Gaffey » الذي أخبره بأنه عثر على النفط في « سبيند ليتوب » بولاية تكساس •

في الحقيقة ، كان المكتشف الحقيقي لهذا الحقل شريكه المهندس « أنطوني لوكـاس Lucas » ، الضابط السابق في البحرية من أصل نمساوي ــ هنغاري ، حفر بئراً بالقرب من ساحل خليج المكسيك • وقد جاء « غافي » لكي يستدين مبلغ ٣٠٠،٠٠٠ دولار من مصرف ميلون وأولاده لتمويل هذه البئر •

قرر ويليام ميلون ، شقيق أندرو ، قبول هذا التحدي ، فكان النجـاح باهراً حقاً ، حيث اتضح سريعاً أن النبع هائل ، فأقيم خط للانابيب علـى عجل من أجل نقل النفط الخام الى الساحل (مرفأ آرثر في تكساس) لكي تتم تصفيته هناك قبل تحميله على ناقلات البترول التابعة لشركة النقـل « شل » (Shell cy) (وهو اسم يجب حفظه) ، ليصار الى نقله للخارج •

إلا أن النبع نضب فجأة لأن حوالي ٥٠،٠٠٠ منقّب كانوا قد انهالـوا على المنطقة منذ عشرين عاماً وغطوها بالآبار • عندئذ بدأت شركة « غولـف Gulf » ، التي أنشئت لهذا الغرض ، تتساءل عن مستقبلها •

كان المراهنون على الفشل لا يعرفون جيداً عناد آل ميلون وصلابتهم : إذ لم ييأس هؤلاء ، بل تابعوا التنقيب الى أن عثروا ، في عام ١٩٠٦ ، على حقل هائل في « تولسا » بولاية أوكلاهوما • وعندما خطرت على بالهم ، سنة ١٩١٣ ، فكرة إقامة أول محطة خدمة للسيارات ، انفتحت أبواب جديدة وأصبحت شركة « غولف » المنافس الرئيسي لشركة « ستاندارد » التي لم تتعرض للهجوم في أرضها بسبب حكمة آل ميلون وبعد نظرهم •

أدى النجاح الاولي لبئر « سبيندليتوب » الى استدراج عدد من المنقبين الذين ما لبث معظمهم أن تراجع ، باستثناء رجل إرلندي ، يدعى « جوزيف كالينان Cullinan » ، ركب رأسه واستمر في البحث • كان هذا الرجل مستخدماً سابقاً في شركة ستاندارد ، وكان يتقن المهنة جيداً ، فاتفق مع « جيمس هوغ Hogg » ، الحاكم السابق لولاية تكساس ، وتاجر ألماني من نيويورك ، متخصص في أعمال التسويق ، يدعى « أرنولد شلايت Schlaet » • قام الشركاء الثلاثة بانشاء شركة تكساس « تكساكو » التي بدأت تشتري بأسعار بخسة الفائض عن بئر « سبيندليتوب » لتعود فتبيعه لمزارعي قصب السكر في الميسيسيبي أو لشركة ستاندارد في نيويورك •

وعندما نضبت بئر « سيندليتوب » ، قامت (تكساكو Texaco) بالحفر بنجاح على بعد ٣٥ كم من هناك ، في منطقة « سورليك » ، وفي عام ١٩٠٤ ، أصبحت تنتج ٥٪ من مجموع الانتاج الامريكي •



من روسيا ، ومدينة باكو الجبلية وشبه المجهولة آنذاك ، على سواحل بحر قزوين ، سيظهر أول تهديد جدي لاحتكار شركة ستاندارد أويل العالمي •

ففي جنوبي روسيا ، كان البترول قريباً من سطح الارض منذ زمن بعيد ، وبخاصة في أذربيجان ، حيث كانت الشعلات الصغيرة ، التي يغذيها البترول ، تذكي « النار الابدية » في هياكل « زرادشت » المنتشرة هنا وهناك . وكان الفلاحون يحفرون بأيديهم آباراً صغيرة يخرج منها « الزيت الصخري » الذي كانوا يستخدمونه لتزييت عرباتهم القديمة .

كان يقال هناك أن الصينيين عرفوا قديماً ، قبل العام الالف ، سرّ « الزيت الصخري » الذي ضاع في مذبحة احدى الغزوات .

بعد الفتح العربي ، استخدم « خانات » باكو البترول كوسيلة للانارة ، ويقال أن خيامهم كانت دائماً ساطعة . وعندما تخلوا عن بداوتهم ، أقاموا قصوراً ما زالت أطلال بعضها موجودة حتى اليوم ، كما كانت زخارفها من الرخام المستورد ، والاثاث من لبنان ، والبورسلين من بلاد فارس ، والذهب من قبرص ، والاضاءة بواسطة البترول .

سمع قيصر روسيا بسر الضوء لدى خان باكو ، وفي عام ١٨٠٦ ، قرر الكسندر الاول غزو المدينة . ويقال أن الامير « بول ديميتريفيتش تسيتسيانوف »، الحاكم العسكري لما وراء القوقاز ، تقدم الى قصر « حسن قولي خان » لكي يتفاوض معه حول خضوعه لسلطته . كان الامير محاطاً بحوالي عشرين من الجنود الروس ، ولكن الخان ابتسم مهللاً وطلب من الامير أن يدنو من عرشه وكأنه يريد الترحيب به . وعندما أصبح تسيتسيانوف على بعد خطوتين من الخان ، استل هذا الاخير سيفه ، وبضربة واحدة مفاجئة قطع رأس الامير الذي تدحرج عند باب الديوان .

وبمنتهى البرود ، أمر حسن قولي خان رجاله بالتقاط الرأس وتمليحها ثم لفّها بعناية وارسالها كهدية الى شاه الفرس ، باباشان ، مع أول قافلة مسافرة .

ما كاد النبأ يصل الى موسكو ، حتى قرر القيصر الكسندر معاقبة الخان ، فأرسل جيشاً لمحاصرة مدينة باكو ..

كانت المواصلات بطيئة ، فلم يصل الجيش الى باكو إلا في عام ١٨٠٧ ، حيث قام الخان حسن باغلاق أبواب المدينة ، ثم فرَّ متخفياً عن طريق بحر قزوين على متن زورق للصيد .

منذ ذلك الحين لم يسمع أحد بهذا الخان الذي اختفى معه سر البترول . وعندما جاءت القوافل الفارسية كعادتها لكي تشتري السائل الثمين ، لم تجد شيئاً ، وعادت فارس الى استخدام الشمعة من جديد .

بعد فترة من الاحتلال العسكري الروسي ، عهد بمنصب خان باكو الى حاكم ذكي عرف كيف يحصل من السكان على سر « السائل الذي يشتعل » ، فأخذ منه عيِّنات أرسلها الى القيصر مع تقرير مفصل .

عكف أساتذة جامعة سان بيترسبورغ البارزون على دراسة العينات وتحليلها في مخابرهم بعناية واهتمام . وأخيراً رفعوا الى القيصر التقرير التالي : **« ان البترول سائل معدني ليست له أية فائدة تذكر . وهو بطبيعته يبعث رائحة كريهة ، ولا يعرف له اي استخدام مفيد سوى تشحيم دواليب العربات »** .

بهذا حسم الأمر ، فقام حاكم باكو بتأجير الاراضي البترولية لرجل أرمني لمدة عشر سنوات مقابل بضعة آلاف من الروبلات ، فجاءت الصفقة خاسرة وعاد الرجل الى بلاده بخفي حنين .

في نهاية عام ١٨٦٠ ، وصلت الاخبار الى الروس أخيراً عن الضجة الهائلة التي أحدثها البترول في أمريكا . وفي عام ١٨٧٠ ، وصلت الى القوقاز أول حفارة بخارية أمريكية ، واستطاع الخبراء الامريكيون تفجير النفط بسرعة وسهولة على عمق ٣٥ متراً .

عندئذ قام القيصر الكسندر الثاني باهداء رئيس وزرائه ، الكونت بـول إيغناتييف ، وكذلك بعض وزرائه أوراق ملكية بعض الاراضي من هذه المنطقة البترولية • ويقال أن هذه الهدية لم تعجب الوزراء كثيرا • أما باقي الاراضي ، فقد استولى عليها القيصر ، وفي عام ١٨٧٣ ، عرضها للبيـع في سوق تفليس ، حيث ساعد المزاد على بيـع كامل الاراضي بسعر جيـد بلغ ٦ ملايين مـن الروبلات الذهبية ،• كـان معظم المشترين من الأرمـن والتتر والقوقازيـين • ولم يلاحظ احد بين المشترين آنذاك وجود أخوين سويديين يسكنان سـان ـ بيترسبورغ ، وهما روبرت ولويس نوبل Nobel .

منذ عام ١٨٧٤ ، بدأ الأخوان نوبل يستثمران أراضيهما • وفي عام ١٨٧٥ ، أخذت أول مصفاة لهما تعمل في باكو ، حيـث حصلا على مرآب كبير للعربات ـ الخزانات ، كما احتكرا النقل من باكو الى بحر البلطيق •

جاء النجاح سريعاً ، وخلال بضع سنوات ، كان الملاكون الصغار يزرعون المنطقة بالآبار ، ولكن الفوضى كانت سائدة بشكل مريع • كذلك كانت ملايين الاطنان من البترول تضيع على سطح الارض أو تصب في البحر ، والحرائـق مستمرة تلتهم الحقول •

كان عمال الآبار ، من التتر أو الجيورجيين ، يعاملون كالبهائم : غذاء سيء ، عمل شاق لمدة ١٦ ساعة يومياً • كما كان هؤلاء التعساء مضطرين لأن يصرفوا أجورهم التافهة في المخازن العائدة لأرباب العمل •

في مدن الاكواخ هذه ، المشبعة بالبترول والروائح الكريهة ، كان الشقاء وضعف العناية الصحية والتلوث والكحول تفتك بالعمال وتقتلهم كالذباب • وعندما كانت المشاجرات تقـع ، يستدعى القـوزاق ليقمعوها بمنتهى الشـدة والوحشـية •

كان معظم أرباب العمل من الأرمن أو القوقازيين يحققون أرباحاً طائـلة

يبذرونها في العربدة والتهتك والابنية المترفة دون حساب • أما أكثر هؤلاء بذخاً فهو الأرمني « الكسندر منتاشيف Mantacheff » (وهو اسم يجب حفظه) •

إلا أن آبار آل نوبل كانت تدار بشكل أفضل لحسن الحظ ، حيث يعمل العمال في شروط لائقة تتناسب مع كرامة الانسان • كانت مصافي نوبل تعالج النفط الخام الذي ينتجونه بالاضافة الى نفط المنافسين الذي يشترون معظمه • وبفضل الكيميائي « ألفريد نوبل » ، تمكنوا من ايجاد الوسيلة لاستبعاد الكبريت الذي يوجد بكميات كبيرة في البترول الروسي •

لنقل البترول ، توصل آل نوبل ، عن طريق الرشوة ، الى احتكار كامل العربات ــ الخزانات المتوفرة في روسيا • ثم ما لبثوا أن أقاموا خطاً من الانابيب لايصال البترول حتى محطة القطار ، ومن هناك كان يعبأ في العربات ــ الخزانات ويوجه الى « ريغا » ، التي تبعد ٥٠٠٠ كم •

في أحد الايام ، وصل من باريس أحد أفراد أسرة روتشيلد Rothschild الفرنسيين ، حيث زار حقول النفط ولاحظ أن النقل بواسطة القطار الى شمالي روسيا كان باهظ التكاليف • لذلك أعلم باريس بالأمر ، وحصل على الاموال اللازمة ، ثم عمد فوراً الى بناء خط أنابيب من باكو الى باطوم ، المرفأ الواقع على البحر الاسود • من هناك ، كان البترول ينقل في خزانات السفن الى تريستا التي أقام فيها خزانات ضخمة للحفظ •

وهكذا استطاع ، خلال بضع سنوات ، تغيير وضع البترول الروسي بكامله ، بعد أن فتح أمامه منافذ هائلة ، وأرغم آل نوبل على التعامل مع آل روتشيلد • فاختصار الطريق على هذا النحو ، وبشكل لم يعد للشتاء الروسي القاسي أي تأثير على تدفق النفط ، وفّر الكثير من الوقت والمال ، مما أرغم آل نوبل على استخدام هذا الخط مقابل التخلي عن بعض الاسهم لآل روتشيلد •

منذ عام ١٨٨٥ ، أصبحت روسيا تصدر سنوياً الى أوروبا عشرة ملايين طن من النفط ، مما جعلها منافسة كبيرة وخطيرة لشركة ستاندارد — أويل • في الحقيقة ، كان آل روتشيلد بعيدي النظر ، يتطلعون الى السوق الآسيوية التي كانت وقفاً عليهم دون سواهم •



في الطرف الآخر من العالم ، في أندونيسيا ، استطاع رائد متحمس هولندي ، يدعى « ج• ب• أوغوست كيسلر Kessler » (٣٩ عاماً) ، أن يفجر البترول في جزيرة « سومطرة » ، على الساحل الشرقي ، مقابل ماليزيا (بينانغ) • لذلك أسس ، سنة ١٨٩٠ ، الشركة الملكية الهولندية للبترول برأسمال بلغ ١٫٢ مليون فلوران • بدأ الانتاج الفعلي سنة ١٨٩٤ ، ولكنه وجد نفسه فوراً أمام مشكلة السيولة التي حاول حلها عبثاً في باتافيا أو سنغافورة • وقد كان على وشك التخلي عن مشروعه عندما أنقذه « هنري ديتيردنغ Deterding » وقدم له العون اللازم • من هو « ديتيردنغ » هذا الذي سيصبح رئيس مبيعاته في عام ١٨٩٦ ؟

إنه الابن الثالث للقبطان فيليب ديتيردنغ ، ولد عام ١٨٦٦ • كان أجداده كلهم بحارة وأصحاب سفن ، غرق عدد كبير منهم في البحر • حتى أبوه ، مات في البحر بعد أن غرقت سفينته سنة ١٨٦٩ ، بالقرب من ناغازاكي • أتم هنري الصغير دراسته الابتدائية ثم تابع دراسته الثانوية لمدة ثلاث سنوات في أمستردام • وعند بلوغه سن السادسة عشرة ، كان يتكلم الانكليزية والفرنسية والالمانية ، فعمل في أحد مصارف المدينة بأجر زهيد بلغ فرنكاً واحداً في اليوم • وبعد أن كوّن نفسه بنفسه ، وتنقل من وظيفة الى أخرى ، أصبح محاسباً يتقاضى ٣٠٠ فرنك في الشهر • بمثل هذا الزاد من الخبرة ، نجح في مسابقة أجرتها مؤسسة « نيدرلاندش هاندل متشابيج Nederlandeche Handel Moatschappij » للتصدير

والاستيراد ، التي أوفدته لصالحها الى جزر الهند النيرلندية سنة ١٨٩٠[1] ، حيث بدأ كمحاسب ثم أصبح مديراً للوكالة في جزيرة بينانغ .

هناك قابل كيسلر وأدرك فوراً طموحاته وضيق ذات يده . في عام ١٨٩٧ ، غادر سومطره مع زوجته وابنته البالغة من العمر سنتين متوجهاً الى لاهاي ، حيث استلم منصب رئيس الشركة . في العام التالي ، ظهرت صعوبات جديدة : نضب البترول وانهارت أسهم الشركة الملكية الهولندية .

عثر كيسلر على النفط من جديد في أرض مجاورة ، ولكن الكمية لم تكن بقدر الآمال . وفي شهر كانون الاول (ديسمبر) من عام ١٩٠٠ ، ساءت حالته الصحية أمام خيبة آماله ، فمات تاركاً العنان في يد ديتردنغ . درس آل روتشيلد وضع هذا الرجل واشتروا ١٠٪ من أسهم الشركة الهولندية .



في بلاد فارس ، ظهر رجل انكليزي يدعى ويليام كنوكس دارسي Knox d'Arey ، الذي كان قد جمع ثروة من مناجم الذهب في استراليا ، فنجح في ٢٨ أيار من عام ١٩٠١ في الحصول على امتياز خاص للتحكم بالنفط لمدة ستين عاماً (استخراجاً وتوزيعاً) في هذه الامبراطورية ، باستثناء الاقاليم الشمالية التسعة . بلغت مساحة هذه الارض ٧٧٠٠٠٠ كم٢ ، أي مساحة فرنسا وبلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ وسويسرة مجتمعة . أما ثمن هذا الامتياز الهائل ، فكان ٢٠٠٠٠ جنيه تدفع نقداً ، زائد ٢٠٠٠٠ سهم بقيمة جنيه للسهم الواحد في الشركة الجديدة « النفط الفارسي » (Persian Oil) ، بالاضافة الى ١٦٪ من الارباح السنوية الصافية .

---

(١) كانت هذه الجزر مستعمرة هولندية ، وهي الآن جمهورية اندونيسيا .

فور توقيع العقد ، كلف دارسي عالماً جيولوجياً لامعاً ، يدعى ب. ب. رينولدز Reynolds ، بأن يحفر لصالحه في القسم الغربي من الامتياز ، إلا أن السنوات الست الاولى لم تكن مثمرةً رغم التكاليف التي بلغت ٢٥٠,٠٠٠ جنيه . عندئذ لجأ دارسي الى آل روتشيلد يطلب منهم العون ، ولكنهم رفضوا لأنهم كانوا ملتزمين في أماكن أخرى ، ولم تكن بلاد فارس ضمن اهتماماتهم . إلا أن الرجل لم ييأس ، إذ كانت له صلات كثيرة ، فاتصل بشركة صغيرة تدعى « بورما أويل » ، كانت تنقب عن النفط في بيرمانيا لصالح البحرية الملكية .

شجعت الحكومة البريطانية التقارب بين دارسي واللورد « ستراثكونا Strathcona » ، رئيس شركة « بورما أويل » . كان هذا الاخير اسكتلندياً عصامياً ، جمع ثروة من تنفيذ الخط الحديدي « الباسيفيك الكندي » (Canadian Pacific) .

بدفع من دارسي وستراثكونا ، نجح رينولدز أخيراً ، يوم ٢٦ أيار ١٩٠٨ ، في العثور على عمق ١٥ م من سطح الارض على الطبقة الصالحة من البترول الذي سيغير مصير هذا البلد كله .

*
* *

وهكذا ظهر البترول في مختلف أنحاء العالم تقريباً . لذلك سيبدأ الصراع بين عمالقة المهنة على صعيد النقل بشكل خاص .

في عام ١٨٩١ ، اتصل وكيل آل روتشيلد في لندن بالاخوين صموئيل Samuel وماركوس صموئيل ، وهما من مستوردي الصدف ، يملكان أسطولاً صغيراً كان يأتي بالصدف من الشرق الاقصى ، هذا الصدف الذي كان دارجاً في انكلترة في عهد الملكة فكتوريا . وقد عرض عليهما أن يحملا في الذهاب البترول الروسي الذي يريدون بيعه في آسيا .

قبل ماركـوس صموئيل أن يصبح وكيـلاً عاماً للشـركة البتروليـة (BiTNo) ، التابعة لآل روتشيلد ، بالنسبة لروسيا . لذلك عمد فوراً الـى انشاء ناقلة نفط خاصة بحمولة ٥٠١٠ طن ، تتفق مواصفاتها مع معدلات شركة السويس ، « موريكس » (Murex) ، أصبحت تنقل النفط عبر قناة السويس . وكانت أول ناقلة من هذا النوع عبرت القنال في عام ١٨٩٣ . أخيراً ، أوعز الاخوان صموئيل ببناء تسع ناقلات للنفط دفعة واحدة .

خلال بضع سنوات ، أصبح هناك تيار دائم من النفط الروسي ، ينطلـق الى مستودعات التخزين التي أقيمت لهذه الغاية في الشرق الاقصى .

فشلت كافة الجهود التي بذلت من قبل شركة ستاندارد لمنع الاخوين صموئيل من حق المرور عبر قناة السويس . ومن الجدير بالذكر أن الاسطول الجديد أصبح يسمى « شل » ، ويحمل الصدفة كشعار ، لأن كلمة Shell تعني « الصدفة » . وقد بلغ نجاح التوزيع حداً جعل آل روتشيلد عاجزين عن تقديم الكميـات الكافية من البترول ، مما حدا بالاخوين صموئيل للحصول على امتيازات في جزيرة « بورنيو » .

في عام ١٨٩٧ ، أقام ماركوس صموئيل في لندن « شركة شـل للنـقل والتجارة » ، التي تخصصت في نقل البترول من روسيا الى آسيا أولا ، ثم من الولايات المتحدة الى أوروبا ، لأنه توصل ، في عام ١٩٠١ ، الى عقد اتفاق مع العقيد « غافي » ، الذي مر ذكره آنفاً (من شركة غولف) ، ساري المفعول لمـدة ٢١ عاماً ، ينقل بموجبه وبسعر ثابت ١٠٠٫٠٠٠ طن من البترول سنوياً .

بدأت شركة ستاندارد ، التي سلَّم جون روكفلر زمامها لجون « أرشبولد » ، تقلق من هذه المناورات الكبيرة ، فاستدعى أرشبولد صموئيل الى نيويـورك وقال له :

ـــ هل تريد أن تبيعنا شركة شل للنقل مقابل ٤٠ مليون دولار ؟ علماً بأننا مستعدون لأن نحدث فرعاً مشتركاً برئاستك .

لم يجب الرجل على الفور ، بل غادر الى لندن ، مقتنعاً بأن المعركة ستكون قاسية ، ولكن أمله في كسبها كبير إذا بقي سيداً على أرضه .

كان أسطول صموئيل يتألف من ثلاثين ناقلة نفط في عام ١٩٠٢ . وكان يتنازع السوق الالمانية مع ديتردنغ وروكفلر ، والسوق الآسيوية مع روكفلر بالتحالف مع ديتردنغ الذي كان يدافع عن نفسه ضد قيام شركة ستاندارد باغراق الاسواق بصورة وقحة .

لاحظ ماركوس صموئيل أيضاً أن بتروله المستخرج من جزيرة « بورنيو » ، والمشبع بالكثير من الكبريت ، لم يكن صالحاً لصناعة الكيروسين للاضاءة . لذلك وجد نفسه عاجزاً عن خوض كل هذه المعارك في آن واحد . لذلك فضل دعم الفتى ديتردنغ الذي بدا له سهل الانقياد ، فأحدث فرعاً مشتركاً بين آل روتشيلد ، والشركة الملكية الهولندية وشل للنقل ، أطلقت عليه تسمية « شركة البترول الآسيوية Asiatic Petroleum Company التي جعلت تسويق البترول في الشرق مركزياً تحت الادارة الفعلية لهنري ديتردنغ .

بهذا أقدم صموئيل على رهان جيد ، ولكنه لم يقدِّر جيداً الامكانيات الحقيقية لشريكه الجديد الذي يصغره بثلاثة عشر عاماً .

كان اهتمام ديتردنغ آنذاك منصباً على احتكار الشركات البترولية الصغيرة لجزر الهند النيرلاندية : دوردتش Dordtsche ، مويرا إينايم Moera Enim ، نيدرلاندش Nedeslandsche indus ، تاراكان Tarakan وسومطره .

في الوقت نفسه ، كما رأينا سابقاً ، بدأت آبار شركة غولف في تكساس

تنضب ولم تعد تسمح لهذه الشركة باحترام التزامها بـ ١٠٠٠٠٠ طن سنـوياً مع شركة شل للنقـل . لذلك حضر الى لندن ، للتفاوض مع صموئيل ، أندرو ميلون ، الذي أبعد غافي واستلم منه رئاسة شركة غولف . نجح ميلون في مهمته ، وقبل صموئيل الغاء العقد .

اكتفى صموئيل بتحويل ناقلاته في الاطلسي لنقل المواشي ، إلا أنـه نجح على الصعيد السياسي ، حيـث أصبح اللورد ـ العمدة للعاصمة لندن ، وتحول اهتمامه للتمتع بثروته وأمجاده .



عندئذ صعّد روكفلر النضال ، فأبعد « شل » عن السوق الالمانية ، ثم أخذ يغرق آسيا وأوروبا بالفائض الامريكي وبأسعار زهيدة .

كذلك حاول ماركوس صموئيل بدوره التعامل مع روكفلر ففشل . لهذا وجد عمدة لندن السابق نفسه مضطراً للقبول بشروط ديتردنغ القاسـية . عرض عليه هذا الاخير أن يشتري منه ٥٠٪ من حصته في شركة شل بحوالي ١٥٠٪ من قيمتها في البورصة . وهكذا ولدت شركة « شل الملكية الهولندية » سنة ١٩٠٧ : ٤٠٪ من الاسهم لصموئيل والانكليز ، ٦٠٪ لديتردنغ والهولنديين ، بمن فيهم كيسلر الابن ، ولكن ١٠٪ ذهبت لآل روتشيلد الذين قبلوا باقتراح ديتردنغ واقتنعوا بعدم ذكر اسمهم .

بهذا سيتمكن ديتردنغ سريعاً من قطف ثمار لعبته الذكية ...

في العام الذي سبق عملية الدمج هذه ، كان صموئيل قد حصـل علـى امتيازات في رومانيا ، وبخاصة حقول النفط في « بلواستي » (Ploiesti) ، التي كان السكان المحليون يستغلونها يدوياً منذ أجيال .

في الواقع ، كـــان أصحاب « المصرف الالمـــاني » (Deutsche Bank) قد شرعوا منذ عام ١٩٠٤ ، عن طريق « وكالة البترول الالمانية » ، في الاستثمار الصناعي لهذه الحقول . إلا أن ديتردنغ نجح ، خلال أقل من عامين ، في الحلول محلهم ، وجعل من « الشركة الملكية الهولندية شل » المنتج الاول في رومانيا . لذلك فكر في أن يقوم ، مع المصرف الالماني وآل نوبل وآل روتشيلد ، بانشاء أول شـــركة بترولية متعـــددة الجنسيات ، « الاتحاد الاوروبي للبتـــرول » (E P U) ، للوقوف في وجه شركة ستاندارد في أوروبا .

تصدى روكفلر لهذا المشروع بعناد وتصميم ، لأنـــه خشي أن يقوم هؤلاء المنافسون بمهاجمته في عقر داره داخل الولايات المتحدة نفسها . ماتت هـــذه الشركة الاوروبية تحت وطأة حملات الصحافة التي شُنّت ضدها بشراسة ، إلا أن ديتردنغ توصل منذ عام ١٩١١ ، بعد أن حارب ستاندارد بضراوة في آســـيا ، الى الحصول على موطىء قدم له على الارض الامريكية ، بعد أن اشترى بعض حقول النفط في كل من كاليفورنيا وأوكلاهوما ، وأقام شبكة توزيع لشـــركة « شل الملكية » في الولايات المتحدة .

في هذا العام نفسه ، تخلى آل روتشيلد لديتردنغ عن امتيازاتهم البترولية في روسيا .



في بحث جون روكفلر وستاندارد الدائم عن منافذ جديدة ، خطرت ببالهم فكرة عبقرية : بما أن الصين هي أكثر بلدان العالم سكاناً (٤٠٠ مليون نسمة آنذاك) ، فقد صنعوا ٥٠٠،٠٠٠ مصباح تضاء بالبترول ، ثم وزعوها كهدايا على كافة المسؤولين في هذا البلد ، بعد أن قدموا معها ، كهدية أيضاً ، كمية قليلة من النفط . بهذه الطريقة نشأت الحاجة الصينية الى البترول .

خلال الاشهر التالية ، عوّض سعر النفط هناك بسرعة كلفة المصابيح ومئات ألوف الغالونات التي قدمت مجاناً في البداية ٠

وقد نجحت هذه الطريقة لدرجة جعلت ستاندارد تكررها في كل من استراليا وأفريقيا الجنوبية والارجنتين ٠

إلا أن التنافس العالمي ازداد في الوقت نفسه ٠

في الولايات المتحدة ، وجدت ستاندارد أويل (نيوجيوسي) نفسها أمام سخط شبه عام : فقد شكل أصحاب المصافي اتحاداً برئاسة جون روكفلر ، أخذ يصعّد الاسعار ويخفضها حسب قدرة السوق ٠ كما اتفقت شركات الخطوط الحديدية أيضا على تقاسم عمليات النقل والترانزيت ٠

بهذه المناورات ، أخذت ستاندارد تزداد قوةً عاماً إثر عام ، وقفز إنتاجها السنوي من ١٨٫٠٨٠٫٠٠٠ برميل (أي ٢٫٤ مليون طن) سنة ١٨٩٩ الى أكثر من ٣٠٫٣٧٠٫٠٠٠ برميل (أي ٤ ملايين طن) سنة ١٩١١[1] ٠ كذلك تطور التركيز في الوقت نفسه ، حيث استطاع روكفلر عن طريق « ستاندارد أويل تروست » ، الذي شكل سنة ١٨٣٣ ، أن يمتلك أسهماً في شركات تقع في ولايات أخرى (ستاندارد أويل كاليفورنيا ، إنديانا ، نيويورك ، الخ ٠٠٠) ٠ أخذ البترول يتدفق في كل مكان ، في الأبالاش Appalaches ، كاليفورنيا ، ميدل ويست ، كما بدأت حصة ستاندارد في الانتاج الامريكي العام تنخفض من ٣١٫٧ الى ١٣٫٨٪ ٠

بين عامي ١٩٠٤ و ١٩٠٦ ، رفعت ضد ستاندارد عشرون دعوى بتهمة عرقلة حرية التجارة وتزوير آلية السوق ٠ في الواقع ، كان هذا يحدث فعلاً في الخفاء عندما كان جون روكفلر يرفع الاسعار سراً هنا وهناك ، أو يخفضها لأقل من

---

(١) بعد ذلك بنصف قرن ، في عام ١٩٥٤ ، وصل الانتاج العام الى ٩٥ مليون طن ٠

سعر الشراء حسب الحاجة والمنافسة والاهواء ، دون أي وازع أو شفقة . فالذين يجعلونه يحقق ربحاً بتخفيض أسعار الكلفة لشركة ستاندارد ، كانوا يضمنون الثروة . أما الذين يزعجونه فكانوا يسحقون دون هوادة . في مطلع القرن العشرين ، كان روكفلر الرجل الملعون والبغيض بحق في الولايات المتحدة كلها .

لم تستطيع ستاندارد كسب كافة الدعاوى ، وبخاصة في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٠٩ ، حيث منعت الشركة من العمل في ولاية تكساس بحكم صدر ضدها من قبل محكمة العدل في سانت لويس . وعندما استأنف الحكم ، قررت المحكمة العليا ، في ١٥ أيار ١٩١١ ، حل التروست وتوزيع أسهمه على ٧٠ شركة مساهمة .

في الواقع ، كان الرئيس تيودور روزفلت من أشد خصوم هذا التروست الاحتكاري ، لذلك جاء هذا القرار نصراً شخصياً له .



بدأ تطور الصناعة البترولية في عام ١٨٨٣ ، عندما اخترع « داملر Daimler » المحرك الانفجاري . وقد عرض « سيرك » بارنوم Barnum الشهير آنذاك ، عبر العالم ، سيارة داملر وصديقه « بنز » (Benz) ، فما لبث عدد السيارات في فرنسا ، بعد عشر سنوات ، ان اصبح ٢٠٠ سيارة ، ثم ٣٠٠٠ في عام ١٩٠٠ ، ٥٣٠٠٠ في عام ١٩١٠ ، و ٦٠٧٠٠٠ في عام ١٩١٤ .

ازداد عدد سباقات السيارات ، وفي عام ١٩١٠ ، جاء سباق باريس ـ نيويورك ليتوج هذه السباقات .

منذ بداية القرن الحالي ، بدأ قتال العمالقة بين جميع أسماك القرش الكبيرة هذه للحصول على موارد جديدة للتموين ، وبالتالي للسيطرة على الاسواق

العالمية • كانت كل الوسائل والضربات مسموحة ، وأصبحت أوروبا الغربية ، التي لم تكن تؤمن بغير الفحم (باستثناء انكلترة) ، الحلبة الرئيسية للصراع •

كانت ستاندارد أويل تصدر سنوياً ، في مطلع القرن ، ٢ر٥ مليون طن من البترول الى أوروبا ، بينما كان الانتاج العالمي من هذا السائل الثمين لا يتجاوز آنذاك ٢٠ مليون طن (٨ر٥ في الولايات المتحدة ، ١٠ في روسيا) • ثم أخذت بلدان أخرى تنتج كميات لا يستهان بها : في عام ١٩١٠ ، في أوروبا ، بولونيا ورومانيا ١ر٥ مليون طن لكل منهما ؛ في آسيا ، بيرمانيا والهند ٠ر٧ مليون طن ، سومطرة وبورنيو ١ر٥ مليون طن ؛ أمريكا ، كندا والبيرو ، كانتا في مرحلة التطوير والتوسع •

كانت فرنسا مثلا ، بالسبة لكبار رجال النفط ، سوقاً مفتوحة ، رغم استثمار البترول في الألزاس منذ عام ١٤٩٨ • في عام ١٧٤٥ ، أدى فتح أول بئر الى صدور كتاب براءة من الملك لويس الخامس عشر ، منح لشركة بيشل — برون (Pechelbronn) •

في عام ١٨٥٣ ، وفي كولمار ، توصل الألزاسي غوستاف — أدولف هيرن Hern الى نوع من الزيت الرخيص المستخرج من النفط ، وفي عام ١٨٥٧ ، وقبل درايك ، توصل البروفسور هوناوس Hunaus ، من مدرسة البوليتكنيك في هانوفر ، الى القيام بحفر ميكانيكي بواسطة أنابيب من قياس ٨ر٤ و ١٠ بوصات • كما بدأت مصفاة بيشل — برون Pechelbronn الصغيرة عملها بعد ذلك بقليل في عام ١٨٥٧ •

إلا أن الفرنسيين فضلوا الاسهل ، وقبلوا بالاستعمار البترولي الاجنبي •

لذلك أصبحت فرنسا ، في عام ١٩١٤ ، خاضعة بشكل كامل للخارج فيما يتعلق بتموينها بالبترول •

أما انكلترة ، فقد ناضلت بشدة للحفاظ على استقلالها • وفي عام ١٩٠٤ ، عندما عين الاميرال اللورد جون فيشر أوف كيلفرستـــون Kilverstone اللورد الاول للاميرالية البحرية ، شعر بضرورة تحديث الاسطول • للوصول الى ذلك ، بدا له البترول كورقة رابحة أولى : سرعة أكبر للسفن الحربية ، إقامة قواعـــد لتموين السفن في طول الكرة الارضية وعرضها • وقد دعمه في مشروعه هـــذا سياسي شاب ، ولد سنة ١٨٧٤ ، نائب محافظ أصبح ليبيرالياً ثم معاوناً لوزير الدولة لشؤون المستعمرات ، ونستون تشرشـــل •

عن طريق اللورد ـــ العمدة السابق للندن ، ماركوس صموئيل ، وعـــن طريق آل روتشيلد الانكليز ، اجتمع لورد فيشر مع هنري ديتردنغ الذي عرف كيف يلوح أمامه بالفرص المتاحة لمجابهة الميول الامريكية نحو الامبريالية البحرية بواسطة شركة ستاندارد أويل المعروفة •

رد عليه الاميرال آنذاك بعبارته الشهيرة :

ـــ إن لديك جرأة نابليون وصلابة كرومويل !

منذ ذلك الحين ، قرر مساندة ديتردنغ في نضاله السري ضد آل روكفلر • وفي عام ١٩١٠ ، انتقلت البحرية من الفحم الى المازوت • وعندما أصبح تشرشل بدوره اللورد الاول للاميرالية ، عرف الهولندي ديتردنغ كيف يســتفيد من هذه الميزة •

كان الاهتمام الاول للاميرالية عدم التبعية لشركة ستاندارد • إلا أنها لم تكن في الحقيقة مطمئنة تماماً لشركة شل رغم ادعاءات الولاء المتكررة لديتردنغ • كما أن ماركوس صموئيل أقدم على خطوة خاطئة : إذ ما كادت البحرية البريطانية تصبح زبوناً كاملاً ، حتى بدأ يتلاعب بالسوق والاسعار ، فهبت الاحتجاجات في انكلترة من كل حدب وصوب : فأضرب سائقو التكسي ، وشنت الصحافة حملة شعواء على مناورات الاحتكارات البترولية ضد المستهلكين •

عند ذلك لم يشأ تشرشل التورط أكثر من ذلك مع السير صموئيل ، فألقى ، في حزيران من عام ١٩١٤ ، خطاباً عنيفاً أمام مجلس العموم ، هاجم فيه احتكارات (شل وستاندارد أويل) ، متظاهراً ومتجاهلا حل شركة ستاندارد ، قال فيه :

« من الواضح أن سياستهم ترمي الى السيطرة على موارد الانتاج ووسائله ، ثم تكييف هذه مع طلبات السوق بشكل يحافظون معه على الاسعار .

« نحن لسنا ضد شركة شل . فرؤساؤها مهذبون ، متفهمون ، مرنون ، حريصون على خدمة الامبرالية ومساندة مصالح البحرية والامبراطورية ... ولكن بالسعر الذي يريدون .

« لذلك يجب علينا ألا نجازف بالوقوع تحت رحمة هؤلاء السادة ! » .

بعد هذا الهجوم ، أصبح من السهل عليه إقناع البرلمان بأن يطلب من الاميرالية الحصول على ٥١٪ من أسهم الشركة الانكليزية ـ الفارسية Anglo - Persian Company . مقابل ذلك ، تتعهد الاميرالية بعدم الاهتمام أو التدخل في السياسة التجارية للشركة .



وهكذا خسرت احتكارات شل وستاندارد معركة كبرى ربحها تشرشل . أضف الى ذلك أن الوضع تطور في الولايات المتحدة بعد حل شركة ستاندارد ، الذي قررته المحكمة العليا سنة ١٩١١ .

كان جون روكفلر قد أصبح ماهراً في الألاعيب المالية ، ولم يعد باستطاعة المحكمة العليا تجميده أو تحجيمه بمجرد قانون ضد الاحتكار .

في عام ١٩٠٠ ، كان يسيطر على ستاندارد بواسطة ٩ر٤٢٪ من الاسهم ، بينما يمتلك خمسة عشر من أصدقائه أو شركائه ٥ر٣٩٪ من الاسهم المتبقية •

وعندما تضاءل عدد « المتواطئين » هؤلاء في عام ١٩١١ ، اكتفى روكفلر بـ ٩ر٢٤٪ مع عشرة شركاء يمتلكون ٧ر٣٧٪ ، بينما وزعت الاسهم الباقية ، أي ٤ر٣٧٪ على ٦٠٠٠ مساهم • وقد كان جميـــع هؤلاء متمسكين جيدا بشركة ستاندارد هذه ، التي كانت الارباح السنوية التي توزعها عليهم تتراوح بـــين ٢٠ ـ ٢٧٪ •

بعد صدور حل ستاندارد أويل (نيوجيرسي) ، كان لا بد من تقسيم ٣٤ فرعاً تشكل شركة ستاندارد في نيوجيرسي • في ذلك الحين ، كان جون روكفلر قد بلغ الثانية والسبعين من العمر ، وكان يعاني من مرض عجيب أفقده الشهية للطعام • خلال أيام قليلة ، تساقط شعر رأسه كله ، وأصبح وجهـــه أشـــبه بالموميـــاء •

إلا أن هذا الحطام البشري ظل يحافظ على ذكاء خارق وإرادة حديدية • كما بقي امبراطورياً في تصرفاته ، يطاع باشارة الاصبع وطرفـــة العين في أشـــد العواصف وأعتى الاعاصير •

كان من عادته استثمار كافة الهزائم بروح التحدي وإرادة الانتصار • خلال الدعاوى المنهكة التي رفعت ضده ، استخدم المناقشات التي لا تنتهي ، كما لجأ الى الحيل الماكيافيلية وخلط الاوراق والمشاغلات المستمرة والوعود القاطعة التي لم يف إلا بنصفها •

لذلك استغل هذا القرار بالحل لكي يضاعف ثروته : كان من المفروض أن ينفذ حل شركة ستاندارد في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١١ • فعمد الى فصل المكاتب الاربعة والثلاثين ، وكل مساهم لم يأخذ احتياطاته ولم يبع أسهمه ، تلقى

رزمة صغيرة من حصة الاسهم[1] لفروع ستاندارد ، أي $\frac{1}{983383}$ ، بقيمة ١٠ سنت ، من ٩٩٤ سهماً من حصـــة ستاندارد في شـــركة « سوان آنــد فينش Swan and Finch » ، $\frac{1}{983383}$ ، بقيمة ٧ سنت ، من ٧١٤٣ سهماً من حصة ستاندارد في شركة « واشنطن أويل » الخ ... بلغ المجموع على هذا النحــو ٢٥ دولاراً و ٤٢ سنتاً للسهم الواحد . ماذا كان يمكن أن يفعله حامل صغير لهذه الاوراق الملونة ؟ .

خلال خمس سنوات من المعارك القضائية ، انخفض سعر أسهم ستاندارد ، وقام جون روكفلر خفيــةً ، ومن أمواله الخاصة ، باعادة شراء معظم هــذه الفروع الاربعة والثلاثين .

سمحت مضاعفة الاسهم وتجزئتها الى أجزاء من ألف من الحصص لجمهور الصغار المدّخرين باعادة شراء هذه القصاصات من الاوراق ، مما أدى الى رفع قيمة الاسهم الى ٤٠٪ من قيمتها .

وهكذا اختفى « التروست » الاحتكاري خلال أشهر ، ولكن روكفــلر ، الذي فقد شركاءه وحوّلهم الى مستشارين خاصين ، أصبح الســيد الوحيــد لامبراطورية مجزأة في الظاهر .

من أصل الفروع الاربعة والثلاثين من شركة ستاندارد ، زالت خمسة منها بسبب هذا التوزيع ، بينما تخصصت ثمانية بالكيمياء البترولية أو التجميل أو النقل ، وتجمعت الباقية (وعددها ٢١) فيما بينها لتصبح عشرة فقط ما زالت قائمة الى يومنا هذا .

---

(١) كانت ستاندارد أويل (نيوجيرسي) قد اصدرت ٩٨٣٣٨٣ سهماً بسعر ١٠٠ دولار كقيمة اسمية لكل سهم .

بقيت شركتا « كونتيننانتل أويل Continental Oil cy » و « ماراتون أويل Marathon Oil cy » على حالهما ، ولكن الثمانية الاخرى امتصت كل منهـا فروعاً أخرى من ستاندارد (نيوجيرسي) : بنز أويل (٤) ، ستاندارد أويـل إنديانا (٣) ، إيكسون كورب ، ستاندارد أويل كاليفورنيا ، أتلانتك ريتشفيلد ، ستاندارد أويل أوهايو ، أشلاند أويل (٢ لكل منها) .

أثار القانون المضاد للاحتكار التنافس بين هذه الشركات في سوق مزدهرة ، حيث قفز انتاج النفط الخام من ٢٨ مليون طن في عام ١٩١١ الى ٥٩ مليون طن في عام ١٩٢٠ . كل ذلك لصالح روكفلر . وقد سمح القانون ، بعـد تجزئـة العملاق الامريكي ، للمنافسين الاجانب بتدعيم تواجدهم .

في الحقيقة ، ظلت الاتفاقات السرية تزيف اللعبة داخـل الولايات المتحدة ، الا أن الشركات التي ورثت ستاندارد في الخارج لم تتوصل الى التفاهم على سياسة مشتركة .

ظل جون روكفلر منطوياً على نفسه في منزله الكائن عند زاوية الشـارع الخامس ، يربي أولاده ببساطة متناهية . كما بدأ يستثمر أرباحه الهائلة في صناعات أخرى لكي ينوع المجازفات : مناجم الحديد ، صناعة الفولاذ وغيرها ، وفي كل يوم يعطي توجيهاته بالهاتف . ثم بدأت اقاماته تطول في منزله الريفي في كليفلاند ، « فورست هيل » ، الذي يعتبر أشبه بمصح وسط حديقة مشجرة مساحتها ٢٠٠ هكتار . وفي عام ١٩١٢ ، خطرت في ذهنه فكرة تكليف احدى صحفه باجراء استفتاء حول الموضوع التالي : « من هو الرجل المكروه أكثر من سواه في الولايات المتحدة ؟ » .

أغلب الظن أنـه كان لديه حدس خاص بهذا الشأن ، لأن الجواب أعطاه حوالي ٤٠٪ من الاصوات ، أي أكثر من مجرم شيكاغو الذي طال الحديث عنـه في ذلك العام ، والذي قتل ست نساء شابات على التوالي .

ادعى جون فيما بعد أنه تأثر كثيراً بهذه النتيجة • لذلك أقام كنيسة جديدة في كليفلاند ، حيث كان يذهب اليها كل يوم أحد ليلقي موعظة جديدة • ويبدو أن الناس امتنعوا عن دخول هذه الكنيسة ، بل كان بعضهم ينتقل الى الرصيف الآخر حتى لا يمر أمام بابها المفتوح على مصراعيه •

في هذه الفترة ذاتها ، تلقى من شقيقه فرانك ، الذي حطمه وأفلسه ، إنذاراً بأنه سيعمد الى اخراج توابيت أولاده من مقبرة العائلة في كليفلاند ، ثم أضاف :

ــ لا يمكن لأحد من دمي أن يستريح على أرض يسيطر عليها وحش مثل جون •



في متحفنا الخاص بالديناصور ، يجب أن نفسح مكاناً لشخص يدعى « كالوست غلبنكيان Gulbenkian » ، الذي ولد في سكوتاري ، بالقرب من القسطنطينية ، سنة ١٨٦٩ ، من أب أرمني يعمل في الاستيراد والتصدير • بعد اتمام دراسته كمهندس في لندن وتعلم اللغة الفرنسية في باريس ، بدأ حياته العملية لدى أحد أصدقاء والده ، الأرمني الكسندر ماتتاشيف الذي كان يمتلك آباراً للنفط في باكو • وعند بلوغه سن العشرين ، تعلم كل ما يلزمه معرفته عن البترول ، من تقنية وتحويل ، كما أدرك جيداً مدى الارباح التي يمكن تحقيقها في هذا الميدان •

استمر عمله في باكو ، لدى ماتتاشيف ، مدة سنتين ، غادر بعدهما الى القسطنطينية في عام ١٨٩١ ، حيث نشر مذكراته في العاصمة التركية مع دراسة

حول البترول القوقازي ، وذلك في « مجلة العالمين » بهدف حث الشبان على الذهاب الى هناك ولكن دون جدوى .

حملت آخر أصداء باكو والقسطنطينية أنباء توتر مع الاقلية الأرمنية ، وكانت رائحة مذبحة وشيكة تفوح في الجو .

ذهب « غلبنكيان » الى لندن ، حيث بدأ ، منذ عام ١٨٩٥ ، يبيع النفط الروسي . ثم ما لبث أن أصبح مستشاراً تجارياً في السفارة التركية .

الحق يقال أن الرجل كان يمتاز بالمهارة والكفاءة والفطنة وبعد النظر ، فأخذ يتاجر في كافة الاتجاهات . وعندما احتاج « ديتردنغ » الى الاموال ، وصله بآل روتشيلد في باريس ، وعندما أراد ماركوس صموئيل نقل البترول الروسي ، مهد له السبيل للدخول الى باكو .



تسهيلاً لأعماله ، حصل في عام ١٩٠٢ على الجنسية الانكليزية . وبعد ذلك بست سنوات ، انفجرت الأزمة في تركيا : عندما هب حزب تركيا الفتاة ، في عام ١٩٠٩ ، فخلع السلطان عبد الحميد الذي سمح ، سنة ١٨٩٦ ، بذبح ٧٠٠٠ أرمني من القسطنطينية .

في عام ١٩٠٨ ، علم الاميرال السابق الامريكي ، كولبي شيستر ، الذي أصبح ملحقاً بحرياً للولايات المتحدة في تركيا ، بظهور البترول في منطقة كركوك ، قرب الموصل ، في العراق ، فحصل عن طريق الرشوات على عدة « فرمانات » من السلطان تخوله حق الاستثمار على كافة أراضي الامبراطورية العثمانية . إلا أن خلع السلطان عبد الحميد ألغى هذه الفرمانات بعد أن قام كولبي شيستر بانشاء شركة أمريكية ــ عثمانية للتطوير .

ومنذ ٥ آذار (مارس) ١٩٠٣ ، حصل القيصر غليوم الثاني على امتياز خاص لاقامة سكة حديد بغداد ـ باهن التي تصل برلين بالبصرة عبر الامبراطورية العثمانية •

قبل المصرف الالماني « دوتش بنك » بتمويل المشروع ، على أن يحصل بالمقابل على حق استثمار جميع الحقول المنجمية والنفطية المكتشفة على مسافة ٣٠ كم من جانبي الخط المرسوم للخط الحديدي • تظل الدولة العثمانية مالكة لهذا الخط ، وتتلقى جزءاً من الارباح على أن تبقى الادارة في أيدي الالمان لمدة ٩٩ عاماً •

أثار هذا المشروع قلق الانكليز ، لأن هذا التوغل الالماني حتى العراق من شأنه تهديد طريقهم الى الهند •

ظهر واضحاً أن السلطان الجديد ، محمد الخامس شقيق السلطان المخلوع ، عاجز عن تسديد ديون الامبراطورية والاعمال التي بدأها الالمان • لذلك كان لا بد له ، لكي يستعيد استقلاله ، من ايجاد صيغة أخرى • فهل يتم التأكيد على الامتياز الذي أعطي لكولبي شيستر ، أو الاستمرار مع المصرف الالماني ؟ •

كان الاميرال الامريكي مستعداً للدفع مرة أخرى للحصول على تثبيت فرماناته ، إلا أن غلبنكيان في لندن كان بالمرصاد •

أصبح هذا الأرمني غنياً ، يوزع وقته بين باريس ، حيث يملك فندقاً خاصاً في شارع هوسمان « boulevard Haussmann » ، ولندن ، حيث يقيم في « هايد بارك تيرّاس » (Hyde Park Terrace) • أما زوجته وولداه ، صبي وفتاة ، فكانوا يقيمون في لندن • كما كان لديه جناح خاص يستأجره سنوياً في فندق « ريتز » الشهير بباريس ، ساحة فاندوم ، حيث تعيش عشيقته المؤقتة • وهكذا نرى أنه عرف كيف يحذر بسرعة حذو ماتاشيف دون أن تتسخ يداه بالبترول وانتاجه •

في تلك المرحلة ، كان اهتمام أصحاب المصارف الانكليز كبيراً بالاعمال والشؤون التركية التي تهافت عليها الطامعون من كل حدب وصوب • فأوفدوا الى هناك أحد رجالهم ، السير إرنست كاسل ، الذي رجع وفي جعبته مشروع انشاء مصرف انكليزي في القسطنطينية • وقد وضع هذا المشروع موضع التنفيذ باسم المصرف الوطني التركي •

عندئذ اتخذ السير إرنست الأرمنـي غلبنكيان كمستشار ، فنصحه هـذا بالاهتمام بترول كركوك بدلاً من الاعمال المصرفية ، مؤكداً له أن من السهل إزالة عقبة شيستر من الطريق •

وهكذا كان غلبنكيان وراء تشكيل شركة جديدة ، « الامتيازات الافريقية والشرقية » ، فاقترح على السير إرنست أن يضم مطالبه الى مطالب الالمان بصورة مشتركة ، ثم أقنعه بتوزيع حصص الشركة على النحو التالي :

— ٢٠٫٠٠٠ للمصرف الالماني (Deutsche Bank) .

— ٢٨٫٠٠٠ للمصرف الوطني التركي (إرنست كاسل) •

— ٣٢٫٠٠٠ للأرمني غلبنكيان •

بعد ذلك بقليل ، باع ٢٠٫٠٠٠ من حصصه لأصدقائه من الشركة الملكيـة الهولندية شل (صموئيل ديتردنغ) ، ولم يترك لنفسه سوى ١٥٪ من رأس المال ، أي ١٢٫٠٠٠ حصة •

ثم توجه الى القسطنطينية حيـث وزع الرشوات « البخشيش » على جميع الموظفين الاتراك ، من البواب الى الباشا • وهكذا توصل ، خلال أقل من عام ، سنة ١٩١٢ ، الى إعطاء كافة حقوق التنقيب عن النفط على جانبي سكة حديـد القسطنطينية ــ بغداد للشركة الافريقية والشرقية ، التي أصبح اسمها شـركة البترول التركية •

عندئذ وقع حادث مفاجيء : فونستون تشرشل الذي كان يخشى شركة شل ، كما أسلفنا ، أراد بكل ثمن أن تحصل الشركة الانكليزية ــ الفارسية على الامتيازات البترولية في بلاد ما بين النهرين ، التابعة سابقاً لشيستر ، ومحط أنظار غلبنكيان وشركة البترول التركية •

ضغط اللورد الاول للاميرالية « باسم قصر باكنغهام » على الانكليز ، وجعل السير !رنست يتنازل عن حصصه (٢٨٠٠٠) للشركة الانكليزية ــ الفارسية •
ما كاد ديتردنغ يعلم بهذا النبأ حتى استبد به غضب شديد ، ولكن غلبنكيان نجح في تهدئته : فهو على الاقل لن يتخلى مطلقاً عن حصصه للانكليز • بل ذهب الأرمني أبعد من ذلك ، فباع لديتردنغ ٨٠٠٠ سهم من أسهمه الـ /١٢٠٠٠/ بشكل جعله على قدم المساواة مع الشركة الانكليزية ــ الفارسية •

في ٢٤ آذار (مارس) ١٩١٤ ، جرى اتفاق على حل وسط ، ووزعت أسهم الشركة التركية للبترول من جديد على النحو التالي :

- ٥٠٪ للشركة الانكليزية ــ الفارسية •
- ٢٠٪ للشركة الملكية الهولندية شل •
- ٢٠٪ للمصرف الالماني •
- ٥ ٪ للأرمني غلبنكيان كمكافأة له على خدماته (٥ر٢٪ من ديتردنغ والشركة الانكليزية ــ الفارسية علاوة على أسهمه الشخصية البالغة ٥ر٢٪) • منذ ذلك اليوم أصبح غلبنكيان يدعى « السيد ٥٪ » •

في هذه المغامرة ، خسر الامريكيون كل شيء ، لأن الوزير التركي سعيد حليم باشا ، إعترافاً منه بفضل من كانوا أكرم في العطاء ، عهد ، في ٢٨ حزيران ١٩١٤ ، للشركة التركية للبترول وحدها بالامتيازات النفطية في بلاد ما بين النهرين •

وهكذا أعد الاميرال الامريكي شيستر حقائبه واستعد للرحيل في نفس اليوم الذي جرى فيه اغتيال الأرشيدوق في سيراجيفو ، هذه الحادثة التي ستغير وجه العالم .



إذا كانت للشرق الاوسط ناره الأبدية العجيبة ، التي تشير الى وجود الذهب الاسود ، فان بعض المناطق الساحلية في المكسيك كانت تفيض بالبترول وفقاعات الغاز .

في الوقت الذي كانت الصناعة البترولية تتطور في الولايات المتحدة ، تشكلت شركات مكسيكية صغيرة يعود أقدمها الى عام ١٨٧٠ ، إلا أن مستقبلها كان غامضاً لعدم وجود منافذ وأسواق .

بعد ذلك بعشرين عاماً ، قام عامل أمريكي في السكك الحديدية ، يدعى « دوهيني Dohénny » ، بأعمال الحفر في منطقة كاليفورنيا السفلى ، يشاركه في ذلك البقال « كانفيلد Canfield » . وبعد عامين من الجهود المضنية ، عثرا على حقل للنفط ، فأصبحا من أصحاب المليارات .

في عام ١٩٠٠ ، علما بأنه توجد في « إيبانو » ، بالقرب من تامبيكو ، أراض مملوءة بالزيت ، فاشترى منها دوهيني ٩٠٠٫٠٠٠ هكتار بمبلغ ٣٠٠٫٠٠٠ دولار . ظل يقوم بأعمال الحفر عبثاً لمدة طويلة . ولكن في شهر نيسان من عام ١٩٠٣ ، وللمرة الاولى في المكسيك ، تدفق البترول من هذه البئر في « سيرودي لاباز » ، بمعدل ١٥٠٠ برميل في اليوم طوال اثنين وعشرين عاماً .

امتلأت المنطقة بالآبار التي ما زال الكثير منها يعمل حتى الآن . قام دوهيني ، الذي أنشأ الشركة المكسيكية ، باقامة أول مصفاة مكسيكية للنفط ، كما شيّد

المستودعات والخزانات الى أن تحولت شركته أخيرا الى « شـركة هوياستيكا للنفـط » (Huasteca Petroleum Company) .

آنـذاك ، كان يحـكم المكسـيك الدكتاتـور « بورفيريـو ديـاز P. Diaz » (١٨٣٠ ــ ١٩١٥) ، الذي تغلب على الامبراطور مكسيميليان ، والذي حاول تحديث البلاد طوال ثلاثين عاماً ، من ١٨٧٦ ــ ١٩١١ .

ولكي يستدرج رؤوس الاموال الاجنبية ، أصدر عدة قوانين تمنح إعفاءات ضريبية وتسهيلات كبرى لكل من يريد توريد رؤوس الاموال والعتاد .

استغل دوهينيّ هذا الوضع للتنقيـب عن النفط والحصول على حقول جديدة درّت عليه أموالاً طائلة .

سوف يستفيد من هذه التسهيلات أيضاً مهندس انكليزي ، يدعـى والتر بيرسـون Pearson ، كلف بانشاء خط حديدي عبر المكسيك . فلما سمع بالنجاح الكبير الذي أحرزه دوهيني ، عاد الى انكلترة ، حيـث جمع الاموال ثم رجع الى المكسيك ، حيث انطلق بدوره في ميدان التنقيـب عن النفط في منطقة « هويا ستيكا » .

جاءت النتائج بشكل يفوق التوقعات ، فعمد « بيرسون » الى مضاعفـة مراكز الاستثمار والمصافي والخزانات وأرصفة التحميل ، حتى أصبحت شركته ، « أغويلا للنفط Aguila Petroleum » ، أقوى شركة في المكسيك ، بفضل الحماية التي قدمها له « دياز » الذي يعمل ابنه في الشركة نفسها .

في المكسيك ، ومنذ قرون ، ظلت الارض تنتقل بالإرث من الآباء الى الأبناء ، دون صكوك ملكية ثابتة . إلا أن مجيء الشركات البترولية قلب الأمور رأساً على عقب : حيـث قام ممثلـو الشركات بارغام أصحاب الاراضي على وضـع بصماتهم في أسفل عقود البيع التي كانت تزوّر في كثير من الاحيان . وإذا دعت الحاجة ، كان قتلة مأجورون يقومون بقتل كل من يرفض الاذعان والتسليم .

أضف الى ذلك أن الاجانب كانوا يعيشون حياة مترفة ، بينما يعيش عمالهم مع سواد الشعب في فقر مدقع . داخل المؤسسات ، كان الامريكيون والانكليز يمارسون نوعاً من التفرقة العنصرية تجاه عمالهم .

على صعيد أعم ، خنقت الولايات المتحدة المكسيك وأمريكا اللاتينية كلها اقتصادياً ، وفرضت عليها متطلبات جائرة . وهكذا يمكن القول أن المكسيك أصبح خاضعاً للامبريالية الامريكية الاقتصادية اعتباراً من عام ١٩٠٠ .

ومن الجدير بالذكر أن الشركات البترولية لم تكن تكتفي بعدم دفع أية ضريبة ، بل كانت تحدد الاجور وشروط العمل على هواها دون أي رادع أو رقيب . أما الأمن في المؤسسات والحقول ، فكان معدوماً : فحوادث الانفجارات أو الحرائق في الآبار كثيرة ، والضحايا من العمال يقتلون بالعشرات دون أي تعويض .

ففي ٤ تموز (يوليو) ١٩٠٨ ، حدثت أكبر كارثة في تاريخ البترول ، بالقرب من « تامبيكو » ، في أحد حقول شركة « أغويلا » ، حيث اندلع حريق هائل في بئر « دوس يوكاس » ، ظل مشتعلاً لمدة ٥٩ يوماً ، فضاعت في الهواء أكثر من ٢ر٥ مليار ليتر من البترول ، مع عدد كبير من القتلى لم يعرف بشكل دقيق .

بعد ذلك ببضع سنوات ، ولدى دوهيني في البئر رقم ٤ من « سيرو أزول » ، ارتفع البترول فجأة الى علو ٢٠٠ م ، ثم تساقط كالمطر ضمن دائرة نصف قطرها ٣ كم . خلال أربعة أيام ، بلغ معدل التدفق ٢٦٠٩٠٠ برميل في اليوم ، بعد أن قذفت الحفارة والانابيب في الهواء ، وسقطت على مسافة ٣٠٠ م من البئر . وحتى يومنا هذا ، ما زالت هذه البئر القديمة في حالة نشاط دائم ، تعطي ٤ مليارات من البراميل في العام .

رغم كل نواياه الحسنة ، تخاصم « دياز » أخيراً مع الولايات المتحدة التي لم يعجبها ميله نحو أسلوب الحماية الاقتصادية تجاهها . لذلك ساندوا عصياناً

مسلحاً ضده لمصلحة أحد المحامين الليبراليين ، الذي يدعى « فرانسيسكو ماديرو » .

وفي عام ١٩١١ ، اضطر « دياز » للذهاب الى منفاه في باريس حيث توفي بعد ذلك بأربع سنوات . في تلك الاثناء ، كانت الحرب العالمية الاولى هي الموضوع الرئيسي للمناقشات الدولية .



سوف تظهر الحرب العالمية الاولى الاهمية الاستراتيجية الكبرى للبترول ، كما ستصبح الامبراطورية العثمانية والمحيط الاطلسي الميدانين الحساسين لحرب البترول ، هذه الحرب التي ستتدخل فيها الدول كسيدة تعلو سلطتها هذه المرة فوق سلطات الديناصورات الذين تحدثنا عنهم حتى الآن من أرباب النفط .

ففي تركيا أولاً ، تم تجميد امتياز الشركة البترولية التركية حتى عام ١٩١٨ ، بسبب الحرب . إلا أن هذا لم يمنع الحلفاء الغربيين الكبار ، وبخاصة فرنسا وبريطانيا العظمى ، من رسم خططهم لمرحلة ما بعد الحرب . ففرنسا التي كانت تملك أقوى جيش تم زجه في الحرب ، قد اكتسبت الحق في « ڤيردان » (Verdun) للتعبير عن نواياها .

لذلك اتفقت باريس ولندن ، منذ ٩ أيار ١٩١٦ ، على تقاسم الامبراطورية العثمانية قبل انهيارها بعامين (اتفاقيات سايكس بيكو Sykes - Picot) .

تضمنت هذه الاتفاقيات ، فيما تضمنته :

- تشكيل اتحاد فيديرالي عربي (سورية + بلاد ما بين النهرين من دمشق الى الموصل) تحت الحماية الفرنسية .

مرة أخرى خرج الامريكيون هنا أيضاً خالي الوفاض بعد أن استبعدوا من هذه الصفقة واحتجوا عليها دون طائل •

إلا أن الانكليز لم يضيعوا الوقت عبثاً : إذ بينما كان الفرنسيون يقفون أمام القوات التركية الرئيسية في سالونيك والدردنيل ، عمل « توماس لورانس Lawrence » ، من المكتب العربي في القاهرة ، على إثارة الأمراء العرب بعد أن وعدهم بالممالك ، كما أرسى مع الأمير فيصل ، بعد دخول دمشق ، قواعد عراق المستقبل • وفي الوقت نفسه ، كان الجنرال « أللنبي » يقوم بانزال في الخليج العربي ، فيحتل بغداد ثم المناطق البترولية في كركوك والموصل ، أي المنطقة المخصصة أصلاً للفرنسيين •

في هذه المغامرة ، لعبت لندن بمهارة : فغلبنكيان أصبح مواطناً انكليزياً منذ عام ١٩٠٢ ، كما اكتسب ديتردنغ الجنسية الانكليزية منذ عام ١٩١٥ ، قبل أن يصبح نبيلاً في عام ١٩١٩ « لخدماته الجليلة زمن الحرب »[1] • أما حصص المصرف الالماني في الشركة التركية للبترول ، فقد حجزت منذ خريف عام ١٩١٤ لتشكل الشركة الانغلو ـ ساكسونية للبترول • وهكذا أصبح بترول بلاد ما بين النهرين انكليزياً ١٠٠٪ •

في الواقع ، لم يكن هناك ، خلال الحرب العالمية الاولى ، سوى مصدّرين اثنين للنفط وهما : ستاندارد أويل والشركة الملكية الهولندية شل •

في عام ١٩١٤ ، كانت الشركة الملكية الهولندية المنتج الرئيسي للبترول الروماني ، الذي تابعت إرساله الى ألمانيا ، عن طريق الدانوب ، الأمر الذي أغضب الحكومة البريطانية بطبيعة الحال •

---

(١) في عام ١٩١٥ ، نقل من امستردام الى لندن مصنعاً لصناعة « الطولوئين » الضروري لانتاج الـ ت.نت والملونات .

وقد رد « ديتردنغ » على ذلك بقوله :

ـ إنني هولندي ، و « شل » هي شركة متعددة الجنسيات ، وهولندا بلد محايد . أنا أستطيع أن أساعدكم في انكلترة ، ولكنني لا أستطيع شيئاً تجاه ما يُقرَّر في لاهاي ، البلد المحايد .

فوافق الانكليز على ذلك مرغمين . ولا بد من التنويه هنا بأن ديتردنغ وعدهم بتزويدهم بالبترول أيضاً ، وبكميات تفوق ما كان يرسله الى الألمان . وهكذا كانت شركة شل تمون المعسكرين ، إلا أن البحرية الملكية لم تفتقر أبداً الى المازوت .

أما الفرنسيون ، فكانت لديهم أسباب أخرى للشكوى : لان الامريكيين كانوا يزودون الالمان بالبترول منذ بداية الحرب .

في الحقيقة ، كان من الصعب على الامريكيين الاستمرار في المتاجرة مع أوروبا وروسيا دون مخاطرة ، لأن حرب الغواصات كانت على أشدها . لذلك ركزوا نشاطهم في قطبين : السوق الداخلية والمحيط الهادىء .

كانت السوق الداخلية في أوج ازدهارها ، وبخاصة بعد أن أطلق « هنري فورد » سيارته العملية والقليلة التكاليف نتيجة الصناعة عن طريق سلسلة النماذج المتكررة ، مما أدى الى زيادة عدد السيارات بصورة مضطردة : ٥٠٠٠٫٠٠٠ في عام ١٩١١ ، ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ في عام ١٩١٥ ، ١٠ ملايين في عام ١٩٢١ . في عام ١٩١٩ ، صنع فورد ١٫٦٨٠٫٠٠٠ سيارة .

وهكذا طورت الشركات البترولية توزيعها في الولايات المتحدة ، كما تطورت تقنيات التصفية وفتحت أسواق جديدة (كزيوت المحروقات للمحركات الديزل وغيرها) .

كذلك تطور انتاج النفط في الولايات المتحدة والمكسيك وفينزويلا والبيرو وكولومبيا .

ولتجنب أخطار حرب الغواصات ، عمدت الشركات الى تحويل معظم ناقلاتها من الاطلسي الى الهادىء • وحتى دخول الولايات المتحدة الحرب في عام ١٩١٧ ، لم تتردد في تزويـد السفن الالمانية في الاطلسي الجنوبي والهادىء والمحيـط الهنـدي •

وقد ادى هذا السباق النفعي والنهم الى عرقلة تزويد جيوش الحلفاء للجبهة الغربية بالبترول ، وبخاصة عند ظهور الدبابات في ساحات المعركة بالاضافة الى الطائرات ، وهما سـلاحان يلتهمـان البتـرول ، مما زاد في الاحتياجـات بشـكل دراماتيكي •

في مطلع شهر كانون الاول من عام ١٩١٧ ، ورد تقرير خطير الى مكتـب عضو مجلس الشيوخ « بيرانجيه Béranger » ، ممثل فرنسا في لجنة الحلفاء للنفط ، ينذر بنفاذ المخزون خلال الاشهر الثلاثة القادمة ! •••

وفي ٦ كانون الاول ، قام كليمنصو ، رئيس الحكومة الفرنسية منذ ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ، بتوجيه برقية يائسـة الى رئيس الولايات المتحـدة « ويلسون » ، قال فيها :

« في معارك الغد ، سيصبح البترول ضرورياً مثل الدم » •

عندئذ تدخل ويلسون شخصاً لدى ستاندارد أويل ، فاستأنفت الناقـلات طريق الاطلسـي •



كانت المؤسسات الفرنسية تمتلك ، خلال الحرب العالمية الاولى ، أسطولاً مؤلفاً من ١٤ وحدة ، تبلغ حمولتها الاجمالية حوالي ٦٠٫٠٠٠ طن ، استطاعت تموين البلاد بنجاح حتى عام ١٩١٧ •

إلا أن الاحتياجات كانت تتزايد سنة بعد أخرى : ٤٦٠٫٠٠٠ طن في عام ١٩١٤ ــ ١٩١٥ ، ٦٢٠٫٠٠٠ طن في ١٩١٦ ــ ١٩١٧ ، ٦٦٠٫٠٠٠ طن في ١٩١٨ . بدخول الولايات المتحدة الحرب ، أصبح من الضروري التعامل بين الدول وليس مع الشركات ، فشكلت الحكومة الفرنسية ، في ٢٩ آذار ١٩١٨ ، اتحاداً للبترول لتوحيد الجهود الخاصة بمباركة الدولة . وقد عمل هذا الاتحاد بشكل يرضي جميع الاطراف ، إلا أن الشركات الكبرى : إسّو ، شل ، والشركة البريطانية للبترول (BP) أدركت بسرعة واقعين أساسيين :

- أن احتياجات الفرنسيين ستطور عند عودة السلام ،
- وأن الشركات الفرنسية لم تعد تملك الاموال اللازمة لمثل هذا التطور .

في الواقع ، ومنذ عام ١٩١٤ ، لم يعد الفرنسيون يستوردون سوى المنتجات الجاهزة ، متخلين عن التصفية التي كانوا يمارسونها منذ عام ١٨٧١ . لذلك أدرك المجلس الاعلى للدفاع الوطني ، منذ عام ١٩١٩ ، أن هذا الاسلوب يحد بشكل كبير من الاستقلال الوطني ، وطالب بالعودة فوراً الى صناعة التصفية .



حدث آخر أدى الى المضاربات المحمومة : وهو انهيار روسيا القيصرية في عام ١٩١٧ ، ووصول البلشفيك الى الحكم .

كان ملك البترول الروسي هو « عمانويل نوبل » ، الذي ولد سنة ١٨٥٩ من أب يدعى لويس ، مخترع هذه الآبار وابن أخ « ألفريد » ، مخترع الديناميت . وعندما بلغ الثامنة والعشرين من عمره ، سنة ١٨٨٧ ، حل محل والده . ثم ما لبث

أن حصل على الجنسية الروسية وتفرغ لتنظيم التوزيع عبر روسيا ، مطـوزاً الاحتياجات المحلية عن طريق استخدام « وصفة » روكفلر : أي توزيع المصابيح النحاسية على الفلاحين .

وعندما عارضت الحكومة ذلك لأسباب صحيـة ، لجأت مؤسسة نوبـل الى الحيلة والمال لإسكات قادة البحرية والجيش والخطوط الحديدية ، فزالت العقبات جميعها بقدرة قادر .

أصبح نوبل مستشاراً لهيئة الاركان ، ومستشاراً للدولة ، في نفس الوقت الذي وضع فيه يده على ٤٠٪ من منابع البترول الروسي .

رغم ثروته الطائلة ، كان يعيش عيشة متواضعة . ومنذ نهاية القـرن التاسع عشر ، التفت نحو مسائل التصدير ، فشكل ، بمساعدة « بسمارك » ، شركة بترولية روسية ـ ألمانية ، كما توصل ، بمساعدة آل روتشيلد في فرنسا ، الى عقد اتفاق مع ديتردنغ والمسؤولين عن شركة شل لتصدير النفط في المحيط الهندي .

قبل الحرب العالمية الاولى بقليل ، تقاعد في باكو ، وأقام في « فيـلا » سويدية فخمة أطلق عليها اسم « بترول » ، وأحاطها بحديقة ورد جميـلة . إلا أنه لم يسترح هنا مدة طويلة ، لأن الحرب استدعته الى سان ـ بطرسبورغ ، حيث أوكلت اليه مهمة تزويد الجيش والبحرية والسكك الحديدية بالنفط .

نجح في مهمته هذه نجاحاً باهراً . وعندما أصبح التنظيم يعمل من تلقاء نفسه ، توجه الى « ستوكهولم » لانشاء مركز لتبادل الاسرى الالمان والروس . وقد صنعت صلاته الجيدة مـع البلـدين المتحاربين العجائب ، واكتسـب في الامبراطوريتين شعبية هائلة .

ما كاد « عمانويل نوبل » يعود الى سان بطرسبورغ حتى انفجرت الثورة . وفي عام ١٩٢٠ ، علم أن الشركات البترولية قد أمِّمت دون أي مقابل أو تعويـض .

منذ نهاية عام ١٩١٧ ، لجأ مع عائلته الى القوقاز ، آملاً العثور على « فيلته » العتيدة في باكو ، ولكنه علم في الطريق أن الشرطة السرية (التشيكا) تبحث عنه ، فوجد نفسه مضطراً لعبور القوقاز سيراً على الاقدام حتى بلغ « روستوف » • وهكذا ظل نوبل وأفراد أسرته يسيرون ليلاً نهاراً في ذلك السهل المغطى بالجليد ، فوق أراضٍ كانت تنتقل عدة مرات بالتناوب بين أيدي الحمر والبيض •

كانت الثورة المضادة في أوج تطورها • الا أن روستوف (حيث أقامت العائلة نوبل) كانت في أيدي الحمر والشرطة السرية • في الشمال الشرقي ، كان الجيش الالماني يحمي الاوكرانيين الذين استنجدوا به • وفي كل ليلة ، كان الفارون يغادرون روستوف خلسةً ويلتحقون بالخطوط الالمانية • بهذا النحو فرَّ نوبل وقدم نفسه الى الحراس الالمان في ليلة من ليالي شهر كانون الاول من عام ١٩١٨ قائلاً :

— أنا مستشار الدولة عمانويل نوبل •

استقبله حرس الشرف بالتحية ، ثم نقل الى ألمانيا حيث مكث فيها حتى آخر أيام حياته ، محاطاً بأفراد أسرته التي اجتمع شملها فيما بعد •

هناك قام ، في شهر تموز من عام ١٩٢٠ ، ببيع حقوقه في ٤٠٪ من البترول الروسي لوالتر تيغل ، رئيس شركة إيكسون ، لقاء ١١٫٥ مليون دولار •

أما حصصه الاخرى (٦٠٪) ، الموزعة بين شركاء كثيرين ، منهم ديتردنغ وآل روتشيلد في فرنسا ، فقد تعرضت لمضاربات دولية حامية الوطيس •

وأما ديتردنغ ، الذي كانت حقوقه في البترول الروسي تقدر بحوالي ٤٢٠ مليون فرنك ذهبي ، فلم يكن من النوع الذي يقبل الهزيمة بسهولة (أي قرار التأميم السوفياتي الصادر عام ١٩١٨) • لذلك شجع الثورة المضادة التي أحرزت بعض النجاحات الخاطفة في باكو ، ثم ما لبثت أن انحسرت •

انهارت الاسهم ، إلا أن ديتردنغ كان يشتريها مجدداً في كل مكان ، وهو يضع نصب عينيه هدفاً مزدوجاً : إما استعادة حقوقه عند انهيار النظام البلشفي ، أو التفاوض حولها مع السلطات السوفياتية في أحد الايام .

لذلك رأينا جميع أرباب البترول المعنيين ، ديتردنغ ، نوبل ، مانتاشيف ، روتشيلد ، يمارسون الضغط على الحكومات الاوروبية لكي تقوم بدعم الجيوش البيضاء وتحاول قلب النظام السوفياتي .

لقي هؤلاء أذناً صاغية وحماساً شديداً لدى « ونستون تشرشل » ، وزير الحرب في حكومة لويد جورج (من ١٠ كانون الثاني ١٩١٩ حتى ١٣ شباط ١٩٢١) .

كان الرئيس الامريكي « ويلسون » يفضل ترك « البلاشفة » للزمن ، بينما ظل تشرشل يلح على الفرنسيين لكي يشاركوا في النضال ضد هؤلاء القادمين الجدد .

في الواقع ، كان تشرشل بعيد النظر ، لأنه توقع أن يؤدي انتصار البلاشفة الى مصالحة روسية ـ ألمانية ، الأمر الذي لا بد أن يمهد السبيل أمام حرب جديدة ضد الغربيين ... وهذا ما حدث فعلاً في عام ١٩٣٩ .

لذلك كان يقول : « علينا أن نبذل المستحيل لتوحيد كافة القوات المناهضة للبلشفية وتقديم العون المادي والمعنوي لها مع تزويدها بالقائد السياسي المناسب التي هي في أمس الحاجة اليه الآن » .

كانت الجيوش البيضاء في خضم العمل : الاميرال كولتشاك في سيبيريا ، والجنرالان دينيكين في أوكرانيا وإيودينيتش يتقدم نحو بطرسبورغ ، ولكن أعمال هؤلاء لم تكن موحدة ولا منسقة .

إلا أن الاربعة الكبار (الولايات المتحدة ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، ايطاليا) ، وبعد مداولات كثيرة وسلسلة من أعمال التدخل المنفردة لصالح

البيض (الاسطول الفرنسي في البحر الاسود ، الانكليز في باكو والقوقاز ، ودعم المتمردين في جورجيا وأذربيجان) ، قرروا وضع حد لتدخلهم[1] .

في نهاية عام ١٩١٩ ، وتتيجة انسحاب الحلفاء ، أصبح وضع البيض حرجاً ، فانحلت « حكومة إيودينيتش » في شهر كانون الاول ، واستقال الاميرال كولتشاك في كانون الثاني ١٩٢٠ ، حيث سلّم للحمر وأعدم في ٧ شباط .

فرّ جيش كولتشاك باتجاه فلاديفوستوك ، وانسحب قوزاق دينيكين الى سواحل البحر الاسود ، حيث استسلم بعضهم بينما لجأ الآخرون الى القرم عن طريق البحر . أما الجنرال دينيكين ، فذهب الى المنفى ، تاركاً القيادة لمعاونه الجنرال فرانغل (Wrangel) .

في آب ١٩١٩ ، غادر الانكليز آسيا الوسطى والقوقاز ، محتفظين بموقع باطوم حتى آذار ١٩٢١ . أما القوات الفرنسية (٤٥٠٠٠ رجل) ، الذين أنزلوا في أوديسا يوم ١٧ كانون الاول ١٩١٨ ، فقد غادروها في ٥ نيسان ١٩١٩ ، بعد أربعة أشهر من الجمود . وأما « فرانغل » ، الذي أصبح منعزلاً ، فقد تابع القتال حتى شهر تشرين الثاني من عام ١٩٢١ ، حيث انسحب الى استانبول .

في نهاية هذه المغامرة ، حدث انقلاب شامل غير وجه صناعة البترول .



(١) في نهاية أيلول ١٩١٨ ، كان في روسيا ٤٤٠٠٠ رجل من قوات الحلفاء : ٢٨٠٠٠ ياباني ، ٧٥٠٠ أمريكي ، ١٠٠٠ كندي ، ٢٠٠٠ ايطالي ، ١٥٠٠ انكليزي ، ١٠٠٠ فرنسي . وقد ازداد تعداد اليابانيين فيما بعد الى ٧٥٠٠٠ رجل . وبحجة قيام السوفييت ببدء المحادثات السلمية مع الالمان ، ادعى الانكليز لانفسهم الحق في حماية مصالحهم في روسيا الجنوبية .

الفصل الثاني

حكم الاخوات السبع
(١٩١٩ ـ ١٩٤٥)

عند نهاية الحرب العالمية الاولى ، كان العالم تحت سيطرة فرنسا وبريطانيا العظمى ، المنتصرتين عسكرياً بلا منازع •

أدرك هذان البلدان ، في السنوات الاخيرة من النزاع ، ضرورة ضمان تموينهما بالبترول ، وبخاصة بعد شح ١٩١٧ ـ ١٩١٨ الذي أثبت الاهمية الاستراتيجية لمنابع الانتاج • لم يكن أي منهما راغباً في الارتباط بالولايات المتحدة ، إلا أن استهلاك النفط للاغراض المدنية والسيارات والطائرات ، وكذلك استهلاك المازوت من قبل البحرية ، كانا يتزايدان باستمرار وسرعة •

بمناسبة التقاء الحلفاء في سان ريمو خلال شهر نيسان من عام ١٩٢٠ ، لاقتسام تركة الامبراطورية العثمانية ، اتفق الفرنسيون والانكليز فيما يتعلق بالشرق الادنى •

كان من جملة الاهداف الرئيسية المتنازع عليها نفط الموصل الذي كاد الانكليز يضعون يدهم عليه بفضل دسائس « لورانس العرب » ، وبخاصة بعد قيامهم ، في آذار من عام ١٩٢٠ ، باعلان الأمير فيصل ملكاً على سورية •

لم يوافق الفرنسيون على ذلك ، فوجهوا إنذاراً للملك فيصل بخلعه عن العرش إذا لم يوافق على الاعتراف « بحقوق » فرنسا على كامل أراضيه • ثم رافق العمل التهديد ، فاحتل الجنرال غورو لبنان وسورية ، وأجبر فيصل على الفرار من دمشق •

في الوقت نفسه ، تمركز الانكليز في فلسطين والعراق ، وبدأ حلفاء الأمس يتنازعون بعنف • أما النقطة الوحيدة التي كان الفرنسيون والانكليز متفقين عليها ، فهي تنصيب فيصل ملكاً على العراق وابقاء الامريكيين خارج مناقشاتهم • وهكذا سينتخب فيصل في ٢٣آب من عام ١٩٢١ باجماع بلغ ٩٨٪ من الاصوات •

ادعى الانكليز لنفسهم حق الانتداب على فلسطين ، والفرنسيون على سورية ولبنان ، كما وزعت أسهم الشركة التركية للبترول وفق نسب مئوية جديدة • أما أسهم المصرف الالماني (٢٥٪) ، التي صودرت في عام ١٩١٤ ، فأعطيت للفرنسيين الذين أصبحوا منتجين للبترول للمرة الاولى •

عندئذ سدد فيصل ديونه للانكليز : إذ عقد معهم معاهدة سرية ضمن فيها للشركة التي ستحل محل الشركة التركية للبترول كافة الامتيازات التي كانت ممنوحة سابقاً من قبل الامبراطورية العثمانية • إلا أن لندن لم تكتف بذلك ، بل طلبت منه الاصرار على إلحاق الموصل بالعراق ، في الوقت الذي كانت فيه هذه المدينة تحت الانتداب الفرنسي • وهكذا دخل الانكليز الموصل وأخذوا يحفرون الآبار البترولية ، ثم ما لبثوا أن طالبوا بتعديل الحدود ، فاضطر الفرنسيون للرضوخ أمام الأمر الواقع • وفي عام ١٩٢٥ ، عندما قررت عصبة الأمم ، إثر استفتاء مزوّر ، ضم الموصل الى العراق ، رضخت باريس مرغمة لأنها كانت بحاجة الى موافقة الانكليز لكي تحتل منطقة الرّور في ألمانيا •

في تلك الفترة التي بدأ عهد البترول بالظهور ، لم تكن لدى الاوروبيين طرق كبرى (Autoroutes) كالامريكيين (فهي لم تظهر سوى في الثلاثينات لدى الالمان) ، ولكنهم كانوا يحرزون تقدماً كبيراً في الطيران التجاري • ففي عام ١٩١٩ ، نجح طيارون بريطانيون في عبور الاطلسي • وفي عام ١٩٢٠ ، أطلق الهولنديون خطهم الجوي المنتظم أمستردام ــ لندن ، ثم بدأت الخطوط تربط

بين المدن الاوروبية الكبرى من جهة ، ومع المستعمرات في كل من أفريقيا وآسيا من جهة ثانية •

حققت تصفية البترول تقدماً سريعاً • وفي مطلع القرن ، عندما كان بترول الاضاءة مطلوباً أكثر من سواه ، لم يكن أصحاب المصافي يعرفون كيف يستخدمون البنزين • إلا أن النمو الصاعق لصناعة السيارات قلب الوضع رأساً على عقب ، مع بقاء التساؤل حول مجالات استخدام الغاز والفيول • أضف الى ذلك أن الاضاءة الكهربائية بدأت تلغي استخدام بترول الاستضاءة تدريجياً •

أدى اختراع المحراق بالمازوت الى تعميم استخدام الفيول (أو المازوت) بدل الفحم في القاطرات والسفن والمصانع والمساكن •

وحوالي عام ١٩٣٠ ، أدى ظهور محركات الديزل ومحركات الطائرات التي تحتاج الى نسبة عالية من الأوكتان ، والتقنيات الجديدة للتزييت والتشحيم ، بالاضافة الى المكتشفات العديدة في مجال الكيمياء البترولية : الكحول ، الكاوتشوك المصنع ، المواد البلاستيكية ، المنظفات ، الغليسيرين وغيرها ، كل ذلك أدى الى تنوع أكبر في الاستهلاك •

منذ عام ١٩٢٠ ، أحس الباحثون الامريكيون مسبقاً بهذا التطور الهائل ، فأطلقوا صيحة إنذار نبهوا فيها الى قرب نضوب آبار البترول الامريكية وضرورة الاقتصاد في استهلاك البترول أو اللجوء الى استيراده من الخارج والمحافظة على المخزون الوطني إذا أراد الامريكيون استخدام عشرة ملايين سيارة •

ساهمت الصحافة في ترديد صدى هذه النبؤات المتشائمة ، كما بث الرعب في النفوس عندما أعلنت نبأ عملية القسمة التي جرت في سان ريمو بدون الولايات المتحدة[1] •

---

(١) خلال القرن الاول من الاستهلاك العادي للبترول (١٨٥٩ — ١٩٥٩) ، تجاوز الانتاج ١٠ مليارات من الاطنان ، اي ٧٤ مليار برميل ، او ما يعادل من حيث الطاقة ١٥ مليار طن من الفحم .

لذلك أخذ الدبلوماسيون الامريكيون يتحدثون في كل مكان عن أقدمية حقوق الاميرال شيستر في البترول التركي • ولما لم يجدهم الحديث نفعاً ، فكروا في اللجوء الى خدعة من نوع آخر : فالاميرال مارك بريستول Bristol ، قائد الاسطول الامريكي في شرقي المتوسط والمفوض السامي للولايات المتحدة في تركيا ، عمد بمساعدة صديقه شيستر الى الاتصال ببعض الوطنيين الاتراك الذين كانوا يفكرون في استعادة آبار الموصل • وللغاية نفسها ، بدأت الولايات المتحدة تمول سراً حركة « أتاتورك » الذي سينجح في الاستيلاء على السلطة سنة ١٩٢٣ •



في عام ١٩٢٤ ، بدأت الحكومة الفرنسية ، برئاسة « بوانكاريه » (Poincaré) ، تخطط لإدارة حصتها من بترول العراق ووضع سياسة لهذا الغرض •

لجأ الرئيس الفرنسي « إرنست ميرسييه Mercier » ، هذا المهندس الفذ من سلاح الهندسة البحرية ، الذي ولد عام ١٨٧٨ ، والذي كان خلال الحرب المستشار الفني لوزير التسليح « لوشور » (Loucheur) • بعد إقامة مؤقتة رسمية في ألمانيا المحتلة سنة ١٩٢٠ ، تخصص في توزيع الكهرباء ونجح في ذلك نجاحاً باهرا • ثم ما لبث أن أصبح بسرعة مديراً إدارياً للعديد من الشركات ، كما أسس مجلساً للصناعيين أطلق عليه اسم « النهوض الفرنسي » ، تحت اشراف الماريشال فوش ، لدعم النواب الليبراليين المناهضين للشيوعية •

بناءً على طلب « بوانكاريه » ، قام هذا الفني الوطني بتأسيس شركة فرنسية للبترول مع مصارف كبرى وموزعين للمنتجات البترولية من أمثال

« الاخوة ديماريه Desmarais » • كانت المهمة الاولى لهذه الشركة هي مناقشة شروط مساهمتها في الشركة التركية للبترول وقواعد علاقاتها مع شركائها الآخرين •

وهكذا أصبح لفرنسا مكانها بين منتجي النفط ، ولكن الامريكيين ظلوا منشغلين بأمر الشح البترولي المقبل ، فنادوا بممارسة سياسة الباب المفتوح في الشرق الادنى • أصمّ الانكليز آذانهم في البداية ، إلا أن شخصاً أقنعهم أخيراً بعدم رفض الاستثمار السلمي لآبار الموصل : كان هذا الشخص هو « غلبنكيان » الأرمني الذي تحدثنا عنه آنفاً •

أيدت وزارة الخارجية البريطانية وجهة النظر هذه واقترحت على الامريكيين التجمع في شركة واحدة هي « الشرق الادنى للتطوير Near East Development » التي يمكنها الحصول على حصة « معقولة » من رأسمال الشركة التركية للبترول • وهذا ما حدث فعلاً ، إذ حصلت ستاندارد (نيوجيرسي) (إسّو) ، ستاندارد (انديانا) ، سنكلير وتكساكو على ٢٥٪ من رأس المال مثل الشركة الفرنسية للبترول • أما الـ ٥٠٪ الباقية فظلت من نصيب الشركة الانكليزية ــ الفارسية (B.P) ، إلا أن ديتردنغ لم يكن ينوي السماح لهذه الشركة المنافسة بأخذ حصة الأسد • وهنا أيضاً تقدم غلبنكيان ، الذي كانت تربطه بديتردنغ صلات جيدة ، عارضاً مساعيه الحميدة •

بعد محادثات طويلة في فندق كارلتون بلندن ، نجح الأرمني الماهر في أن يجعل الشركة الانكليزية ــ الفارسية تتخلى عن نصف حصتها للشركة الهولندية للبترول « شل » مقابل جعالة على البترول المستخرج • دامت مفاوضات غلبنكيان سبع سنوات كاملة •

وهكذا وزعت أسهم الشركة العراقية الجديدة للبترول (التركية سابقاً) كما يلي :

- ٢٣٫٧٥٪ للانكليزية ـ الفارسية (B.P) ٠
- ٢٣٫٧٥٪ للشركة الفرنسية للبترول ٠
- ٢٣٫٧٥٪ للشركة الهولندية « شل » ٠
- ٢٣٫٧٥٪ لشركة « الشرق الادنى للتطوير » (الولايات المتحدة) ٠
- أما الـ ٥٪ الباقية من الاسهم فتركت لغلبنكيان من أجل خدماته ، دون أن يكون له حق التصويت ٠

تم التصديق على هذا الاتفاق رسمياً وجُدِّد في مؤتمر جمع كافة الاطراف في فندق « Hotel des Thermes » خلال شهر حزيران من عام ١٩٢٨ ٠ كما اتفق الجميع ، في المناسبة نفسها ، وبعد سنوات من المباحثات ، على تقاسم كل بترول يكتشف من قبل أحدهم على أرض الامبراطورية العثمانية ٠

في الواقع ، لم يكن يمكن لهذه الاتفاقات أن تتم إلا بفضل الملك فيصل ، الذي كان يحاول التخلص من الوصاية الانكليزية بعد أن حارب الفرنسيين كما أسلفنا ٠

في عام ١٩٣٣ ، وخلال زيارته لأوروبا ، فوجيء العالم بوفاة هذا الملك « المزعج » في ظروف غامضة في أحد فنادق « بيرن » وهو في الخمسين من عمره ، بعد أن قام باعلان استقلال العراق ، وبعد أن اجتمع في باريس بالسيد « إرنست ميرسييه » كما يقال ٠٠٠

أما خليفته غازي الاول (٢١ عاماً) ، فقد قبل طائعاً أن يصبح دميةً في يد الانكليز ٠

✶

كيف كانت في الواقع حدود ممتلكات الامبراطورية العثمانية الزائلة الواجب تقاسم بترولها ؟ مرةً أخرى جاء غلبنكيان نفسه ليسوّي هذه المسألة : على خارطة كبرى للشرق الادنى ، اشتراها من احدى المكتبات في « أوستاند » ، رسم الارمني الماهر بالقلم الاحمر خط حدود يضم العربية السعودية وإمارات الخليج العربي وقطر والبحرين . بقيت الكويت خارج الخط الأحمر لأن الجميع كانوا يعرفون أن الامريكيين (شركة غولف) يقومون في هذه الامارة بالتنقيب عن البترول ، فوافق الجميع دون أية معارضة .

وفي ٣١ تموز (يوليو) ١٩٢٨ ، وفي العاصمة البريطانية لندن ، تم ضم خارطة الخط الاحمر الى محاضر الجلسات السرية التي لم تبلّغ لاحد ، وبخاصة العرب . وهكذا وافقت جميع الاطراف على احترام هذه الخارطة طوال عشرين عاماً ، كما ضمن غلبنكيان لنفسه دخلاً سنوياً بقيمة ٥٠ مليون دولار .



تابع السير هنري ديتردنغ كل هذا برضى وسرور . فقد كانت تربطه بغلبنكيان صلات ممتازة ، كما كان معجباً بالمواهب العجيبة لهذا المفاوض والدبلوماسي الأرمني .

إلا أن الرجلين ما لبثا أن اختلفا منذ ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ ، حيث نشرت الصحف في ذلك اليوم نبأ استقالة غلبنكيان من جميع مناصبه الادارية في الشركة الهولندية الملكية شل . فماذا حدث بالضبط ؟

في الحقيقة ، كان الاثنان ديناميكيين يحبان الحياة والمتعة والنساء الجميلات ، وقد جاء خلافهما بسبب امرأة : لدى غلبنكيان في باريس ، التقى ديتردنغ ، الأرمل منذ عام ١٩١٦ ، بابنة جنرال قوقازي نازح ، تدعى ليديا باغراتوني .

وقد استطاعت هذه الشابة الفاتنة أن تسلب لـب" الثري الكبير ، فتزوجها سنة ١٩٢٤ ، ورزق منها بولدين ، إلا أن هذا الزواج انتهى بالطلاق في عام ١٩٣٦ .

إستاء الأرمني لأن صديقه انتزع منه هذه المرأة ، وأصبح يضمر العداء لشركة شل ، حيث أثار أمامها المتاعب في فنزويلا منذ عام ١٩٢٦ . وفي عام ١٩٣٠ ، في أوج الازمة الاقتصادية ، حاول التأثير على أسهم هذه الشركة في بورصات لندن ونيويورك وباريس وبرلين في آن واحد .

لعل من أسباب تعلق ديتردنغ بهذه القوقازية الحسناء تعلقه الشديد آنذاك بالبترول الروسي الذي كان مالكه الرئيسي في الواقع .

خلال هذه السنوات ، كان غلبنكيان يقيم في فندق ريتز بباريس ، الذي أصبح شريكاً فيه . وعندما أصبح بدوره أرملاً ، تزوج مرة ثانية من فتاة أرمنية تدعى « نيقارت إسايان » ، أسكنها في فندق خاص (٥١ ـ شارع إيينا) ، حيث كان يجمع تحفه الفنية النفيسة لكبار الفنانين في العالم .

مثل جميع أرباب البترول ، كانت تسيطر على ديتردنغ فكرة احتمال نفاذ بتروله . وكلما ازدادت حدة هذا الهاجس لديه ، ازدادت بالتالي في نظره أهمية البترول الروسي وضرورته .

بعد فشل الثورة المضادة ، تابع نضاله على صعيدين : فعلى العكس من شركة ستاندارد التي راهنت على التصلب والحزم ، بدأ ديتردنغ يفاوض سراً السيد كراسين ، مفوض الشعب لشؤون الصادرات ، وهو واثق من دعم لويد جورج وتأييده له .

اقترح السير هنري ديتردنغ على كراسين احداث مكتب دولي لبيع البترول الروسي ، على أن تتقاسم شركة شل وروسيا السوفياتية الأسهم . يقوم هذا المكتب بتمويل الانتاج الروسي مع دفع التعويضات لضحايا التأميم .

على الصعيد الرسمي ، أقنع رئيس الوزراء « لويد جورج » بضرورة الاعتراف بالاتحاد السوفياتي مقابل قيام شركة شل باحتكار نقل البترول الروسي •

وفي مؤتمر جنَوَه ، الذي انعقد في نيسان ـ أيار من عام ١٩٢٢ ، تباحث لويد جورج مع المندوب السوفياتي كراسين حول هذا الموضوع •

في الوقت نفسه ، توجه ديتردنغ الى نيويورك لكي يستمزج رأي « والتر تيغــل W. Teagle » ، رئيس شركة ستاندارد • وكان الاتفاق على وشك الانعقاد عندما تسلم الصحفيون من السوفييت نسخة عن المشروع ونشروها •

أدى انتشار هذا النبأ الى رد فعل الامريكيين ، فعمد سفير الولايــات المتحدة في روما ، السيد « تشايلد » ، الذي كان مراقباً في مؤتمر جنَوَه ، الى تأليب الوفود الغربية • وعندما قرر الانكليز توقيــع الاتفاق المرجو ، انضــم الفرنسيون والبلجيكيون الى الموقف الامريكي • وهكذا نسف مشروع ديتردنغ ، ولم ينس الامريكيون أن روكفلر يمتلك حصة آل نوبل في البترول الروسي •

في الواقع ، لم يكن ديتردنغ رجلاً سياسياً • لقد كان يريد مشاركة الحكومة السوفياتية في شركة أوروبية للبترول ، مع الحكومتين الفرنسية والانكليزية • وعندما فشل في ذلك ، تحالف مع شركة ستاندارد لكي يزعج الروس في ســوق التصدير • كما أثار في وسائط الاعلام حملة عالمية ضد السوفييت • وبمــا أن السوفييت لجؤوا الى التقنيين الامريكيين لاستئناف انتاجهم ، وحاولوا بيعــه بأنفسهم ، تحالف ديتردنغ مع شركة ستاندارد لمقاطعة البترول الروسي « المسروق » في الغرب •

أرغمت هذه المقاطعة الشرسة الروس على تخفيض أسعار نفطهم لأنهم كانوا بحاجة ماسة الى تمويل خططهم الخمسية الاولى • ولكي يتمكنوا من اختراق هذا الحصار ، لجؤوا الى عدو ديتردنغ ، غلبنكيان ، الذي التفــت فوراً نحو السوق الاسبانية •

كان الاقتصاد الايبيري الاكثر تخلفاً في أوروبا الغربية • ولكي يبعث الحيوية فيه ويلحق بركب التطور ، قام الدكتاتور « بريمو دي ريفيرا » بتأميم بيع البترول وجعله وقفاً على الدولة •

أثار هذا الاجراء سخط الشركات الكبرى ، التي نزعت ملكيتها ، فقررت تجميد صادراتها الى اسبانيا ، مما أدى الى شحٍ فوري وارتفاع في الاسعار • لذلك وجد « بريمو دي ريفيرا » في غلبنكيان منقذاً هبط عليه من السماء •

كان هذا الاخير وكيلاً لروسيا في كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا ، يقدم البترول بسعر مناسب ، ولم يكن المستهلك الاسباني في وضع يسمح له بالتدقيق في مستوى النوعية والجودة •

وهكذا جاء انتقام غلبنكيان من ديتردنغ قاسياً ، إلا أن هذا بدأ يضارب على العملة الاسبانية (البيزيتا) ، الأمر الذي كان له تأثير خطير على الاقتصاد الاسباني في الوقت الذي مرض فيه « بريمو دي ريفيرا » واضطر للاعتزال في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٠[١] •

إلا أن ديتردنغ انتقم بدوره من غلبنكيان في فنزويلا والمكسيك :

ــ في فنزويلا ، كان الانتاج البترولي وقفاً على شركتي شل وستاندارد اللتين تقاسمتا النفوذ هناك ، بينما اكتفت الدولة العاجزة بترك موظفيها يتقاضون الرشوات دون حساب •

ــ أما في المكسيك ، فكان الرئيس الجديد « كرّنزا Carranza » قد أصدر في عام ١٩١٧ دستوراً تنص المادة ٢٧ منه على أن الارض لصاحبها وباطن الارض للدولة • لذلك قررت الشركات كسر السوق والاطاحة بكرّنزا هذا •

---

(١) وقد لجأ الى باريس ، فندق سان ــ جيرمان ، شارع « باك » ، حيث توفي في ١٦ آذار من عام ١٩٣٠ في ظروف ظلت غامضة .

فلم يعد يستطيع الاعتماد ، للدفاع عن نفسه ، إلا على المستقلين من أمثال غلبنكيان .

استفاد ديتردنغ من الركود المكسيكي لتوسيع امبراطورية شل . وفي عام ١٩١٨ ، عندما قرر « والتر بيرسون » ، الذي أصبح لورد كودراي ، بيع شركته « النسر المكسيكي » (Mexican Eagle) لشركة ستاندارد ، منعته لندن عن ذلك . فهل سيجد نفسه مضطراً للتعامل مع شل ؟

كلا ، لأن تشرشل والامبرالية اعترضا على ذلك بناءً على نصيحة غلبنكيان ، لأنهما خشيا فعلاً من طموح ديتردنغ الزائد .

إلا أن هذا لم يكن قد قال كلمته الاخيرة بعد : ففي ٢١ أيار (مايو) من عام ١٩٢٠ ، قام التقدميون ، الذين موّلهم بسخاء ، بقلب « كرّنزا » واغتياله ، فجاء هذا لصالح شركة شل ، حيث امتلك ديتردنغ معظم أسهم شركة « النسر » . منذ ذلك الحين ، أصبح المكسيك ثاني منتج للنفط في العالم (٥٤٠ مليون برميل في اليوم) .



رأينا آنفاً أن ديتردنغ كان يبحث عن الرجل الذي يستطيع استعادة السيطرة على البترول الروسي بقوة السلاح . وقد عثر عملاؤه على الضالة المنشودة في ميونخ ، سنة ١٩٢٤ ، عندما تمكن الحزب النازي الفتي بزعامة أدولف هتلر من الحصول على أربعة عشر مقعداً في الرايخستاغ بعد نضال عنيف .

اعتبارا من عام ١٩٢٧ ، بدأ ديتردنغ يقدم المعونات للحزب النازي وشبيبته المسلحة ، بعد أن قام المحامي الاسكتلندي ، الدكتور « جورج بل » الذي حصل على الجنسية الالمانية ، بتأمين الاتصال بين هتلر وديتردنغ .

في عام ١٩٣٣ ، عندما استولى هتلر على السلطة ، أخطأ السير هنري ديتردنغ عندما ذكر أمام المستشار الالماني الجديد رغبته في تعويض ما أنفقه على المدى البعيد . إلا أن هتلر وضع الأمور في نصابها بوضوح : صحيح أنـه كان لا يزال يفكر في التوسع باتجاه الشرق ، ولكنه يحتفظ لنفسه بحق اختيار اللحظة المناسبة دون أن يتلقى نصائح من أحد . لذلك قال :

— إن هؤلاء الانكليز يريدون استغلالي لاستعادة بترول الروس ؛ وعنـد تحقيق هدفهم سيحاولون التخلـص مني علـى الارجح ، ولكنهـم واهمون ...

أما الدكتور « بل » ، الذي أصبح سكرتيراً للدكتور « روزنبرغ » ، فقد أبعد منذ شهر آذار ١٩٣٣ ، بسبب طول لسانه أم لأنه كان يعـرف الكثـير يا تـرى ؟

أحس الرجل أن الارض بدأت تميـد تحت قدميه ، فصمم على النجاة بجلده قبل فوات الأوان . إلا أن بعض الرماة المهرة أدركوه في ٣ نيسان ١٩٣٣ عنـد « روزنهايم » ، قبل الحدود النمساوية ، وقتلوه دون شفقة .

أحدثت هذه المسألة ضجة كبرى في النمسا ، ولكنها خنقت في ألمانيا بقدرة قـادر .

وفي ٥ أيار ، توجه الدكتور « روزنبرغ » الى انكلترة حيث استقبله ديتردنغ في قصره المنيف « باكهورت بارك » في « أسكوت » .

لم يبق من هذا الحديث أي أثر بطبيعة الحال ، لذلك نجد أنفسنا مضطرين هنا للاكتفاء بما ذكرته الشائعات والتكهنات : أغلب الظن أن روزنبرغ ، الذي كان هاجسه الاول القيام بحملة صليبية ضد البلشفيك ، حاول اقناع محدثـه بأن شيئ آلم يتغير ، وأنه ألقى باللوم كله على عاتق المسكين « بل » الذي كاد ، لطول لسانه ، يفضح العلاقة السرية بين هتلر وديتردنغ .

أدرك ديتردنغ في الواقع أنه لم يعد له أي نفوذ على هتلر ، وأن العكس يوشك أن يصبح صحيحاً .

وهكذا اعتبرت المعركة للحصول على البترول الروسي خاسرة . وفي ٤ شباط ١٩٣٩ ، توفي ديتردنغ في « ساذ ــ موريتز »[1] . لم يحدد في وصيته مكان دفنه ، إلا أن زوجته الثالثة ، التي كانت موالية للنازيين ، شارلوت كناك ، ابنة سمسار ألماني ، دفنته في أرضها بميكلنبورغ ، بالقرب من شفيرين ، حيث قام « غوبلز » بوضع اكليل من الزهور على ضريحه باسم الفوهرر نفسه ...



لنعد الآن الى عام ١٩٢٨ الحاسم . بعد المؤتمر الذي انعقد في « فندق تيرم أوستند » في حزيران من عام ١٩٢٨ ، كما أسلفنا ، والذي حدد خارطة الخط الاحمر في الشرق الادنى ، خطرت في ذهن السير هنري ديتردنغ فكرة تقاسم العالم بين الشركة الملكية الهولندية شل وشركة ستاندارد أويل .

وفي شهر أيلول ، دعى الى قصر « أشناشاري » في اسكتلندة رؤساء ستاندارد (نيوجيرسي) ، إيكسون ووالتر تيغل ، وشركة البترول الانكليزية ــ الايرانية ، جون كادمان ، لحضور حفلة صيد كبيرة .

إلا أن أوقات الفراغ خصصت للمناقشات : فحرب الاسعار في الهند ، حيث تقوم شل بتخفيض الاسعار للمضاربة على ستاندارد التي تشتري البترول الروسي ، لا يمكن أن تستمر . وها هي شل تشتري البترول الروماني لصالح الهند بأسعار

(١) ترك الرجل ولدين ذكرين وابنة واحدة من زواجه الاول وابنتين من زواجه الثاني ، احداهما تدعى « أولغا » ، ستصبح مساعدة للدكتور شفايتزر في « لامبارينيه » .

منخفضة ، بينما ترد ستاندارد على ذلك بخفض أسعارها في انكلترة . وهكذا انقضت سنوات الشح الجميلة لفترة ما بعد الحرب لتفسح المجال أمام فائض في الانتاج يثير القلق . لذلك ، وبدلاً من التنافس والتحارب ، حان الوقت للتفاهم من أجل تقاسم الاسواق بصورة سلمية ، لأن ثلث القدرة الانتاجية غير مستعمل .

من خلال سهرات « أشناشاري » هذه ، انبثق اتفاق حول تشكيل احتكار حقيقي سري للبترول ، مع توزيع عادل للاسواق ، وتحديد للنمو ، وعقلنة للانتاج ، واستقرار للاسواق ووضع حد لحرب الاسعار .

تنفيذاً لهذا الاتفاق ، وضع الكبار حداً لأعمال الاستكشاف والتنقيب ، كما كبحوا جماح الانتاج ، مما حسَّن أوضاع المستقلين الصغار ، ولكن لجنتين أمنتا الاشراف على التنظيم الجديد : الاولى في نيويورك لمراقبة الانتاج (في تلك الاثناء ، كان الانتاج الامريكي يغطي ثلثي الاحتياجات العالمية) ، والثانية في لندن لمراقبة الاستهلاك .

انضمت الى هذا الاتفاق ١٥ شركة أمريكية أخرى ، منها أربع رئيسية (ستاندارد أويل كاليفورنيا ، غولف ، تيكساكو وموبيل) . وهكذا تشكل مع ستاندارد أويل نيوجيرسي ، شل والانكليزية ـ الفارسية الاتحاد الاحتكاري الشهير للأخوات السبع .

كذلك اتفق الكبار فيما بينهم على إبعاد كل منافس خارجي داخل مناطق نفوذهم . وكان هذا يمس بشكل مباشر القادمين الجديدين ، « سوكال » (SOCAL) أي ستاندارد أويل كاليفورنيا في البحرين والعربية السعودية ، و « غولف » في الكويت . بعد فشل « لورانس » ، الذي تجسد برحيل الملك فيصل عن دمشق ، انتقل الزمام الى ابن سعود .

بعد نفيه في البداية الى الكويت سنة ١٩٠٢ (وكان عمره آنذاك ٢٢ عاماً) ، قرر هذا الرجل القوي (١٫٩٠ م) استعادة أرض أسلافه بقوة السلاح .

لذلك هبّ على رأس أنصاره من الوهابيين الذين فرض عليهم نظاماً صارماً (لا تدخين ولا كحول) ، وبدأ يتقدم يوماً بعد يوم ، مطارداً في طريقه الغزلان والعذارى ، ولكن مع تطبيق صارم لتعاليم القرآن : لا زنا خلال شهر رمضان ولا قروض ولا سرقة ولا سلب[1] .

في الحرب ، انتصر ابن سعود على جميع خصومه : ففي عام ١٩١٦ ، أصبح سيّد نجد ، وفي ٨ كانون الثاني ١٩٢٦ ، تم الاعتراف به ملكاً على نجد والحجاز وسيداً على مكة . وفي ١١ أيلول ١٩٣٢ ، أصبحت البلاد تسمى المملكة العربية السعودية .

وهكذا أصبح الحاكم المطلق بين البحر الاحمر والخليج العربي ، أي في منطقة تعتبر مساحتها أكبر من فرنسا بثلاث مرات . ومنذ عام ١٩٢٢ ، جاءه مغامر نيوزيلندي يدعى « فرانك هولمز » .

كان هذا الرجل ، الذي خدم في البحرية الامريكية سابقاً ، يبحث عن امتياز بترولي منحه إياه الملك ابن سعود على مساحة ١٥٠٠٠ كم٢ بمحاذاة الخليج العربي مقابل قسط سنوي بقيمة ٢٥٠٠ جنيه استرليني .

هل كان هذا في الواقع تحدياً للبريطانيين الذين كانوا منشغلين آنذاك

---

(1) يبدو هنا واضحا الدس المقصود ، لان هذا الكلام يوحي لغير العارفين بان هذه الامور مباحة في غير رمضان .

(المترجم)

بأمور ايران والعراق ؟ الى جانب ابن سعود ، كان هناك ضابط بريطاني شاب يدعى « هاري سان جون فيلبي » ، الملحق السابق في المصلحة المدنية لشؤون الهند . وقد ظهر في بغداد عند مطلع العشرينات . وعندما قتل النقيب شكسبير (مندوب مصلحة الاستخبارات لدى الملك) في معركة جراب ، جاء فيلبي هذا ليحل محله ، وتقدم من الملك على أساس أنه موفد بمهمة من وزارة الخارجية البريطانية لكي يعقد معه معاهدة تحالف .

بعد فترة قصيرة سنجد فيلبي قد اعتنق الدين الاسلامي وأخذ يلعب لعبة بارعة حتى أصبح من العسير معرفة ما اذا كان يعمل لصالح انكلترة أم ابن سعود أم لنفسه .

ثم ما لبث أن أضحى رسمياً الوكيل العام لشركة فورد في العربية السعودية ، وبدأ يبيع السيارات التي تخدم الحج بصورة خاصة . لذلك جمع ثروة استطاع بواسطتها أن يقوم جيداً بأود زوجته وأولاده في انكلترة ، هؤلاء الأولاد الذين سيظهر منهم الجاسوس الشهير لصالح الاتحاد السوفياتي .

بصورة شبه رسمية ، كان يؤلف الكتب المفيدة حول استكشاف الصحراء وحضرموت . أما في الواقع ، فكان صديقاً لابن سعود الذي وضع فيه ثقته المطلقة ، كما كان يحارب مبادرات مواطنه لورانس ؛ ولكن أليس من عادة الانكليز أن يضعوا دائماً عدة أسياخ حديدية على النار ؟ بفضله تمكن الملك من اسقاط مشاريع الاتحاد العربي الذي كان لورانس ينادي بها لصالح بريطانيا العظمى .

مع كل هذا كان فيلبي يراقب المسائل البترولية عن كثب . لم يكن لدى هولمز الوسائط الكافية لكي ينقب جدياً داخل منطقة امتيازه . وفي عام ١٩٢٧ ، أقلع عن دفع القسط السنوي المترتب عليه ، ثم تخلى عن الامتياز نهائياً وتوجه الى البحرين حيث منحه شيخها امتيازاً آخر في عام ١٩٢٥ ، جدده في عام ١٩٢٧ .

هنا أيضاً سيتخلى هولمز عن امتيازه لصالح فرع من شركة غولف • ولما كانت هذه مرتبطة بمعاهدة الخط الاحمر ، فقد باعت امتيازها لشركة ستاندارد أويل كاليفورنيا (SOCAL) التي لم توقع على هذه المعاهدة • احتج الانكليز على ذلك ، إلا أن هذه الشركة أحدثت بالحيلة في كندا (أرض بريطانية) شركة البحرين للبترول التي أخرجت النفط هناك أيضاً ، فسكتت بريطانيا راضية •

في العربية السعودية ، كان الملك منشغلاً بالوضع المالي لبلاده ، فنصحه فيلبي باستثمار الموارد المعدنية في جوف الارض • وبناءً على اقتراح هذا الاخير ، استقبل العاهل السعودي في شهر شباط من عام ١٩٣١ رجلاً إنسانياً أمريكياً ، يدعى شارل كراين Ch. Crane ، ما لبث أن أرسل اليه عالماً جيولوجياً خبيراً ، هو السيد « كارل تويتشل Twitchell » • جاب هذا الاختصاصي أنحاء العربية السعودية طولاً وعرضاً ، ثم أكد صحة آمال فيلبي وتوقعاته • عند ذلك لم يبق أمام الملك سوى العثور على صاحب الامتياز[1] •

عثر « تويتشل » على الضالة المنشودة في شخص « ل• هاملتــون » ، المستشار القانوني لشركة ستاندارد أويل كاليفورنيا (SOCAL) ، وجاء الاثنان الى مدينة جدّة في ٢٠ شباط من عام ١٩٣٣ •

استقبل الملك هاملتون استقبالاً جيداً ، ثم أعطاه ، لصالح (SOCAL) ، امتيازاً نهائياً لمدة ستين عاماً مقابل دفع القيمة المتفق عليها ذهبــاً • وفي عام ١٩٣٦ ، ستتحالف ستاندارد أويل كاليفورنيا (SOCAL) مع شركة تكساكو على تقاسم الامتياز مناصفةً وتشكيل « الشركة الكاليفورنية ــ العربية ستاندارد أويل » ،

---

(١) اراد الانكليز أن يدفعوا بالجنيهات الاسترلينية او الروبيات ، ولكن فيلبــي نصح هاملتون بأن يعرض الدفع بالذهب ، الامر الذي أقنــع الملك . ويقال ان القطع الذهبية جرى عدها واحدة واحدة امام الملك .
بلغت قيمة الامتياز ٣٥٠٠٠ ليرة ذهبية دفعها هاملتون بعد أن اشتراها من لندن لان تصدير الذهب كان ممنوعا في الولايات المتحدة .

التي ستصبح في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٤ « شركة البترول العربية ـ الامريكية » (ARAMCO) [(١)] •



في تلك الاثناء ، كان الاتحاد الاحتكاري للبترول يفرض قانونه الصارم على الاسواق العالمية • أما في الكويت ، التي تقع خارج الخط الاحمر منذ عام ١٩٣٠ كما أسلفنا ، فقد تقدم فرانك هولمز الآنف الذكر الى الشيخ الصباح ، باسم شركة غولف ، ولكنه لقي المعارضة فوراً من العقيد البريطاني « ديكسون » ، الذي كان يتحدث باسم الشركة الانكليزية ــ الفارسية للبترول (B.P) التي كان يمثلها « أرشيبالد شيسهولم » (Archibald Chisholm) • سيستمر هذا التنافس مدة عامين قبل أن ينتهي في ٢٢ كانون الاول من عام ١٩٣٤ باتفاق على التقاسم بين شركتي غولف و (B.P) • إلا أن البترول لم يظهر إلا في عام ١٩٣٨ • وأما في قطر ، فقد حسمت الأمور بصورة أسرع ، حيث استطاعت شركة (B.P) الحصول وحدها في عام ١٩٣٥ على امتياز لن يصبح ساري المفعول سوى في عام ١٩٤٠ •

ومن الجدير بالذكر هنا أن فرنسا كانت ، مثل ايطاليا والهند واليابان ، تحت التبعية الكاملة فيما يتعلق بالتموين البترولي • لذلك جاءت مساهمتها في نفط العراق لتضع تحت تصرفها كميات كبيرة من النفط الخام الذي تجب تصفيته في مكان ما •

---

(١) عقد اتفاق تكساكو ــ سوكال هذا لأن هذه الاخيرة لم تكن تملك من الاموال وشبكات التوزيع في آسيا ما يكفي لوضع هذا المشروع الكبير موضع التنفيذ . بالمقابل ، قدمت تكساكو لسوكال نصف ملكياتها واسواقها في الشرق الاقصى واوروبا التي بدات الشركتان تمونها تحت علامة « كالتكس » (CALTEX) .
ــ ارامكــو Arabian - American Oil cy = (ARAMCO) .

وهكذا صدر في فرنسا تشريع خاص يقضي باقامة صناعة جديدة للتصفية • وقد توصل الفرنسيون (بعد أن انتقلوا من مصفاتين صغيرتين سنة ١٩٢٨ الى خمس عشرة مصفاة في عام ١٩٣٨) الى انتاج ثمانية ملايين طن ، بعد كفاح مرير ضد الشركات الكبرى التي كانت تفضل التصفية في أماكن الانتاج لكي تضمن لنفسها أرباحاً طائلة •

أضف الى ذلك أن هذه السياسة الوطنية شجعت البحث والتنقيب ، الأمر الذي أزعج الشركات الكبرى بطبيعة الحال •

وهكذا بدأ جيولوجيون فرنسيون، من أمثال ج• بوركار Bourcart ، موريس لولوبر M. Lelubre ، كونراد كيليان C. Kilian ، ينقبون في الجنوب الصحراوي حيث اكتشفوا وجود حقول هائلة • وقد اعتقد الصحفي بيير فونتين

أن بامكانه أن يصبح بطل البترول الفرنسي • إلا أن هذا لم يعجب الشركات الكبرى التي لا تريد أن ترى دخلاء ومتطفلين في مناطق احتكارها • لذلك تلقى بيير فونتين مخابرة هاتفية من شخص مجهول قال فيها :

ـ اذا لم تكف فوراً عما أنت مقدم عليه ، فسنختطف ابنتك !

وفي ٣٠ نيسان ١٩٥٠ ، وجد العالم الجيولوجي كونراد كيليان مشنوقاً في غرفته بأحد فنادق غرونوبل •

في عام ١٩٢٣ ، نجح النازح الروسي إيفان ماخونين Makhonine في انتاج نوع من المحروقات أقل كلفة من البنزين وغير قابل للاشتعال ، وذلك انطلاقاً من قطران الفحم الحجري والنفط الخام • وقد أعطت جميع التجارب نتائج ايجابية مؤكدة •

استخدم هذا الانتاج الجديد بنجاح من قبل الخطوط الحديدية الروسية على الخط موسكو ـ بيتروغراد اعتبارا من ١٥ تشرين الاول ١٩١٩ ، وكذلك من

قبل مخابر القوات البرية في « ڤنسين » ، الشركة العامة لما وراء الاطلسي ، شركات الطيران « Air - Union » و « Messageries aériennes » . ولكن السلطات الفرنسية لم ترد ، أو بالاحرى لم تجرؤ على إقراره رسمياً . وهكذا مات « ماخونين » مفلساً في عام ١٩٧٣ في مأوى للاجئين الروس في بلدة « غانيي » الفرنسية ، لأن أحداً لا يستطيع الوقوف في وجه المصالح الفورية والبعيدة المدى للشركات الاحتكارية الكبرى .



في فترة ما بين الحربين ، كان الاتحاد الاحتكاري للبترول منشغلاً بمسألتين تقلقانه :

— الفائض في انتاج النفط .

— الموقف الواجب اتخاذه تجاه الدكتاتوريات الاوروبية الجديدة .

كان من السهل إبطاء استثمار الآبار الجديدة : وقد أعطيت التعليمات السرية فعلاً لتأخير أعمال الاستثمار في كل من العربية السعودية والامارات .

إلا أنه كان من العسير منع الامريكيين والانكليز من متابعة نضالهما المستميت ضد بعضهما البعض . ففي أمريكا الجنوبية ، وبتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٣٢ ، دخلت الحرب كل من بوليفيا وباراغواي لنزاعهما حول أرض تبلغ مساحتها ١٦٥٠٠٠ كم^2 ، وتدعى « شاكو الكبرى Grand Chaco » .

في الحقيقة ، كان أرباب البترول الامريكيون والانكليز يعتقدون بأن « شاكو » هي أرض مملوءة بالبترول . وقد كانت بوليفيا ، المثقلة بالديون ، تحت سيطرة أرباب البترول الامريكيين ، بينما كانت باراغواي ، التي دمرتها

حرب عام ١٨٧١ ، مدينة للانكليز الذين يسيطرون على كل نشاطات هذا البلد .

في عام ١٩٣٠ ، نجح أرباب البترول الامريكيون (إسّو ـ بوليفيا) في استخراج النفط من « شاكو » في الوقت الذي قدمت باراغواي قسماً من هذه الارض كضمانة للدائنين الانكليز ، فنشب القتال .

كانت باراغواي مدعومة من قبل أرباب النفط الارجنتينيين والانكليز ، بينما كانت بوليفيا تستفيد من دعم أرباب البترول الامريكيين .

لم تتمكن عصبة الأمم المتحدة من حل الخلاف ، فسقط خلال سنتين ١٠٠٫٠٠٠ قتيل : ٦٠٫٠٠٠ بوليفي و ٤٠٫٠٠٠ باراغوي ، بالاضافة الى ٥٠٫٠٠٠ جريح من الطرفين .

دفع هؤلاء التعساء دماءهم ، بينما اقتسمت الشركات الكبرى الغنيمة حول مائدة خضراء . في الحقيقة ، كانت الغنيمة ضئيلة : لأن احتياطات النفط البوليفي لا تتجاوز ضعف احتياطات الارض الفرنسية الأم .

كذلك جاء موقف أرباب النفط أكثر نفعيةً تجاه الدكتاتوريات الاوروبية : كان هتلر وموسوليني يسعيان جاهدين لتأمين استقلالية بلديهما من حيث الطاقة ، وبخاصة بعد حربي أثيوبيا ثم اسبانيا .

أما أرباب النفط ، فلا يهمهم في كافة الظروف سوى البيع لمن يدفع أكثر .

وبينما كان ديتردنغ يشجع هتلر والحزب النازي على استلام السلطة ، قام « تيغل » ، من شركة « إسّو » ، بعقد اتفاقيات هامة مع المؤسسة الالمانية « فاربن »[1] في عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٩ .

---

(1) فاربن = « I.G. Farben » .

كيف جرت الأمور يا ترى ؟ اتفقت الشركتان ستاندارد وفاربن على وضع حد للتنافس بينهما : بحيث تطلق أيدي « إسّو » في العالم بالنسبة للنفط باستثناء ألمانيا ، بينما تطلق أيدي « فاربن » بالنسبة للكيمياء باستثناء الولايات المتحدة ، على أن تضع كل شركة تحت تصرف الاخرى جميع براءاتها واختراعاتها (في ميدان البترول بالنسبة لفاربن ، وفي حقل المنتجات الهيدروكربونية لإسّو) .

كانت هذه الاتفاقية مجزية تماماً لأن إسّو ستستفيد من أساليب التقطير الهدام للبترول ، الذي تبذّ فيه « فاربن » جميع الشركات الامريكية ، كما تستفيد فاربن من الابحاث الامريكية في مجال المنتجات المصنّعة .

وهكذا قدمت إسّو لفاربن براءات صنع الأتيل الرباعي للرصاص ، الذي يسمح بصنع بنزين الطائرات (١٠٠ درجة من الأوكتان) ، كما قدمت فاربن لشركة إسّو براءات صنع الكاوتشوك ، مما أدى الى تجميد البحوث في هذا المجال داخل الولايات المتحدة .

كذلك ستلعب هذه الاتفاقيات دورا كبيرا في عام ١٩٤٠ ، لصالح سلاح الجو الالماني وعلى حساب الولايات المتحدة عندما أدى غزو اليابان لماليزيا وأندونيسيا الى شح كبير في مادة الكاوتشوك . ولكن ، في عام ١٩٤١ ، قامت وزارة العدل الامريكية بوضع حد لهذه التجاوزات الخطيرة ، وفرضت على شركة إسّو غرامة بقيمة ٥٠٠٫٠٠٠ دولار وبتسليم براءات الصنع للقطاع العام بسبب مخالفتها لقانون مكافحة الاحتكار .

ذهبت مسألة الكاوتشوك أبعد من ذلك ، حيث أفسحت المجال في عام ١٩٤٢ لاتهام بالخيانة من قبل لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الدفاعية برئاسة ترومان . لم يسلم من هذه التهمة « تيغل » ومساعده « بيل فاريش » ، حيث قدم الاول استقالته بعد وفاة الثاني بشكل مفاجىء في نهاية عام ١٩٤٢ .

لم تكن « إسّو » هي الوحيدة التي فضلت التجارة والربح على المصالح الوطنية . فها هي شركة « تكساكو » تعمد ، إبان الحرب الاسبانية سنة ١٩٣٧ ، الى الالتفاف على قانون عدم التدخل ، وتقدم لفرانكو بترولاً بقيمة ستة ملايين دولار « تدفع بعد الحرب ! » حسب نص الاتفاق .

وقد ذهبت الأمور أبعد من ذلك عندما توجه رئيس شركة تكساكو ، توركيلد ريبر T. Rieber ، الى برلين في عام ١٩٣٩ ليعقد مع غورنغ اتفاقيات مقايضة ...

بعد إعلان الحرب ، قدم البترول لألمانيا عن طريق مرافىء محايدة مثل كوبنهاغن . كذلك حافظ ريبر على صلات جيدة مع غورنغ ، وعند عودته من ألمانيا في شهر كانون الثاني من عام ١٩٤٠ ، نقل الى الرئيس روزفلت خطة المارشال غورنغ لعقد اتفاقية سلام مع كل من فرنسا وانكلترة للعمل سوية على طرد الروس من بولونيا [١] .

وبعد سقوط فرنسا ، في ٢٦ حزيران ١٩٤٠ ، استقبل في مقر رئاسة تكساكو بنيويورك (عمارة كرايسلر) المبعوث الخاص لروبنتروب ، الدكتور ويستريك Westrick ، الذي كان يحرص على عقد اتفاقيات اقتصادية مع أكبر الشركات الامريكية .

استقبل « ويستريك » من قبل رؤساء كوداك وجنرال موتورز و« إي تي تي »

---

(١) في حزيران ١٩٤٠ ، نقل « ريبر » الى مراسله في المانيا ، الدكتور بنسمان ، تقريرا حول الانتاج الامريكي من الطائرات ... الا أن هتلر لم يأخذه مأخذ الجد : إذ ورد فيه انتاج ٥٠٠٠٠ طائرة .

حتى نهاية عام ١٩٤١ ، ظلت المانيا (التي اقامت مخزونات هائلة من البترول قبل عام ١٩٣٩) تزود بالنفط من قبل الاتحاد السوفياتي ورومانيا والشركات الكبرى التي كانت تحتال بشتى الاساليب لكي تزود الرايخ بحمولات كاملة آتية من الولايات المتحدة والمكسيك وفنزويلا .

(ITT) ومن قبل هنري فورد نفسه ، إلا أن مهمته هذه نسفت من قبل مصلحة الاستخبارات (Mi. 6) الأمر الذي اضطره للعودة الى ألمانيا يوم ١٢ آب • أمام هذه الفضيحة ، اضطر « ريبر » للاستقالة من رئاسة شركة تكساكو • إلا أنه ما لبث ، منذ شهر آذار ١٩٤١ ، أن تسلم رئاسة « شركة باربر أويل » ، التابعة لمجموعة « غاغنهايم Guggenheim » ، التي ستصبح احدى أكثر الشركات البترولية المستقلة ازدهاراً ، والتي ظل يرأسها حتى وفاته في ١٠ آب من عام ١٩٦٨ •



كان موسوليني أقل مهارةً من هتلر وفرانكو في العثور على الرجال المناسبين للاتفاق سراً مع « كارتل » البترول ، الأمر الذي كاد يؤدي به الى الهزيمة في أثيوبيا لأن التطبيق الحرفي للعقوبات الاقتصادية ، التي قررتها عصبة الأمم في ١٧ تشرين الثاني من عام ١٩٣٥ ، قد أوقف عملياته وجمد المشروع الجنشي كله •

خلص موسوليني من كل هذا الى ضرورة توفير الاكتفاء الاقتصادي الذاتي لايطاليا • وبعد أن فكر في أن يعهد بالتنقيب في بلاده الى الشركة الامريكية « سنكلير أويل » ، عاد فأحدث (AGIP) للبحث والتنقيب •

بعد فشل العقوبات ، الذي ساهمت فيه بتعاونها شركة « إسّو ايطاليا » ، حث الدوتشي (AGIP) على مضاعفة الجهود ، ولكن دون جدوى • لذلك ستختفي هذه المؤسسة منذ عام ١٩٤٦ •



كانت اليابان ، الخالية من المواد الاولية ، تابعة هي الاخرى ١٠٠٪ للشركات الأنغلو ــ ساكسونية ولأنها كانت مضطرة للتزود بالنفط من بيرمانيا (بورما ــ أويل) وأندونيسيا (شل) ، لم يستطع الجغرافيون السياسيون اليابانيون أن يمتنعوا عن وضع هذين البلدين في حدود آسيا الجديدة الكبرى التي كانوا يحلمون بها .

ما زال المؤرخون مختلفين حتى الآن ، بعد أربعين عاماً من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حول ما اذا كان الرئيس الامريكي روزفلت قد أراد الحرب فعلاً مع اليابان . والحق يقال أنهم لم يستطيعوا بعد تقديم إجابة وافية مرضية ، إلا أن واقعة ما زالت قائمة كان لها تأثير حاسم في رأينا : ففي ٢٥ تموز ١٩٤١ ، جمّد روزفلت الممتلكات اليابانية في الولايات المتحدة ، كما أمر بوقف ارسال شحنات البترول الى اليابان .

كان هذا بمثابة الحكم على هذا البلد بالاختناق الاقتصادي ، وقد جاء هذا القرار بعد ١٨ شهراً من التوتر الخطير في العلاقات :

ــ قيام واشنطن ، في الاول من كانون الثاني ١٩٤٠ ، بتجميد المعاهدة التجارية اليابانية ــ الامريكية لعام ١٩١١ .

ــ بعد الهزيمة الفرنسية والهولندية في أيار ــ حزيران ١٩٤٠ ، طلب اليابانيون من الهند الهولندية ارسال شحنات البترول « مهما كانت الظروف » . إلا أن جواب الهولنديين جاء كما يلي : « نحن موافقون ، شريطة عدم تدخل اليابانيين في الحياة الاقتصادية للهند الهولندية » .

ــ في ٢٠ حزيران ١٩٤٠ ، توقفت الشحنات الامريكية من البترول الى اليابان من الساحل الاطلسي .

لذلك ، واعتباراً من ٢٥ تموز ١٩٤١ ، لم يعد أمام اليابان من مخرج سوى

الذهاب بأنفسهم لجلب البترول من مكان وجوده ، أي من الهند الهولندية ، إذا لم يقبلوا بأن يصبحوا أتباعاً للولايات المتحدة وتحت رحمتها .

وقد كتب تشرشل عن ذلك يقول : « بعد أن أمسكت اليابان من رقبتها ، لم يعد أمامها سوى أحد خيارين : التفاهم مع الولايات المتحدة أو إعلان الحرب » .

وهكذا جرى في اليابان نقاش حول الرد المناسب ، ثم كانت النتيجة « بيرل هاربور » .



خلال هذه الفترة كلها ، تجرأ بلد واحد فقط على تحدي الكارتل الدولي للبترول : وهو المكسيك .

لقد رأينا ، منذ عام ١٩٢٠ ، أن البترول المكسيكي كان يعود لديتردنغ وشركة شل ، بعد أن تنازل لهما لورد كودراي Cowdray عن معظم أسهم شركته « النسر المكسيكي » .

لذلك بدأ هؤلاء المالكون الكبار يضخون الى أقصى حد ممكن ، دون أن يدفعوا لعمالهم سوى الحدود الدنيا من الاجور ، متجاهلين شروط معيشتهم المزرية في الاكواخ .

كانت البلاد تعيش آنذاك في ثورة دائمة تقريباً ، تاركة الحبل على غاربه لهذه الشركات الجشعة ، الى أن جاء يوم ظهر فيه ضابط ، هو الجنرال « لازارو كارديناس Lazaro Cardenas » (المولود في عام ١٨٩٥) ، الذي أصبح في عام ١٩٢٨ حاكماً لولاية ميشوكان ، فاهتم شخصياً بتحسين مصير الطبقات الكادحة .

وقد نجح في ذلك لدرجة انتخب معها رئيساً للحزب الوطني الثوري في عام ١٩٣٠ ، ثم رئيساً لجمهورية المكسيك من عام ١٩٣٤ حتى ١٩٤٠ ٠ حقق هذا المصلح برنامجاً واسعاً : إصلاح زراعي ، أمن عـام ، تهدئة الخلافات بين الكنيسة والدولة ، بعد إلغاء القوانين المناهضة للدين والتي جاء بها سابقوه ٠ في عام ١٩٣٦ ، بمناسبة اضراب العمال المستخدمين لدى الشركات البترولية ، وقف الى جانب العمال دون تحفظ أو تردد ، كما أنذر أرباب العمل بضرورة تلبية مطالب هؤلاء العمال وتأمين شروط معيشية مناسبة لهم ٠

لم ترضح الشركات ، بل أحدثت ضجة كبرى ورفعت الأمر الى المحكمة العليا في مكسيكو ٠

عندئذٍ أظهر الجنرال شجاعة فائقة ، فأعلن في ١٨ آذار من عام ١٩٣٨ تأميم ١٧ شركة بترولية ، بين كبيرة وصغيرة ، وحالفه الحظ فلم يضطر للتراجع أو النكوص : إذ لم يكن الرئيس الامريكي روزفلت راغباً في النزاع مع المكسيك في تلك المرحلة المضطربة ، إلا أن الانكليز قرروا مقاطعة البترول المكسيكي ٠ لم يكن خلفاء ديتردنغ (الذي تقاعد في نهاية عام ١٩٣٦) أكثر ليناً من سلفهم العنيد ٠ ولا شك في أن المكسيك كان سيتعرض لكارثة اقتصادية محققة لو لم يقم الالمان والايطاليون واليابانيون بتغطية الطلبات الانكليزيـة لكي يشكلوا مخزوناتهم تحسباً للحرب البادية في الأفق القريب ٠

وهكذا سارت الأمور على ما يرام في عام ١٩٤٠ ، وكان الجنرال ـ الرئيس كارديناس ، الذي لم تفارقه رباطة جأشه ، قد دفع ١٣٠ مليون دولار للشركات المؤممة ٠ ولأن البترول أصبح نادراً آنـذاك ، تهافـت الجميع للتعامل مـع « PEMEX » ، الشركة البترولية المكسيكية الجديدة[1] ٠

---

(١) عند انتهاء فترة رئاسته (١٩٣٤ ـ ١٩٤٠) ، عين « كارديناس » وزيرا للدفاع (١٩٤٢ ـ ١٩٤٥) ، ثم قائـدا للجيش ٠ توفي هذا الرجل الشجاع سـنة ١٩٧١ ، وما زال خلفاؤه حتى اليوم ينتمون الى حزبـه ، كما يشغل ابنه (Cuauhtemoc) حاليا منصب حاكم ولاية ميتشوكان ٠

ومن الجدير بالذكر هنا أن الانكليز ، الذين كانوا يعانون من بعض المشاكل في خطوط مواصلاتهم مع الشرق الادنى ، جاؤوا يشترون بأسعار مرتفعة هذا البترول المكسيكي الذي كانوا يزدرونه ويقاطعونه ...



في شهر تشرين الاول من عام ١٩٤٠ ، جاء سرب من الطائرات الايطالية ليقصف آبار البترول في البحرين والظهران (في العربية السعودية) .

انطلق هذا السرب من أريتيريا ، فألقى بعض القنابل خطأً على المنشآت الامريكية في الظهران ، بينما لم تكن الولايات المتحدة في حالة حرب .

كان التأثير النفسي لهذه الغارة هائلاً في العالم العربي حيث كانت هناك جماعات كثيرة تعرب عن تأييدها لمحور روما — برلين . لذلك اعتبرت العملية مضرة بقضية المحور .

قررت شركة « أرامكو » ترحيل النساء والاطفال الى الولايات المتحدة وتقليص موظفيها من ٣٧١ الى ١٨٠ تقنياً . كما قررت إغلاق منشآت رأس تنورة مع بئرين جديدتين ، وأصبح النفط العربي الخام ينقل الى مصافي البحرين .

في مطلع عام ١٩٤١ ، ظلت آبار البحرين تعمل وحدها ، كما بقيت تموّن الحلفاء وبخاصة البحرية الامريكية طوال فترة الحرب .



في الاول من شهر أيلول ١٩٣٩ ، وفي السفارة الرومانية في كوبنهاغن ،

حيكت مؤامرة لاستلام السلطة من قبل الحرس الحديدي في بوخارست . فاغتيل رئيس الحكومة الرومانية « كالينيسكو » ، يوم ٢١ أيلول ، إلا أن المؤامرة باءت بالفشل وحالت دون الاستيلاء بصورة سلمية على حقول النفط في « بلواستي » . (Ploiesti)

وفي نهاية أيلول ١٩٣٩ ، اجتمع في لاهاي مسؤولون عن شركتي فاربن وإسّو ، واتفقوا على إقامة نوع من التعايش بينهما طيلة مدة القتال ، حتى في حال دخول الولايات المتحدة الحرب . إلا أن هذا لم يلزم الفرنسيين والانكليز الذين أرسلوا الى بوخارست « لجنة وانجر Wenger » المكلفة بايقاف الملاحة على نهر الدانوب والكف عن نقل شحنات النفط الى ألمانيا . في الحقيقة ، لم تتم الخطة الكاملة إلا في شهر أيار من عام ١٩٤٠ ، ولكن الرومانيين سيضعون العقبات في طريق تنفيذها .

في الكويت ، اعتبر ضباط حركة « الشبيبة » ، المتعاونة مع مصلحة الاستخبارات الالمانية ، هذا القصف الايطالي إشارة من الدكتور « غروبا Grobba » فاستولوا على مقر شركة نفط الكويت . كان الاتفاق مع ألمانيا يقضي ببدء حركة التمرد فور بدء القصف الجوي ، ولكن من قبل الطيران الالماني . أما هذا القصف الايطالي فلم يكن في الحسبان .

من هو هذا الدكتور « فريتز غروبا » ؟ كان هو المستشار الالماني الرئيسي ، والسفير السابق في العراق ، المقيم في مدينة حلب (سورية) ، كما كان يستخدم اتصالات السفير الايطالي « غبرييلي » (Gabrielli) .

في ٤ نيسان ١٩٤١ ، توتر الموقف في الشرق الادنى كله : حيث تسلم السلطة في بغداد وطني عراقي يدعى رشيد عالي الكيلاني ، الموالي للألمان ، إثر انقلاب قام به ضد رئيس الحكومة نوري السعيد ، المؤيد للانكليز . كانت هذه المرة الثالثة

التي يترأس فيها رشيد الحكومة[1] ، ولكنه كان مصمماً على البقـاء هـذه المـرة •

انتقل رشيد الى العمل دون أن ينتظر انتهاء الالمان من عملياتهم العسكرية في جزيرة كريت • فأعلن خلع عبد الإله الذي فرّ على متن طائرة بريطانية ، وزوّد العراق بدستور فاشي ووصي جديد على العرش ، هو الشريف شرف ، صديق مفتي القدس الشيخ أمين الحسيني ، كما نادى بالوطنية ــ الاشتراكية العربية • لم يكن الانكليز يريدون قطع طريق الهند ، ولكن رشيد عالي الكيلاني حاصر القاعدة البريطانية في الحبّانية واستدعى صديقه المفتي أمين الحسيني ، الذي كان يقيم في بيروت تحت رقابة الفرنسيين ، فلبى هذا الاخير الدعوة وفرّ الى بغداد حيـث أعلن « الجهاد المقدس » ضد الانكليز ، أصدقاء اليهود • رافقه في هذه الرحلة المجاهد المعروف والمؤيد للألمان أيضاً ، فوزي القاوقجي ، الذي قاد قوة آلية هاجم بها الانكليز • في بغداد نفسها ، اعتقل الكثيرون من الرعايا الانكليز ، كما صودرت الممتلكات والأموال البريطانية بالاضافة الى آبار البترول والانابيب والمصافي ، ووعدت ألمانيا بتقديم الدعم لرشيد عالي الكيلاني بأسرع ما يمكن •

في الواقع ، كانت هذه العملية متسرعة ومرتجلة منذ البداية • لذلك جرت في جو من الفوضى وسوء التخطيط والتنفيذ • وعندما وصل الى بغداد المبعـوث الخاص للقائد الالماني الشهير « كايتـل Keitel » ، ابن الجنرال فون بلومبرغ ، قُتل خطأ من قبل أحد جنود رشيد عالي الكيلاني الذي اعتقد أنه بريطاني •

ما لبثت هذه الحركة أن باءت بالفشل ، حيث قام الطيران البريطاني بقصف قوات القاوقجي أثناء تحركها ، فأصيـب هذا الاخير بجروح خطيرة نقل عـلى

(١) كان رشيد عالي الكيلاني رئيسا للوزراء في عهد الملك غازي من ٢٠ آذار الى ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٣ ، ثم في عهد الوصي على العرش عبد الإلـه من ٣١ آذار حتى ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ .

أثرها الى ألمانيا حيث أمضى عاماً كاملا حتى شفي من جراحه . وفي ٣٠ أيار ، استلم الانكليز زمام الأمور من جديد .

أما رشيد عالي الكيلاني ، فقد عبر الحدود التركية ولجأ الى السفارة الالمانية في أنقرة . وبعد بضعة أشهر ، نقل الى ألمانيا على متن طائرة ألمانية برفقة الدكتور شميدت Schmidt ، معاون وزير الخارجية « روبنتروب » . وأما المفتي الحسيني ، الذي رفض الاتراك استقباله في الوقت الذي أعلن الانكليز عن مكافأة مالية بقيمة ٢٠٠٠٠ جنيه لمن يلقي القبض عليه ، فقد فرَّ الى إيران حيث زوده سفير ايطاليا بجواز سفر دبلوماسي باسم الكونت مازوليني ، وأوصله بالطائرة الى رودس ، ومنها الى تيرانا ، حيث خلع الزي الاوروبي واستعاد لباسه الديني قبل أن يقابل موسوليني وهتلر في شهر حزيران .



في حزيران ١٩٤١ ، هاجم هتلر الاتحاد السوفياتي . ولكن قبل ذلك ، سمحت شحنات البترول الروسي ، في إطار الاتفاقيات الالمانية ــ السوفياتية ، بتنفيذ حملة فرنسا ، ثم معركة انكلترة الجوية .

لم يعد بترول رومانيا كافياً لتغذية آلة الحرب الالمانية . للخروج من هذا الوضع ، أصبح لا بد من الاستيلاء على أراض غنية بالنفط .

تصور هتلر أنه يستطيع بسرعة تصفية حسابه مع الاتحاد السوفياتي في الوقت المناسب لكي تصل قواته الى باكو . إلا أن توقف حملته الاولى أمام موسكو ولينينغراد ، أرغمه على توجيه الثانية في عام ١٩٤٢ باتجاه الجنوب .

لذلك حدد القوقاز (وبتروله) هدفاً للجناح الايمن للجيش الالماني ، وقال

هتلر للجنرال فون باولس Von Paulus : « إذا لم أحصل على هـذا النفـط (في ميكوب) ، فسأجد نفسي مضطراً لوقف الحرب » •

بدأ كبار الاستراتيجيين الالمان يضعون الخطط الطموحة : بعـد عبـور القوقاز ، يلتقي الجيش الالماني بفيلق رومل الافريقي الذي يعبر القاهرة وقنـاة السويس ، ثم يصل الى الموصل (في العراق) عن طريق فلسطين • عندئذ ، يصبح من السهل عبور إيران ، التي كانت تعتبر موالية للمحور ، ومنها الى الهنـد لمساعدة اليابانيين ، الذين يصلون عن طريق ماليزيا وبيرمانيا •

في الواقع ، كان هناك حوالي ٣٢٠٠ خبير ألماني يعملون في إيران ، ولكن تشرشل وستالين كانا قد قررا ، منذ ٢٥ آب ١٩٤١ ، غزو هذا البلد • وهذا ماحدث فعلاً دون قتال ، حيث أرغم الشاه على التنازل عن العرش لصالح ابنه ومغادرة البلاد الى جنوبي أفريقيا •

وبعد توقف رومل في العلمين وفون باولس في ستالنغراد ، تبخر حلـم البترول الروسي ، واضطر الجيش الالماني للتراجع المعروف •



هكذا كان البترول المفتاح الذي لا بد منه لتحقيق النصر • فالجيش الصيني بقيادة تشانغ كايتيشك ، المحاصر من قبل اليابانيين والمعزول عن البحر منذ ربيع عام ١٩٤٠ ، لم يستطع الصمود لمدة أربع سنوات إلا بفضل الجسر الجـوي الشهير الذي أقيم من « أسّام » حتى تشونغ كينغ • كانت عدة أساطيل جوية تنقل الى تشونغ كينغ آلاف الاطنان من البترول[1] • في الحقيقة ، كان كـل

(١) ١٠,٠٠٠ طن في الشهر حتى أيار (مايو) ١٩٤٣ ، ثم ٢٠,٠٠٠ طن بواسـطة القوة الجوية الامريكية رقم ١٤ (النمور الطائرة) .

ليتر منقول يكلف ١٠ ليترات تستهلكها الطائرات خلال تحليقها في الجـو ، إلا أن العملية كانت ناجحة والنتيجة مجزية •

في شهر كانون الثاني من عام ١٩٤٥ ، أقيمت أنابيب للنفط على طريـق ليدو ، كانت تنقل ٥٤٠٠٠ طن في الشهر ، مما سمح بتجهيز ٣٥ فرقة مشا ةستقوم بصد الغزاة اليابانيين بصورة نهائية •

وفي أوروبا ، يعود الفضل للبترول أيضاً في انتصار الحلفاء على ألمانيا : فقد نقل الذهب الاسود الى الجيوش التي نزلت في النورماندي بواسطة أنبوب النفط « بلوتو » (PLUTO) [٢] الممتد تحت سطح البحر بين مرفأي وايـت وشيربورغ •

بفضل « بلوتو » هذا ، تمكن الحلفاء حتى شتاء ١٩٤٤ من التقدم حتـى الحدود الالمانية ، رغم تحرير باريس الذي لم يكن متوقعاً بصورة مبكرة من قبل الحلفاء ، ولكنه فرض شبه فرض من قبل الجنرال ديغول ، الأمر الذي أدى الى اقتطاع ٣٥٠٠٠٠٠ ليتر من البنزين يومياً زيادة على معدل الضخ المنتظر •

في آب ١٩٤٤ ، فقد الالمان بترول رومانيا ولم يبق لديهم سوى عشـر احتياجاتهم من وقود الطائرات ، مما وضع حداً نهائياً للتفوق الجوي الالماني •

لذلك حاول هتلر القيام بمناورته الاخيرة : استعادة مرفـأ « أنفـير » (Anvers) وتدمير حوالي ثلاثين فرقة في الغرب لانتزاع المبادرة وارغام الحلفاء على الاستسلام ، أي عملية « دانكرك » ثانية •

في ١٦ كانون الاول ١٩٤٤ ، بدأ هجرم الأردين الذي توقف في ٢٥ كانون الاول على مسافة بضعة كيلومترات فقط من مركز هائل لاحتياط النفط الامريكي ،

---

(٢) Pipe - Line Umder The Ocean = PLUTO

بين « ستاڤيلو » و « فرانكو شان » ، بعد أن نفذ الوقود من الدبابات الالمانية المهاجمة ...

كذلك اضطر اليابانيون من جهتهم للتخلي عن آبار البترول في بيرمانيا وأندونيسيا ، كما بدأت وارداتهم تتقلص باستمرار :

- ١٨ مليون برميل سنة ١٩٤٣ .
- ٦ر٣ مليون برميل سنة ١٩٤٤ .

وهكذا وجد سلاح الجو الياباني نفسه مضطراً لتقليص ساعات الطيران ، فظهرت المحاولات الانتحارية اليائسة للكاميكاز بطائرات خفيفة تحمل من الوقود ما يكفي للذهاب دون العودة . وبعد فترة وجيزة ، بدأ الاسطول يتجمد بدوره بسبب نقص الوقود .

أخيراً ، وفي ١٥ آب ١٩٤٥ ، حلت النتيجة المحتومة ، فانتهت الحرب وأصبح من الضروري إعادة توزيع الاوراق في لعبة البترول الدولية ...

الفصل الثالث

زوال استعمار البترول
(١٩٤٦ ــ ١٩٦٠)

في نهاية مؤتمر يالطا (٤ ــ ١١ شباط ١٩٤٥) ، عاد الرئيس روزفلت بسرعة الى القاهرة : فهو رجل يحتضر ، ولم يبق أمامه سوى ثمانية أسابيع ليفارق الحياة .

نقل الرئيس الى الطراد « كوينسي » الراسي في البحيرة المرة ، شمالي قناة السويس . وفي ١٢ شباط ، استقبل على التوالي الملك فاروق والامبراطور هيلاسلاسي . كما استقبل ابن سعود يوم الثلاثاء الواقع في ١٣ شباط .

كانت تلك هي المرة الاولى التي يغادر فيها العاهل السعودي بلاده ، حيث ذهبت لإحضاره من جدة المدمرة الامريكية « مورفي » (USS Murphy) .

خلال رحلته عبر البحر الاحمر ، فضل الملك البدوي أن يخيم في مؤخرة السفينة وفي الهواء الطلق ، يرافقه حراسه وعبيده ، بالاضافة الى قطيع صغير من الغنم للاستهلاك الشخصي .

عند صعوده الى السفينة كوينسي ، ودعوته للغداء من قبل الرئيس الامريكي ، أمر خدمه بتذوق كافة أنواع الاطعمة قبل أن يمسها بنفسه[1] .

في نهاية الوليمة ، تطرق الملك مباشرة للموضوع الذي يشغل باله قبل كل شيء :

---

(١) لا يخفى على القارىء هنا خبث المؤلف والصورة التي يريد تقديمها للقراء الغربيين عن الملوك العرب . (المترجم) .

ـ إنني أرغب أن تضعوا حدا للهجرة اليهودية الى فلسطين •

هنا رد روزفلت قائلاً :

ـ ولكن ما هي علاقة العربية السعودية بفلسطين ؟

ـ باعتباري حامياً للديار المقدسة ، أعتبر الرئيس الروحي لكافة العرب والمدافع الطبيعي عنهم •

حاول الرئيس تغيير الموضوع وقال :

ـ إن مستقبل بلادكم سيكون زاهراً ولا شك • وخبراؤنا سيساعدونكم على تأمين الطاقة الكهربائية ، وما هي إلا بضع سنوات وتتحول حياتكم الى جنة عدن •

ـ كل هذا سيكون حسناً إذا توقفت الهجرة اليهودية الى فلسطين •

لم يعد الرئيس بأي شيء من هذا القبيل[1] ، ولكنه أهداه ٥٠٠٫٠٠٠ وحدة من البنيسيلين لمعالجة عينيه •

فيما بعد ، قال لصديقه بيرنار باروخ B. Baruck :

ـ من بين جميع الرجال الذين قابلتهم في حياتي ، كان هذا الملك العربي ذو الارادة الحديدية أقلهم تقديماً للتنازلات وابتعادا عن الهدف !

في يوم الاربعاء الواقع في ١٤ شباط ، استقبل روزفلت تشرشل على ظهر « كوينسي » ، وكان ذلك هو اللقاء الاخير بين الرجلين • لم يستطع الرئيس

---

(١) الا انه اعلن « عن تلقيه لوعد خطي من الجنرال ديغول بأن سورية ولبنان سيحصلان على استقلالهما ، وانه سيكتب رسالة الى الحكومة الفرنسية يطالبها فيها بالوفاء بتعهداتها ، كما أعرب عن استعداده لدعم سورية ولبنان بكافة الوسائل ما عدا القوة » .

طمأنة صديقه الذي كان مقتنعاً بأن هناك مؤامرات تحاك في الخفاء لضـرب الامبراطورية البريطانية ومصالحها في هذه المناطق ...



منذ عام ١٩٣٨ ، كان الخبراء يشعرون بأن حقول نفط السعودية يمكن أن تكون الأغنى على وجه الكرة الارضية ، وبخاصة بعد ظهور النفط في البئر رقم ٧ .

بعد الغارة الايطالية على البحرين والظهران في شهر تشرين الاول (أكتوبر) من عام ١٩٤٠ ، أوقفت الحرب الاعمال الجارية وجمدت التطور والنمو ، ووضعت العاهل السعودي أمام ضائقة مالية صعبة . وللاسباب نفسها ، أدى توقف الحج الى وضع حد لأحد أهم الموارد الرئيسية الخارجية ، في الوقت الذي حدث فيه قحط رهيب أفرغ الخزانة الملكية .

في ١٨ كانون الثاني ١٩٤١ ، كتب ابن سعود الى شركة « أرامكو » رسالة يطلب فيها سلفة بقيمة ستة ملايين دولار من العائدات . وافق « فريد دايفس F. Davies » ، رئيس أرامكو ، على اعطائه ثلاثة ملايين دولار ، ولكنه أعلن بأنه لن يدفع المزيد طوال فترة الحرب .

حتى ذلك الحين ، كانت أرامكو قد استثمرت ٣٤ مليون دولار في العربية السعودية ، وقررت التوقف عند هذا الحد . إلا أنه ، تجنباً لأية قطيعة ، وخوفاً من احتمال عقد اتفاق مع البريطانيين ، قام أحد زعماء أرامكو « جيمس موفيت J. Moffett » ، الصديق الشخصي لروزفلت ، بمناقشة هذا الأمر مع الرئيس ، ثم أضاف :

ـــ ألا يمكن شراء البترول السعودي من قبل البحرية الامريكية ؟

أخذ رأي وزير البحرية فأبدى صعوبة تأمين المخصصات اللازمة •

عندئذ أرسل « فريد دايفس » مذكرة الى وزير التجارة ، جيسي جونس J. Jones ، قال فيها : « عزيزي جيسي : أرجوك أن تنقل الى البريطانيين رغبتنا في أن يهتموا بملك العربية السعودية » •

أخيراً ، تولى البريطانيون تسليف ابن سعود ، فدفعوا له ٣٤ مليون دولار حتى عام ١٩٤٣ ، بعد أن سمح لهم الامريكيون بادراج هذه المبالغ في اتفاقيات الاعارة والتأجير[١] ، الأمر الذي أدى بصورة غير مباشرة الى زيادة النفوذ البريطاني في الرياض لدرجة اعتقدت معها لندن أن بامكانها أن تقترح على العاهل السعودي وضع خطة إنقاذ للخزينة السعودية •

هنا بدأ القلق يساور أرباب شركة أرامكو الذين خافوا من احتمال قيام الانكليز بالاستيلاء على الامتياز النفطي الامريكي ، فقام « رودجرز » ، من كبار المساهمين في شركة أرامكو ، بانذار وزير الداخلية ، هارولد أيكس ، الذي تباحث في الأمر مع روزفلت •

منذ ١٨ شباط ١٩٤٣ ، قرر الرئيس الامريكي جعل العربية السعودية تستفيد من قانون الاعارة والتأجير • وهكذا استفاد ابن سعود فعلاً من هذا القانون حتى نهاية الحرب ، فحصل على قروض بلغ مجموعها ٩٩ مليون دولار • في الوقت نفسه ، تعاقبت على الرياض بعثتان عسكريتان أمريكيتان للمراقبة عن كثب •

أراد « أيكس Ickes » الذهاب أبعد من ذلك ، فاقترح ، في حزيران من عام ١٩٤٣ ، أن تصبح الحكومة الامريكية المالكة المباشرة لأسهم أرامكو عن طريق مؤسسة للاحتياطات الفيديرالية •

---

(١) وهي قروض امريكية كانت تدفع للبلدان التي يعتبر الدفاع عنها حيويا بالنسبة للولايات المتحدة .

وافق روزفلت على الاقتراح لأنه لم يكن يحب أرباب البترول هؤلاء ، الذين يدعمون دائماً الحزب الجمهوري • وقد أحدثت هذه المؤسسة فعلاً برئاسة أيكس نفسه ، ولكن في اللحظة التي كانت الحكومة على وشك نقل ملكية أرامكو ، تحرك اللوبي البترولي وبدأت الاحتجاجات وأصوات الاستنكار ترتفع داخل مجلسي الشيوخ والنواب ، فاضطرت الادارة للتراجع أمام ابتزاز أرباب البترول الذين ستحتاجهم الحكومة لاعداد وتنفيذ إنزال عام ١٩٤٤ على الشواطىء الفرنسية •

إلا أن « أيكس » ، الذي كان حريصاً على تمسك الولايات المتحدة بمواقعها في الشرق الادنى ، اقترح عندئذ قيام الحكومة ، وعلى نفقتها ، باقامة خط من الانابيب بكلفة ١٢٠ مليون دولار ، من الخليج العربي حتى المتوسط ، عبر سورية ولبنان ، بغية اختصار مهلة الطريق الذي كانت تسلكه الناقلات عن طريق قناة السويس والبحر الاحمر • كل ذلك مقابل إعطائه الحق بشراء أية كمية يريدها من البترول بقيمة ٧٥٪ من سعر السوق •

وافقت أرامكو على هذا الاقتراح بحماس ، لأن آبار السعودية عادت تعمل ، منذ عام ١٩٤٤ ، بكامل طاقتها ، وأصبح التصريف مشكلة تحتاج الى حل •

في هذه المرة ، هب أرباب البترول المنافسون ضد هذا التدخل من الدولة لصالح شركة أرامكو وحدها ، فاضطر أيكس للتراجع مرة أخرى •

تبنت الشركة نفسها هذا المشروع فيما بعد ، وأقامت « التابلاين » الذي بدأ العمل فعلاً في ٢٨ كانون الثاني من عام ١٩٤٩ •

واذا أخذنا بعين الاعتبار أن خط التابلاين هذا قد دُمّر أربع عشرة مرة خلال خمس سنوات ، واستخدم كسلاح للابتزاز من قبل الحكومة السورية

والفدائيين الفلسطينيين ، أمكننا تصور مدى الصعوبات التي كان على الحكومة الامريكية مواجهتها لو كان هذا الخط ملكاً لها .



رأينا سابقاً أن إنتاج أرامكو استأنف وتيرته الطبيعية منذ عام ١٩٤٤ . وقد عمدت الشركة ، بمساعدة الحكومة الامريكية ، الى انشاء مصفاة جديدة للنفط في رأس تنورة ، كما قامت بمد خط أنابيب تحت البحر ، يصل الظهـران بالبحرين .

كان كل هذا يفوق الامكانيات المالية لأرامكو ، وبخاصة اذا أضفنا الى هذه الأعباء خط التابلاين الذي كان من المقرر إقامته . لذلك لم يكن في اسـتطاعة المصارف أن تثق بالضمانات غير الكافية المعروضة عليها ، فعمد رؤساء الشركة الى الاستعانة بمنافسين يتمتعان بوضـع مالي مريح : وهما ستاندارد أويـل (نيوجيرسي) وسوكوني فاكوم اللتان وافقتا على أن تكفلا قرضاً مصرفياً بقيمة ١٢٥ مليون دولار لصالح أرامكو . كما قامت الشركتان الآنفتا الذكر بمنح أرامكو قرضاً للتطوير بقيمة ١٠٢ مليون دولار مقابل خيار يتراوح بين ٣٠ و ١٠٪ من أسهم أرامكو .

لماذا جاء الشرط هنا خياراً وليس شراءً ؟ لأن هاتين الشركتين ، الموقعتين على اتفاقية الخط الأحمر ، لا تستطيعان الانطلاق في استثمار النفط السعودي منفردتين دون أن تشركا معهما الاطراف الاخرى المشاركة في التوقيع . خلاصة القول أن هذا الاتفاق المنسجم مع المصالح البريطانية كان يكبح كل توسع أمريكي بترولي في منطقة الشرق الادنى .

وهكذا باشرت أرامكو أعمالها الكبيرة ، ولكننا شهدنا في الوقت نفسه

معركة كبرى بين المحامين : إذ اكتشف القانونيون الامريكيون أن الانكليز ، الذين لاحظوا في عام ١٩٤٠ أن شركة البترول الفرنسية (CFP) كانت واقعة في أرض معادية ، قاموا بمصادرة كافة حصصها . كذلك لقيت حصص غلبنكيان ، الذي كان يقيم في فيشي ، نفس المصير .

في مثل هذه الشروط ، وبعد اختفاء اثنين من الموقعين ، أعلن المحامون الامريكيون ، منذ عام ١٩٤٨ ، أن اتفاقية الخط الأحمر أصبحت لاغية وأن زبائنهم قد استردوا حريتهم .

بهذا دخلت سوكوني موبيل أويل (١٠٪) وإسّو (٣٠٪) في أرامكو الى جانب « سوكال » (٣٠٪) وتكساكو (٣٠٪) .



ما كاد هذا النبأ يصل الى مسامع « كالوست غلبنكيان » ، الذي علم في فيشي بمصادرة حصصه ، حتى قرر في عام ١٩٤٢ الانتقال للاقامة في لشبونة ، البلد المحايد .

استأجر ٢٥ غرفة في فندق أفيز لنفسه ولحاشيته وأمناء سره ، ثم دخل في معركة قانونية لاستعادة حقوقه وأخذ تعويض عن الخسائر التي لحقت به .
في عام ١٩٤٦ ، حصل على المطلبين معاً ، وباتفاق مع الشركة الفرنسية للبترول ، ادعى في شباط ١٩٤٧ أن اتفاقية الخط الاحمر لا تزال سارية المفعول ، وأن للطرفين المشتكيين الحق بالمساهمة في شركة أرامكو .

بعد مناقشات مطولة ، كان كل طرف يخشى خلالها أن يخرج الأرمني العنيد باضبارات تمسه ، توصل الجميع الى حل وسط في لشبونة بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، عشية اليوم الذي كانت فيه القضية ستعرض في لندن .

وهكذا استرد غلبنكيان والشركة الفرنسية للبترول كافــة حقوقهما في العراق ، بل أكثر من ذلك أيضاً لأن الانتاج سيزداد بشكل كبير • احتفظ غلبنكيان بحقه في ٥٪ من عائدات النفط العراقي ، كما منح ٥٪ كذلك كمكافأة لمساعيه الحميدة من عائدات نفط قطر المكتشف حديثاً •

خلاصة القول أن غلبنكيان حصل على زيادة سنوية لعائداته في حدود ٨ ملايين دولار ، كما عهد للشركة الفرنسية ببيع بتروله[١] •



عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، أعيد توزيع أوراق لعبة البترول بسرعة •

ففرنسا ، التي نجحت في الحفاظ على مصالحها في الشركة الفرنسية للبترول (توتال) ، أرادت المضي لأبعد من ذلك وتأمين استقلاليتها في ميدان الطاقــة أخــيراً •

في نهاية عام ١٩٤٤ ، عينت حكومة الجنرال ديغول مهندس المناجم « بيير غيّومــا Guillaumat » مديراً عاماً للمحروقات • كان هذا المهندس اللامع ابن الجنرال مدير مدرسة البوليتكنيك ، وخريج هذه المدرسة أيضــاً ، أشرف على مصلحة المناجم في الهند الصينية (١٩٣٤ ــ ١٩٣٩) ، ثم في تونــس (١٩٣٩ ــ ١٩٤٣) •

---

(١) توفي كالوست غلبنكيان في ٢٠ تموز ١٩٥٥ ، في لشبونة ، عن عمر يناهــز السادسة والثمانين • ولما كانت زوجته قد توفيت في باريس سنة ١٩٥٢ ، فقد ترك ثروته لابنه نوبار بعد أن خصص قسماً كبيراً منها ومن مجموعة تحفــه الفنية ، التي تقدر بـ ١٥ مليون دولار لمؤسسة غلبنكيان التي خصصت دخلها للتربية (٤٥٪) والفنون (١٧٪) والعلوم (١٤٪) وغير ذلك من الاعمال الخيرية والدينية •

تلخصت مهمته في إعادة بناء كل شيء : المصافي المدمرة ، التنقيب الواجب استئنافه في فرنسا وعبر البحار ، شبكات الاستثمار ، الخ ...

أعيد بناء المصافي بسرعة . ففي عام ١٩٣٨ ، كانت تنتج سنوياً ٨ ملايين طن ، إلا أنها أصبحت تنتج ، في نهاية عام ١٩٤٤ ، ونتيجة القصف والتدمير ، مليون طن فقط.»

كان الجهد المبذول في إعادة البناء وتطوير الانتاج رائعاً حقاً : فبينما تصاعد الاستهلاك (بملايين الاطنان) من ٣ر١ (١٩٤٥) ، الى ٤ر١ (١٩٤٦) ، الى ١٠ (١٩٥٠) و ١٥ (١٩٥٢) ، قفزت القدرة الانتاجية (بملايين الاطنان) من ٢٥ر٠ (١٩٤٥) الى ٨ر٢ (١٩٤٦) الى ١٣ (١٩٥٠) والى ٧ر١٨ (١٩٥٢) .

أما فيما يتعلق بالتنقيب ، فقد أحدث له مكتب خاص سيؤدي الى تنظيم عدد من هيئات البحث في كل من : الأكيتان ، غوييينا ، فالنسيا ، الألزاس ، الجزائر ، تونس ، مراكش ، مدغشـــقر ، السينغال ، الكاميرون ، كاليدونيا الجديدة والصحراء .

أضف الى ذلك أنــه قامت ، على صعيد القطاع الخاص ، صناعة هامة للجيوفيزياء : الشركة العامة للجيوفيزياء وشركة شلومبرغر .

كان « الاتحاد العام للبترول » (UGP) ، الذي أحدث سنة ١٩٦٠ ، يقوم بتنظيم التصفية وإعادة التوزيع انطلاقاً من إعادة شراء معظم أسهم « كالتكس ــ فرنسا » وعدد من المؤسسات الاقليمية .

وهكذا تحقق أخيراً الاستقلال الفرنسي في ميدان الطاقة سنة ١٩٦٧ ، بعد أن كان حلماً راود « كليمنصو » في عام ١٩١٧ .

أما أهم مكتشفات فرنسا في هذا المجال ، فستكون حقول غاز « لاك Lacq » (١٩٤٩ ــ ١٩٥١) وبترول الصحراء (١٩٥٥ ــ ١٩٦٦) .

هناك رجلان أوحيا السياسة الفرنسية البترولية ، وهما « إيريك لابون E. Labonne » الذي اكتسب خبرة واسعة عندما عمل كسكرتير عام في مراكش ، والذي كان يؤمن أنــه لا يمكن أن يكون هناك دفع حقيقي للاعمال المنجمية والنفطية دون دعم من الدولة • و « بول رامادييه P. Ramadier » ، الذي كان يعمل وزيراً للمناجم والمحروقات السائلة في حكومة عام ١٩٤٦ ، والذي كــان يطمح الى أبعد من الاستيراد والتجارة •

بدأت أعمال البحث والتنقيب في الجزائر بعد الحرب • ويقــول « بيير غيّوما » : « عندما تمكنا من الحصول على العربات والعتاد الالكتروني المستخدم خلال حملات مونتغومري ضد روميل ، أطلقنا طواقمنا من المنقبين على الفور • وقد سمح لنا جهاز التكييف ، الذي ولد هو الآخر من الحرب ، بالتوغل في أعماق الصحراء والعمل في مناطق كانــت الحياة فيها شبه مستحيلة » •

في الشرق الادنى ، ظهر منتجون مستقلون من أمثال « جان ـــ بول جيتي J. P. Getty » ، الذي وصل الى الكويت سنة ١٩٤٨ • كان رجل الاعمال هذا ، البالغ من العمر ٥٦ عاماً ، إبناً لأحد المحامين المضاربين ، ترك له بعد وفاته في عام ١٩٣٠ ٥٠٠٫٠٠٠ دولار •

انطلق في خضم الاعمال سنة ١٩١٤ ، وبخاصة في المضاربة بالأسهم في عالم النفط • وفي نهاية عام ١٩١٥ ، أصبح يملك مليونه الاول من الدولارات •

كان الرجل غارقاً في أعماله ، ولكنه فاشل في حياته العائليـــة ، حيث تزوج خمس مرات وأنجب خمسة أبناء •

في عام ١٩٣٠ ، كان قد نصح والدته الأرملة بأن تكرس ثروتها (أكثر من ٩ ملايين دولار) لشراء أسهم بترولية بأسعار كانت منخفضة آنذاك • وقــد جاءت العملية مجزية تماماً • وما هي إلا بضع سنوات ، حتى تسلم رئاسة شركة « باسيفيك ويسترن أويل كوربوريشن » •

وعندما جاءت فترة الركود الاقتصادي ، سرّح الادارة بكاملها وعين أخرى بأجور تعادل نصف ما كانت تتقاضاه الاولى ، كما عدل عن التنقيب وكبح جماح النفقات واستخدم رأس المال لشراء أسهم من الشركات البترولية الاخرى التي أصابتها الأزمة •

وما كاد اتجاه البورصة العالمية ينعكس حتى باع بحوالي ١٢ مليون دولار أسهمه في شركة « باسيفيك » ، ليشتري أسهماً في الشركة القوية « تايدواتر أويل كوربوريشن » (Tidewater Oil Corp.) حتى أصبح يمتلك ٤٦٪ منها •

عرف « جيتي » كيف ينوع استثماراته : شركات طيران ، شركات تأمين ، سلسلة من المقاهي ، مصانع لمقطورات السيارات ، مع عدد من الفنادق ، أهمها فندق بيير في نيويورك •

قدرت أرباح هذا العملاق من أرباب البترول بمليار فرنك فرنسي في اليوم (أي ١٠ ملايين فرنك فرنسي جديد) • إلا أنه في الخامسة والستين من العمر ، بقي أبخل من أي وقت مضى ، لدرجة كان يدقق معها دائماً في فواتير المطاعم ويتذمر من ارتفاع الاسعار ويفضل ركوب المترو بدلاً من التكسي •

في عام ١٩٥٧ ، كان جان ــ بول جيتي في أوج نجاحه : حيث أصبح مالكاً لـ ٨٢٪ من « جيتي أويل » ، و ٦٤٫٥٪ من « تايد ــ واتر أويــل » ، و ٥٩٪ من « سكيلي أويل » ، أي ما مجموعه ٥٣٧ مليار فرنك فرنسي (٥٣٫٧ مليون فرنك جديد) ، بالاضافة الى أسهمه الشخصية في « اتحاد النفط الايرانــي » (٠٫٤١٧٪) وأملاكه السكنية المقدرة بحوالي ٤ مليارات فرنك فرنسي (٤٠ مليون فرنك جديد) •

كانت شركة « جيتي أويل » تشرف على أسطول من الناقلات بقيمة ٤٠٠ مليار فرنك فرنسي (٤ مليارات فرنك فرنسي جديد) ، كما قام جيتي باطلاق برنامج لبناء ناقلات عملاقة بقيمة ١٠٠ مليار فرنك •

ومنذ شهر آذار من عام ١٩٥٧ ، كان جيتي يملك في الجزيرة العربية بئرين للنفط تنتجان ٧٢٤٠٠٠ ليتر في اليوم : ففي ٢٠ شباط ١٩٤٩ ، حصل من الملك ابن سعود ومن شيخ الكويت على نصف المنطقة المحايدة بين الكويت والعربية السعودية ، وهي عبارة عن صحراء صخرية تبلغ مساحتها ٥٢٠ كم٢ . أما النصف الثاني من هذه الارض ، فقد حصلت عليها شركة أمين أويل لقاء ٩٫٥ مليــون دولار ، بالاضافة الى مليون دولار كسلفة على العائدات السنوية (٥٥ ســنت للبرميل الواحد) ، وذلك على شكل إيجار لمدة ستين عاماً . أي أن جيتي وأمين أويل كانا يدفعان للعرب ٥٠٪ من العائدات بدلاً من الـ ٢٠٪ التقليدية لشركة أرامكــو .

كان هذا في الواقع رهاناً كبيراً ، لأن وجود البترول هناك لم يكن مضموناً ، ولأن جيتي رهن كل ممتلكاته لكي يحصل من المصارف على القروض اللازمة للعملية .

في عام ١٩٥٣ ، كان جيتي لا يــزال ينقــب في كل مكان ، حتى بلغ مجموع ما صرفه أكثر من ٤٠ مليون دولار دون جدوى .

وفي عام ١٩٥٧ ، تدفق البترول ، وأصبح « جيتي » أغنى رجل في العالم .

رغم كل هذا ، وبقصد التوفير ، انتقل جيتي من فندق « سكريب » في باريس الى فندق « ريتز » في لندن ، حيــث أقام في شقة قرب السطوح لأنها أرخص من سواها .

فيما بعد ، اشترى منزلاً لائقاً نسبياً في ساحة « ساتون » ، ولكنه وضــع هواتف بالأجرة (مع حصّالات) لاستخدام مدعويه ...

★

★ ★

أما الرجل الذي كان يقف خلف شركة أمين أويل ، فلم يكن أقل غرابة • كان يدعى « ويندل فيليبس » ، وهو شاب من كاليفورنيا ، يحمل عدة شهادات في علم الإحاثة[1] ، أوفد للبحث والاستكشاف في الشرق الادنى ثم أفريقيا بفضل منح للبحث قدمها صناعيون أمريكيون •

بفضل الرعاية التي كانت تقدمها له وزارة الخارجية الامريكية ، توصل الى التقرب من معظم الحكام العرب • أوفد في عام ١٩٥٢ لدراسة الآثار التاريخية في اليمن ، ولكنه ما لبث أن أبعد ، فاستقبله سلطان عمان ، سعيد بن تيمور ، حيث ما لبث أن أصبح صديقه المقرب ذا الحظوة والنفوذ •

كان السلطان سعيد يعاني من عقدة الاضطهاد ، ويعيش في شبه عزلة تامة خلف جدران من القرون الوسطى • وكان من جملة همومه حدوده مع العربية السعودية التي كانت موضع تساؤل بالنسبة لابن سعود • لذلك أعرب أمام الشاب « فيليبس » عن قلقه ، فوجد له الجواب الفوري : حيث ذهب الى الصحراء وخطط الحدود وأعلنها رسمياً •

شكره سعيد على ذلك ومنحه امتيازاً للتنقيب عن النفط في منطقة ظفار ، على المحيط الهندي وتخوم اليمن •

عند عودته الى الولايات المتحدة ، اتفق فيليبس مع صموئيل برايور S.F. Pryor نائب رئيس شركة الطيران « باناميريكان » (Panamerican) ، وأنشأ الاثنان شركة أطلق عليها اسم « فيلبرايور Philpryor » : ٦٠٪ لفيليبس و ٤٠٪ لبرايور • خلال أقل من عام ، نجح برايور في بيع الامتياز لشركة « سيتيز سيرفيس » (Cities Service) لقاء مليوني دولار • إلا أن فيليبس احتفظ بحق الاستثمار ، ومنذ عام ١٩٥٧ ، عثر منقبوه على طبقة من البترول

---

(١) وهو علم يبحث في اشكال الحياة في العصور الجيولوجية السالفة كما تمثلها المتحجرات أو المستحاثات الحيوانية والنباتية .

بحجم ١٨ كم على ٨ . وما أن حل عام ١٩٦٧ ، حتى أصبحت عائدات سلطنة عمان البترولية في حدود ٦ر٤ مليون دولار .

في هذه الفترة ، أصبح فيليبس من كبار الأثرياء ، وبدأ يهتم بنفط فنزويلا .

نتيجة تطفل المستقلين هؤلاء ، أدرك الأمراء العرب أن اتفاقية الخط الاحمر لم يعد لها وجود ، وأن المستقلين يتعاملون معهم ضمن شروط أفضل من التي وضعتها « الأخوات السبع »[1] . وسنرى أن هذا الدرس لن يذهب هباءً .



الحق يقال أن الأخوات السبع كانت تتعسف في استخدام امتيازاتها وتزيد من أرباحها دون أي اعتبار للسكان المحليين : ففي إيران مثلاً ، يقول الدكتور أميني ، وزير الاقتصاد السابق في عهد مصدّق ، ثم رئيس الوزراء في عام ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ ، أن الشركة الانكليزية ــ الفارسية للبترول لم تكن تدفع سوى عائدات مضحكة بمعدل شيلنغ واحد على الطن .

في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٢ ، وبعد أن طالب عبثاً بالزيادة ، أعاد رضا شاه الامتياز القديم ، وفي ٢٩ نيسان ١٩٣٣ ، أعيد تجديد الامتياز لمدة ستين عاماً مقابل ٤ شيلنغ على الطن ، زائد ٢٠٪ من الارباح السنوية ، وأصبحت الشركة « الانكليزية ــ الفارسية » تسمى « الانكليزية ــ الايرانية » .

عند حلول عام ١٩٤١ ، قام الانكليز بخلع رضا شاه ، ولكن المناقشات السنوية بين الانكليز والايرانيين بقيت على حالها من الحدة .

---

(١) كان ارباب البترول المستقلون الرئيسيون ثمانية : ستاندارد اويل انديا (AMOCO) ، اتلانتيك ، ريتشفيلد ، كونتيننتل اويل ، ماراتون ، فيليبس ، سان ، يونيون اويل وجيتي .

انفجرت الازمة الجدية الاولى في ١٠ حزيران ١٩٥١ ، عندما قام الوطنيون الايرانيون برفع العلم الوطني فوق مقر الشركة الانكليزية ـ الايرانية في خورمشهر ، بالقرب من عبدان •

منذ ٢٦ حزيران ١٩٥٠ ، كانت إيران تقاد من قبل جنرال نشيط ، من خريجي كلية « سان ـ سير » الحربية الفرنسية ، يدعى « علي رازمارا » • أراد هذا القائد إعادة بناء بلده واقتصاده الذي دمرته الحرب ؛ لذلك طلب من الامريكيين مساعدة مالية بقيمة ١٠٠ مليون دولار ، فلم يحصل إلا على ٢٥ مليون فقط •

حزّ هذا الفشل في نفوس الوطنيين ، من أنصار الدكتور مصدّق ، فأثاروا موجة من الغضب ضد الامريكيين •

اعتقد « رازمارا » أنه وجد الحل عندما طلب من الانكليز إعادة النظر في عائدات النفط ، خاصة وأن طهران كانت على علم بزيادة هذه العائدات حتى أصبحت ٥٠٪ في العقود الجديدة الموقعة مع العربية السعودية •

في الحقيقة ، لم يكن « رازمارا » ينوي تأميم البترول ، ولكن الجبهة لوطنية ، وهو حزب التحالف للدكتور مصدق ، كان ينادي بهذا الاجراء ويعتبره الحل الوحيد •

أخيراً ، اقترح الانكليز إعادة النظر في اتفاقيات عام ١٩٣٣ ، فقبلوا في اتفاق ملحق ، بتاريخ ١٧ تموز ١٩٤٩ ، زيادة عائدات إيران والحد من استخدام العمال غير الايرانيين • إلا أن هذا لم يرض تماماً كافة الاطراف ، وبخاصة السياسيين والعاملين الايرانيين في الشركة • وعندما قام « رازمارا » بعرض الاتفاق أخيراً على مجلس النواب في نهاية عام ١٩٥٠ ، قوبل بعاصفة من الاحتجاج ، ونعته البعض بالدمية •

*

في عام ١٩٥٠ هذا ، جرى حدث هام في طهران : وهو عودة جثمان رضا شاه ، والد الشاه الحاكم آنذاك ، الذي نفاه الانكليز الى أفريقيـا الجنوبية في شهر أيلول من عام ١٩٤١ ، والذي توفي في جوهانسبورغ يوم ٢٦ تموز ١٩٤٤ .

كان الجثمان محنطاً بطبيعة الحال ، وقد بقي مؤقتاً في القاهرة حتى تمكن الشاه من الحصول على موافقة لاحضاره الى طهران ووضعه في ضريح من الرخام الأبيـض .

ومن الجدير بالذكر هنا أن الجثمان كان سليماً ، ولكن الأوسمة والسيف قد اختفت ... كان فاروق ، ملك مصر ، هو الذي أخذها « لأنه من هواة جمع هذه التحف » كما قال الشاه آنذاك لكي يجد له عذراً .

أقيمت للفقيد العائد من المنفى جنازة وطنيـة حافلة في ٧ أيـار ١٩٥٠ ، شارك فيها الآلاف من المشيعين ، الأمر الذي أثبت شعبية الأسرة الملكية الحاكمة في الظاهر على الاقل .

في هذه الفترة ذاتها ، قمنا بزيارة طهران للمرة الاولى ، فوجدناها من أبشع مدن العالم بطراز بنائها المتنافر ومناخها القاسي وسكانها الرازحين تحـت عبء الأمية والادمان على الأفيون .

في شمالي المدينة : تقع الاحياء الجميلة والفيلات الفخمة والشوارع العريضة . أما في الجنوب : فتوجد الاحياء الشعبية مع العمال والشحاذين والحرفيين والقتلة المأجورين الذين يختفون داخل الأزقة المتشابكة . كان كل شيء يدل على وجود ثورة على الابواب ، كما كانت كلمة « تأميم » تدور على كل لسان .

فجأة ، في ٧ آذار ١٩٥١ ، قام شاب فدائي باغتيال « رازمارا » أثناء حضوره أحد الاحتفالات في جامع طهران .

عندئذ طلب الشاه من الدبلوماسي « حسين علا » (Hassin Ala) تشكيل

حكومة جديدة ، ولكن المظاهـرات في الشوارع أجبرت هـذا الاخير عـلى الاستقالة .

أخيراً ، وفي ٢٩ نيسان ١٩٥١ ، وصل مصدّق الى الحكم .

كان المطلب الاول عندئذ هو إعادة التفاوض حول اتفاقيات الشركة الانكليزية ـ الايرانية . لذلك اقترح الانكليز اللجوء الى محكمة العدل الدولية في لاهاي لكي تقوم بتعيين حكم في الخلاف ، ولكن طهران رفضت . في هذه الفترة ذاتها ، ارتفع العلم الايراني فوق مقر الشركة الانكليزية ـ الايرانية كما أسلفنا .



كتبت الأميرة « أشرف » ، شقيقة الشاه ، تقول :

« ما كادت تمضي ساعة واحدة على تعيين مصدّق رئيساً للوزراء ، حتى أرسل إلي كتاباً يأمرني فيـه بمغادرة إيران خلال أربع وعشرين ساعة » .

لقد أدرك فوراً أن الشقيقة التوأم للشاه كانت ذات تأثير حاسم على أخيها .

وتتابع الأميرة قائلة : « كان رد فعلي الاول تجاهل هذا الانذار ، وتحدي سلطة مصدق . إلا أن شقيقي نصحني بمغادرة البلاد ، فوجدت نفسي مضطرة لمغادرة إيران مع أولادي ، والبقاء في الخارج بضع سنوات » .

منذ ٣٠ نيسان ، نجح مصدق في جعل البرلمان يصوت بالموافقة على تأميم البترول الايراني في جو من الحماس المنقطع النظير . في عام ١٩٥٠ ، لم تستلم إيران سوى ١٦ مليون جنيه استرليني كعائدات (أي نصف الميزانية الوطنية) ، بينما كسبت الشركة الانكليزية ـ الايرانية خمسة أضعاف هذا المبلغ .

هبّت الأخوات السبع تقف الى جانب الشركة المستغلة بكل قواها ، لأنها شعرت بالخطر يدنو منها في أماكن أخرى من العالم . كان البلد الوحيد ، الذي ساند مصدق سراً ، هو الولايات المتحدة بواسطة سفيرها « هنري غرايدي » ، لأن الرئيس ترومان كان يعتقد أن الشيء الأهم هو مساندة قوة شعبية ايرانية معارضة للشيوعية .

إلا أن إسّو وغولف وتكساكو وموبيل وسوكال كانت ترى خلاف ذلك : كاجراء مباشر ، ستؤدي مقاطعة البترول الايراني الى تطوير انتاجها ومبيعاتها في كل من العربية السعودية والكويت والبحرين . أما على المدى المتوسط ، فان إركاع إيران سيكون ضرورة لا بد منها لتجنب مطالبة العرب بزيادة عائداتهم .

وهكذا تقررت المقاطعة ... ولكن لنأخذ الاحداث ونستعرضها حسب تسلسلها الزمني :

ـ في ١٣ حزيران من عام ١٩٥١ ، بينما كانت المفاوضات دائرة بين إيران والشركة الانكليزية ـ الايرانية في طهران ، بدأت السلطات الايرانية تفرض على ربابنة الناقلات البترولية ، التي تتزود بالنفط من عبدان ، التوقيع على إيصالات تنوّه بالتأميم وكأنها تريد بذلك اعترافاً ضمنياً بالأمر الواقع .

ـ في ١٩ حزيران ، اقترح رئيس وفد الشركة الانكليزية ـ الايرانية المفاوض ، « باسيل جاكسون » ، دفع مبلغ ١٠ ملايين جنيه استرليني فوراً مع أقساط شهرية بقيمة ثلاثة ملايين جنيه اعتباراً من شهر تموز ، ولكن شريطة إعطاء حقوق الاستثمار الى شركة انكليزية ـ ايرانية جديدة ، بعد أن انتقلت ملكيات الشركة القديمة الى شركة وطنية ايرانية .

ـ رفض الايرانيون هذا العرض وتوقفت المفاوضات . كما منعت الوزارة العمالية البريطانية الشركة الانكليزية ـ الايرانية من دفع أية عائدات لايران ،

وألغت امتيازات القطع الممنوحة لإيران ، مما أدى الى حدوث أزمة فورية في القطع الاجنبي .

ــ في ١٩ حزيران نفسه ، شكل مصدق « الشركة الوطنية الايرانية للنفط » ، إلا أن المدير العام الانكليزي للشركة الانكليزية ــ الايرانية حظر على ربابنة ناقلات النفط توقيع أية إيصالات باسم الشركة الوطنية الايرانية .

ــ في ٢٥ حزيران ، قرر مصدق معاقبة « درايك » المدير العام الانكليزي ، الذي استقل طائرة وتوجه الى بغداد . وفي ٢٧ حزيران ، أضرب المستخدمون الانكليز التابعون للشركة الانكليزية ــ الايرانية ، ورفضوا العمل من الآن فصاعداً للشركة الوطنية الايرانية . عندئذٍ ، رابط طراد بريطاني « الموريتيوس » ، مقابل ساحل عبدان ، كما تلقت الناقلات ، التي كانت تحمل النفط في الميناء ، الأمر من الطراد برفع المرساة وإفراغ محتوياتها والابتعاد عن الشاطىء .

ــ في ٣ تموز ، اضطرت مصفاة عبدان للهبوط بانتاجها الى ٥٠٪ .

ــ في ٥ تموز ، أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي حكمها الموقت التالي :

كاجراء إحترازي ، يجب أن يستمر الاستثمار مع أفراد الشركة الانكليزية ــ الايرانية حتى إيجاد تسوية نهائية للنزاع .

ــ في ٧ تموز ، أعلن مصدق تراجع إيران عن التزامها بمواثيق لاهاي .

حاول الرئيس ترومان إخراج الأزمة من هذا المأزق ، فأرسل الى طهران مستشاره « إيفرل هاريمان » الذي قابل مصدق في ١٥ تموز .

بعد اثني عشر يوماً من المحادثات ، توجه هاريمان الى لندن ، حاملاً معه مقترحات إيرانية جديدة .

في الواقع ، كان الامريكيون في موقف محرج جداً ، ولكنهم أعلنوا أنهم لن يساندوا أي عمل ضد إيران ، رغم أن المتظاهرين الشيوعيين في شوارع طهران كانوا يقومون بتحقير الرعايا الامريكيين ويهتفون ضد الولايات المتحدة . أما في موسكو ، فقد شنت الصحف حملة شعواء على الانكليز ، كما حشدت القوات السوفياتية على الحدود الايرانية . وأما في العواصم العربية ، فقد كان التضامن واضحاً مع مصدق بأشكال مختلفة .

في عبدان ، حيث تجمدت الآلة البترولية ، أصبح هناك ٧٠٫٠٠٠ عاطل عن العمل . لذلك ، ولكسر طوق المقاطعة ، أعلنت الشركة الوطنية الايرانية عن بيع البرميل بقيمة ٩٠ سنتاً بدلاً من ١٫٧٠ دولار . إلا أن شركة ايطالية صغيرة واحدة ، تدعى « سوبور » (Supor) ، تجرأت وحدها على فك الحصار بواسطة ناقلتين صغيرتين هما : « روزماري » و « ميريبلا » . لكن الاولى تعرضت للتفتيش في عدن من قبل سلاح الجو الملكي ، بينما احتجزت الثانية في فينيسيا بتهمة سرقة بترول يعود للشركة الانكليزية ـ الايرانية .

وهكذا أقدم مصدق على رهان صعب ، فهل سيكسب الرهان ؟

في ١٣ آب (أغسطس) ، حضر الى طهران الموفد العمالي « ريتشارد ستوك » على رأس وفد بريطاني ، مزوداً بمقترحات من وزارة أتلي :

- قيام الانكليز بتشكيل جهاز لشراء بترول الشركة الوطنية الايرانية وتوزيعه .

- إحداث إدارة انكليزية ـ ايرانية لانتاج الشركة الوطنية الايرانية (يكون فيها الايرانيون أقلية) .

خلاصة القول أن الانكليز حاولوا هنا الالتفاف على قرار التأميم عن طريق التغييرات في الشكل والحفاظ على المضمون القديم والسيطرة السابقة . لذلك

كان من الطبيعي أن يرفض مصدق هذه اللعبة في ١٨ آب ، حيث علّقت المفاوضات في ٢٣آب ، ثم انقطعت في ٦ أيلول • وفي ٣ تشرين الاول ، غادر الفنيون الانكليز عبدان على متن الطراد « موريتيوس » •

بناءً على طلب البريطانيين ، عرضت المسألة على مجلس الأمن ولكن لم يتم التوصل الى أي قرار حاسم • ومن الجدير بالذكر أن مصدّق جاء الى نيويورك ولكنه لم يستطع حضور الجلسات لأنه مرض وأدخل المستشفى • إلا أن الرئيس ترومان دعاه للغداء في ٢٣ تشرين الاول ، بينما كانت مصفاة عبدان قد تابعت عملها على يد عمال إيرانيين • كما أعلنت الشركة الوطنية الايرانية أن ناقلات النفط سترافقها البحرية الايرانية حتى مخرج الخليج العربي •

لفت ترومان نظر مصدّق الى أنه يخطىء إذا اعتقد بأن الوقت يعمل لصالحه : فقد كانت ايران عاجزة عن القيام وحدها ببيع بترولها ، كما كان كبار الملاكين داخل البلاد ينتظرون عودة الى الوراء ، بينما يقوم الشيوعيون بالمزاودة على مصدّق • أليس من المفضل إذن توقع إعادة توزيع الاوراق بمناسبة الانتخابات العامة المنتظرة في كل من إيران وانكلترة عند نهاية عام ١٩٥١ ؟

طلب مصدّق مساعدة مالية أمريكية بقيمة ١٢٠ مليون دولار ، بالاضافة الى توقيع عقود جديدة لشراء النفط الايراني ، ولكنه لم يحصل على شيء •

استمر النزاع حتى عام ١٩٥٣ ، حيث حل تشرشل والمحافظون محل أتلي والعمال • أما في واشنطن ، فقد جاء ايزنهاور ليخلف ترومان • وأما في طهران ، فقد أعيد انتخاب مصدّق ، الذي لم يستطع الخروج من الطريق المسدود • لذلك اضطر للاستقالة ، في ١٦ تموز ١٩٥٢ ، بعد أن تدهور الوضع المالي بشكل خطير •

لم يستطع خليفته ، غاقام سلطانه ، البقاء أكثر من أسبوع ، لأن أنصار الجبهة الوطنية نزلوا الى الشارع : فكانت النتيجة عشرات القتلى ومئات الجرحى •

عندئذ عاد مصدّق في ٢٢ تموز ، وبدأ يتصرف كدكتاتور يريد « كمّ فم الشاه » وتطهير الجيش الذي كان مؤيداً له بشكل عام . كما أوحى لوسائل الاعلام بأنه سيحصل من الاتحاد السوفياتي على المساعدة المالية التي رفضت تقديمها الولايات المتحدة .

في الولايات المتحدة ، عمدت الشركات المستقلة ، التي كانت تأمل اغتنام هذه الظروف لتؤمن لنفسها موطىء قدم في إيران ، الى التهديد بمقاضاة « الأخوات السبع » ، الامريكية والانكليزية ، لمخالفتها القانون المضاد للاحتكار عن طريق التحالف غير المشروع .

لذلك أصبح من الضروري الخروج من هذه الأزمة بأسرع ما يمكن . وقد فكر أيزنهاور كعسكري : فأوكل المسألة الى المخابرات المركزية (CIA) ، كما أعطى الأمر بأن البترول الايراني يجب ألا يقع في أيدي الروس مهما كلف الأمر . وبعد أيام قلائل ، قام الجنرال الامريكي « شوارتز كوبف » بزيارة الشاه . وفي ١٣ آب ١٩٥٣ ، قرر الامبراطور الايراني إقالة مصدّق وتعيين عوضاً عنه الجنرال « زاهدي » ، الصديق القديم للجنرال « شوارتز كوبف » . إلا أنه خاف من قيام مصدّق باعتقاله ، فغادر البلاد الى روما مع الامبراطورة ثريا .

في ١٩ آب ، وباشراف عميل خاص للمخابرات المركزية الامريكية ، « كيرميت روزفلت » ، جرى توزيع ٣٩٠،٠٠٠ دولار على أشخاص كلفوا بالنزول الى الشوارع والهتاف بحياة الشاه ...

استولى أنصار الجنرال « زاهدي » على الاذاعة وسيطر الجيش على المدينة . لم يقاوم آنذاك سوى حرس مصدّق ، الذين ذهب منهم ٢٠٠ قتيل و ٣٠٠ جريح . عندئذ عاد الشاه الى طهران في ٢٢ آب ، بينما كانت البعثة الاقتصادية السوفياتية تستقل الطائرة عائدة الى باكو .

تم اعتقال مصدّق الذي قدم للمحاكمة ، فصدر عليه الحكم بالسجن ثلاث

سنوات . إلا أن الشاه عفا عنه بعد ثمانية عشر شهراً . وفي عام ١٩٦٦ ، توفي في منزله الريفي نتيجة اصابته بسرطان في الحنجرة ، وكان عمره آنذاك ٨٦ عاماً . من بين آلاف الشيوعيين المعتقلين ، أعدم بضع مئات .

ما كاد الهدوء يعود الى طهران ، حتى استأنف الجنرال زاهدي المفاوضات مع الانكليز ومع اتحاد دولي في آن واحد . وكسباً للوقت ، منح أيزنهاور مساعدة اقتصادية فورية لايران بقيمة ٤٥ مليون دولار ، ثم أتبعها بهبة قيمتها خمسة ملايين دولار شهرياً لمدة ثلاث سنوات .

كما جاء الى طهران ، الخالية من الانكليز والروس ، مبعوث خاص للرئيس الامريكي ، هو « هيربرت هوفر » الصغير ، لكي يمهد السبيل لحل وسط دولي . في الواقع ، لم يكن هناك أي مجال للعودة الى الوضع السابق ، الذي كانت تحلم به الشركة الانكليزية ـ الايرانية ، لأن الشاه وجميع الايرانيين كانوا مصممين على عدم الغاء التأميم .

لذلك تصور « هوفر » اتحاداً (أو رابطة) للتوزيع الذي كان مضطرباً تماماً بسبب الأزمة . كانت مبيعات ايران قد هبطت من ٥٤ مليون طن في عام ١٩٥٠ ــ ١٩٥١ الى ١٣٢٠٠٠ طن فقط في ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣ ، لصالح أرامكو والكويت وقطر التي تضاعف إنتاجها لتلبية الطلبات . لذلك كان هؤلاء المنتجون عاقدين العزم على عدم ترك الشركة الانكليزية ـ الايرانية تستعيد مكانتها دون فائدة يجنونها من ذلك .

ومن الجدير بالذكر هنا أن هوفر أقنع الاطراف المتنازعة بمبدأ التعويض على الشركة الانكليزية ـ الايرانية لفقدها احتكارها . وقد قدّر قيمة هذا التعويض بحوالي ٢٠٠ مليون جنيه استرليني ، هبطت بعد المساومات الى ٢٥ مليوناً .

وهكذا تم التوقيع أخيراً على الاتفاقية العامة للبترول في ٥ آب ١٩٥٤ :

ـ تصبح كافة المنشآت البترولية ملكاً لايران (الشركة الوطنية الايرانية) .

ـ يضمن تصريف ٣٠ مليون طن سنوياً (من عبدان) بنسبة ٤٠٪ من قبل الشركة الانكليزية ـ الايرانية ، بينما يقع الباقي على عاتق اتحاد دولي[1] .

وهكذا وافق هذا الاتحاد على ضمان شراء ١٥ مليون طن من النفط الخام خلال عام ١٩٥٥ ، ٢٤ مليون طن في عام ١٩٥٦ ، و ٣٠ مليون طن في عام ١٩٥٧ .

وقد ورد في الملحق اتفاق سري بين الاخوات السبع + شركة توتال الفرنسية ، اعتبر في الحقيقة تتويجاً لقوة الكارتل الاحتكاري لهذه الشركات : تستطيع هذه الاخيرة تقنين الانتاج على هواها خلال عشرين عاماً للمحافظة على ثبات الاسعار .

بهذا أصبح بامكان الشاه أن يتفرغ من الآن فصاعداً لاعادة بناء الاقتصاد الايراني . ولكن تصرفاته جاءت محيّرة ومخيبة للآمال :

ـ خصص لنفسه وللبلاط ١٥ مليون دولار كمخصصات ثابتة .

ـ منذ طلاق ثريا ، كان يحضر أسبوعياً فتاة طويلة شقراء (ومن المفضل أن تكون من البلدان الاسكندينافية) ، تختارها له نساء محترفات في باريس أو ميونخ . أما الأجر فكان دائماً هدية ثمينة وشيكاً بقيمة ١٠٫٠٠٠ دولار .

---

(١) يتألف هذا الاتحاد من : شل (١٤٪) ، إسو (٨٪) ، سوكال (٨٪) ، غولف (٨٪) ، تكساكو (٨٪) ، موبيل (٨٪) ، توتال (٦٪) . كانت الغاية هي امتصاص فائض الانتاج الايراني في الوقت الذي عوض بترول الشرق الادنى تماماً انتاج عبدان خلال المقاطعة .

ـ قام بشراء العديد من الأملاك في الخارج بقيمة تزيد عن ٨٠٠٠ مليون فرنك فرنسي . (وقد أورد المؤلف كشفاً تفصيلياً بهذه الاملاك وأماكنها وأسعار كل منها ، لكنني لم أجد فائدة من ذكرها) .

ـ أحدث في عام ١٩٥٨ « مؤسسة بهلوي » ، حوّل اليها ١٣٣ مليون دولار من حسابه الخاص ! ...

ـ في ٢١ كانون الاول ١٩٥٩ ، تزوج للمرة الثالثة من فرح ديبا التي رزقت بمولود ذكر في ٣١ تشرين الاول التالي .

في ١٥ تشرين الاول ١٩٧١ ، أقام حفلة تتويج بمناسبة مرور ٢٥٠٠ عام على تأسيس الامبراطورية الفارسية ، بلغت تكاليفها أكثر من ١٠٠ مليون دولار .

ولا بد من التنويه هنا بالشرطة السياسية (السافاك) التي أنشأها لقهر الناس وكمّ الأفواه ، دون أن نغفل تشكيل جيش حديث يتألف من ٢٠٠٫٠٠٠ رجل (٤٠٪ من ميزانية الدولة) .

مارس الاتحاد الدولي البترولي عمله بصورة اعتيادية اعتباراً من عام ١٩٥٤ . وقد اعتبر ذلك انتصاراً للكارتل الدولي آنذاك ، لأن « السبعة الكبار » أو « الأخوات السبع » + الشركة الفرنسية للبترول ، كانوا يمسكون بأيديهم ناصية وتيرة الانتاج وحدّه الاعلى الذي لا يجوز تجاوزه .

بقي طرفان غير راضيين وهما : « متّي Mattei » وأرباب النفط المستقلون . لذلك رفع هؤلاء أصواتهم حاملين لواء القانون المضاد للاحتكارات الى أن وافقت الحكومة الامريكية أخيراً ، في نيسان من عام ١٩٥٥ ، على اعطائهم حق تقاسم ثمن ($\frac{1}{8}$) حصص كل من الشركات الامريكية الخمس ، العضوات في الاتحاد . عندئذ سكتت الاصوات وهدأت الخواطر . أما بالنسبة لمتّي ، فكان الوضع يختلف .

في قضية البترول الايراني هذه ، كان هناك رجل أحس بأنه مغبون : وهو « إنريكو متّي » ، وبخاصة عندما علم بأن المستقلين قد حصلوا على بعض الحصص .

منذ نهاية الحرب ، كان الرجل يسعى جاهداً لتأمين تموين شركته الايطالية (AGIP) . وهو جدير بأن تتوقف عند قصته بعض الوقت : إنه ابن مساعد في الجيش ، درس التجارة بشكل سريع ومختصر . وعند بلوغه التاسعة عشرة من العمر ، عين في مدبغة ما لبث أن أصبح مديرها ورئيساً لـ ١٥٠ عاملاً . وفي سن الثالثة والعشرين ، جرب حظه في مدينة ميلانو كممثل لمؤسسة ألمانية للمنتجات الكيميائية المعدة للدباغة . ولما نجح في عمله ، قام سنة ١٩٣٠ باقامة مصنعه الخاص الصغير الذي ينتج المواد الكيميائية اللازمة للجلود والنسيج . إلا أن علاقاته مع الفاشيين ساءت بعد أن كانت وثيقة .

بعد ابعاد موسوليني ، في ٢٥ تموز ١٩٤٣ ، أصبح معروفاً بعدائه السافر للفاشية . وبعد استسلام ايطاليا ، في ٨ أيلول ١٩٤٣ ، أصبح معادياً للنازية ولألمانيا .

اعتقل مرتين بتهمة الانتماء الى المقاومة ، ولكنه كان يهرب في كل مرة عبر مواقف صعبة ومعقدة .

في آذار من عام ١٩٤٦ ، لم يعثر على البترول ، ولكنه عثر على غاز الميتان قرب ميلانو ثم في كريمون . وهكذا انتشرت أنابيب الغاز في وادي « البو » وبكافة الاتجاهات . ولكي يربح معركة الطاقة ، سعى « متّي » جاهداً لتموين المراكز الكبرى : ميلانو ، بليزانس ، كوم ، بولوني ، تورينو ، فينيسيا .

وفي عام ١٩٥٣ ، استقر زمام الأمور في يده وكسب المعركة ، إلا أن طموحه

لم يتوقف : فقد حصل من الحكومة على احتكار التنقيب والاستثمار في كامل وادي « البو » .

استبدل متّي شركة (AGIP) بشركة « ENI »
(Ente Nazionale idracarbure) ، وطور انتاج غاز الميتان حتى بلغ ٣ مليارات من الامتار المكعبة ، فوفر على الدولة الايطالية في الفحم (أي في القطع النادر) ما قيمته ٦٠ مليار لير .

في عام ١٩٤٩ ، أدت احدى حفرياته الى تدفق البترول في « كورتيماجيور » (Cortemaggiore) ، مما جعله يستهدف من قبل الكارتل البترولي العالمي .
إلا أن شركة (ENI) في ايطاليا لم تكن تملك من الاموال والفنيين والتجهيزات ما يكفي لاستثمار البترول . هذه الطاقة في أيدي الاخوات السبع ، علماً بأن شركة (BP) متواجدة هناك منذ عام ١٩٢٤ ، وشركة إسّو منذ عام ١٩٠٧ .

ومن الجدير بالذكر هنا أن حكومة « غاسبيري » ، التي لم تكن تنظر بعين الرضى الى تحركات هذا النائب الديمقراطي ــ المسيحي اليساري ، كانت قد منحت ، منذ عام ١٩٥٠ ، امتيازات تنقيب لأرباب البترول : ١٥٠٫٠٠٠ هكتار للامريكيين ، ٥٠٫٠٠٠ هكتار لمتّي .

كان متّي رجلاً جريئاً بطبعه ، متفرغاً لعمله وكأنه لا يعرف الحياة الخاصة : فهو لم ينجب غير ولد واحد من زوجته النمساوية ، ولكنه توفي وهو صغير ، تاركاً والده دون ذرية .

ولا بد من القول هنا أن هذا الرجل المفسد كان غير قابل للفساد . فقد كان قاسياً على نفسه ، يدرس سلوكه الشخصي بحذر شديد ، ويحب الشعب الايطالي بصدق ، ويتطلع الى غد أفضل لبلاده . لذلك يقول عن نفسه في صحيفة « لوموند » الفرنسية في شهر كانون الاول من عام ١٩٦١ ما يلي :

« لقد عرفت الفقر المدقع في صباي ، واكتشفت في المدرسة أن جميع الايطاليين فقراء . الا أنهم علمونا أن البؤس هو قدر ايطاليا ، فأثبت لأبناء وطني كذب هذا الادعاء الجائر ... لم يعد الايطاليون فقراء ، بل أصبح لهم دورهم ومكانتهم في أوروبا والعالم . » .

بهذه الثقة وهذا العزم ، استطاع « متّي » أن يزود بلاده بصناعة بترولية قوية خلال أقل من عشر سنوات .

كانت شركة « غولف » الامريكية هي أول من عثر على البترول في صقلية الجنوبية والأبروز ، فعمدت شركة (ENI) الى الحفر في نفس هذه المناطق ، الأمر الذي أدى الى اعتراض شديد من جانب الامريكيين .

في الحقيقة ، كان الاحتياج السنوي لايطاليا ١٢٠ مليون طن من البترول ، بينما كان الاحتياطي البترولي في باطن الارض يقدر بحوالي ٨٠ مليون طن ، وهذا لا يسمح إلا بانتاج سنوي يتراوح بين ١ ـ ٢ مليون طن . صحيح أنه كان هناك غاز الميتان ، ولكن هنا أيضاً كان انتاج الغاز الطبيعي ١٨ مليار متر مكعب مقابل استهلاك يصل الى ٣٠ ملياراً .

كان الامريكيون منزعجين كثيراً من عمل شركة (ENI) الايطالية ، فأنذروا بقطع المساعدة الاقتصادية عن ايطاليا . والكل يعلمون أن للوبي البترولي الامريكي ذراعه الطويلة ، أو بالاحرى الاطول .

إلا أن متّي لم يأبه لذلك . وعندما نشبت الأزمة بين مصدّق والانكليز ، توجه الى طهران في عام ١٩٥٣ ، حيث أعلن عن استعداده لشراء نفط عبدان الذي تقاطعه الأخوات السبع . عندئذٍ دعاه اللورد « ستراتالموند Strathalmond » ، رئيس الشركة الانكليزية ـ الايرانية ، لمقابلته في لندن .

بعد هذا الاجتماع ، عدل متّي عن شراء نفط عبدان بقدرة قادر . ولكن من الواضح أن البريطانيين وعدوه بتعويض مناسب ...

بعد ذلك بعام ، في ٥ آب ١٩٥٤ ، عندما تم تشكيل الاتحاد الدولي لبيع البترول الايراني ، دهش « متّي » لعدم دعوته أسوةً بشركة البترول الفرنسية (توتال) .

إلا أن زعماء الكارتل الدولي كانوا يرددون آنذاك أنهم لم ينسوا دسائس متّي الذي قام ، في مطلع عام ١٩٥٤ ، بنبش قانون فاشي قديم لعام ١٩٢٧ ، يجعل باطن الارض ملكاً للدولة ، الأمر الذي أرغم أصحاب الامتيازات على دفع عائدات تمثل ٦٠٪ من الانتاج .

وعندما علم ، في نيسان ١٩٥٥ ، بأن الأخوات السبع استقبلت المستقلين ، عزم متّي على الانتقام على طريقته الخاصة .

في عام ١٩٥٧ ، أدت حفريات الشركة الوطنية الايرانية الى تدفق البترول الايراني بالقرب من مدينة « قم » . ولما كان الايرانيون حريصين على عدم التبعية الكاملة للكارتل الدولي ، فقد عمدوا الى تقديم عروضهم في السوق الدولية . هنا وجد « متّي » فرصته المناسبة وضالته المنشودة ، فهرع الى طهران ، حيث قابل الشاه ووزراءه وعرض عليهم اقتراحاً يسيل له اللعاب ...



لكي تكتمل الصورة لا بد من التنويه بأن جميع الايرانيين ، من الشاه الى رجل الشارع ، كانوا غير راضين عن الاتفاقيات المعقودة مع الكارتل الدولي ، لقناعتهم بأن الامريكيين وحلفاءهم الانكليز استغلوا الوضع الاقتصادي الصعب لإيران (بعد انقطاع العائدات عدة سنوات) لكي ينتزعوا تنازلات جائرة .

كان متّي يدرك كل هذا جيداً ، خاصةً وأن أزمة السويس وإغلاق القناة

قد حدّا كثيراً من شحنات الكارتل ، وبالتالي من العائدات • ولم يكن هـذا الايطالي يخفي رغبته في تأمين تزويد بلاده بالنفط بأي شكل من الاشكال •

لذلك اقترح تشكيل رابطة « حقيقية » بين ايطاليا وإيران ، بعد أن أصبحت شركة (ENI) والشركة الوطنية الايرانية منتجتين للبترول ، على أن تشكل شركة مشتركة (الشركة الايرانية ـ الايطالية للبترول) يرأسها إيراني مع مسؤولين أحدهما ايطالي والآخر ايراني ، بالاضافة الى فنيين من البلدين مع إعطاء أفضلية للايرانيين المؤهلين واليد العاملة الايرانية •

يمكن لنفقات التنقيب أن توزع على ١٢ عاماً وتقدر بحوالي ٢٢ مليون دولار ، تدفع منها ايطاليا ١,٥ مليون عن كل سنة من السنوات الاربع الاولى ، ثم مليونين عن كل من الثمانية الباقية • وإذا تم اكتشاف النفط ، يستمر الايطاليون في التنقيب حتى نفاذ الـ /٢٢/ مليون دولار •

لا تترتب على الايرانيين المساهمة في النفقات إلا عندما تبدأ الآبار بالانتاج • أما البترول الذي يتم العثور عليه ، فتقسم ملكيته وأرباحه مناصفة بين الشركتين الايرانية والايطالية • إلا أن الايطاليين يدفعون ضريبة تقدر بـ ٥٠٪ من حصتهم في الارباح ، وهذا يعني أن الحكومة الايرانية تتلقى ٥٠٪ من أرباح الشركة الوطنية الايرانية علاوةً على ٢٥٪ كضريبة من الشركة الايطالية (ENI) ، أي ما مجموعه ٧٥٪ • كما اقترح « متّي » علاوةً على كل هذا أن يقيم في إيران معهداً لتأهيل التقنيين الايرانيين •

كانت جميع هذه الخطوات تجري بسرية تامة بعد عدة رحلات قام بها متّي الى طهران ، ثم زيارة الشاه لروما • وفجأة ، في شهر تموز من عام ١٩٥٧ أقر مجلس النواب الايراني قانوناً جديداً للنفط يجعل من باطن الارض ملكية خالصة للدولة ، وكل عقد جديد يجب أن ينص على توزيع الانتاج والبيع مناصفة •

وفي ٨ أيلول ١٩٥٧ ، تبددت السحب من سماء طهران ، ووقع « متّي »

مع رئيس الشركة الوطنية الايرانية اتفاقية شملت كافة مقترحات متّي الآنفة الذكر تحت تغطية صديقه « غرونشي Gronchi » ، رئيس الجمهورية الايطاليـة .

كانت هذه « واترلو » حقيقية في عالم « نابليونات » البترول . لذلك هرع نلسون روكفلر ، حفيد جون ، الى طهران ، كما جاء الى روما ، لمقابلة متّي ، ممثل عن الكارتل البترولي ، عرض عليه ٥٪ من حصص الاتحاد الايراني ، ولكن دون جدوى .

وبهذه المناسبة ، رد « متّي » على أحد الصحفيين قائلاً : « إن هذا الاتفاق هو الاول من سلسلة ستمتد لتشمل كافة بلدان الشرق الادنى ! » .

لم يكن هذا بالخبر المطمئن للشركات الاحتكارية الكبرى بطبيعة الحال . ومنذ ٢٤ آب ، تلقت « الشركة الايرانية ــ الايطالية المشتركة » (SIRIP) ثلاثة امتيازات خاصة :

ــ ٥٦٠٠ كم² شمالي الخليج العربي .

ــ ١١٣٠٠ كم² شرقي جبال زاغروس .

ــ ٦٠٠٠ كم² على ساحل خليج عمان .

ثارت ثائرة الامريكيين واستبد بهم الحقد الشديد على متّي هذا الذي يريد موت الكارتل ! ولتهدئة ثورة هؤلاء العمالقة ، عرضت الشركة الوطنية الايرانية عليهم امتيازاً جديداً ، ولكنهم لم يقبلوا بهذه الشروط القاسية .

عندئذ جاءت المفاجأة الكبرى : حيث رضخت ٥٧ شركة بترولية من تسعة بلدان مختلفة ، ودفعت كل منها ٢٧٠٠ دولار كرسوم عن كل اضبارة تسجل (أي ما مجموعه : ١٥٣٩٠٠ دولار) .

قبلت أخيراً احدى عشرة اضبارة ، ولكن التي فازت في النهاية هي شركة « SO of Indiana » ، المرتبطة مع « Pan American International » وبشروط أشد قسوة من شروط « متي » :

— ٢٥ مليون دولار تدفع نقداً عند توقيع الامتياز (وهذا ما لم تدفعه شركة (ENI) الايطالية) .

— ٨٢ مليون دولار كنفقات استثمار لأعمال التنقيب (بينما لم تدفع الشركة الايطالية سوى ٢٢ مليون) .

لذلك كان من المتوقع أن يكون رد فعل الكارتل عنيفاً جداً ازاء هذه المناورات في السوق الايرانية ، وقد قال زعماء الشركات السبع الكبرى « أن متّي هو أول من دق المسمار في نعشنا » . أضف الى ذلك أن الجميع باتوا يتوقعون إعادة النظر (وبنفس هذا المنحى) في العقود السابقة الموقعة مع البلدان المنتجة للنفط ، بما في ذلك ايران نفسها حيث ينتهي مفعول عقدها مع الكارتل في عام ١٩٧٩ .

وهكذا كانت السماء ملبدة بغيوم سوداء تنذر بعاصفة وشيكة ...



الفصل الرابع

عواصــف في الرمــال

تابعت العربية السعودية الأزمة الايرانية باهتمام بالغ . فقد شاخ ابن سعود وأصبح الأمراء الشبان والأقوياء متشوقين للخلافة .

في عام ١٩٥١ ، أصبح عمر العاهل السعودي الشيخ ٧٠ عاماً ، وأصبحت احدى رجليه شبه مشلولة [١] ، كما بقي يشكو من الآلام في عينيه .

في هذه المرحلة ، ازداد الفساد والبذخ ، كما ازدادت الأرصدة الخاصة في المصارف الاجنبية والسويسرية بشكل خاص ، وتطورت الاستثمارات في مجال البناء في لبنان . كذلك بدأت وتيرة المشاريع العمرانية تتصاعد بسرعة كبيرة في كل من الرياض وجدّة بأيد باكستانية أو كورية وبأجور متدنية .

إلا أن الاعمال تبقى هي الأعمال : فما كاد يعلم ، في ٢٥ أيلول ١٩٥٠ ، بانتهاء العمل في خط الأنابيب (التابلاين) ، حتى راجع حساباته من جديد : مما لا شك فيــه أن هذا الخط ، الذي بلغ طوله ١٧٧٠ كم وكلف ٢٠٠ مليون دولار ، سينقل من العربية السعودية الى البحر المتوسط حوالي ٣١٥٠٠٠ برميل في اليوم ، وهذا يعني أن شركة أرامكو ستضاعف انتاجها [٢] .

لذلك طالب ابن سعود الأرامكو فوراً بزيادة العائدات ، فوافق الامريكيون

---

(١) في عام ١٩١٧ ، أصيب ابن سعود برصاصة في ساقه أثناء القتال .

(٢) في الواقع ، قفز انتاج ارامكــو ، بين عامي ١٩٤٤ و ١٩٥٤ ، من ١ — ٤٥ مثــلا .

على ذلك • وفي ٣٠ كانون الاول ١٩٥٠ ، وبمفعول رجعي اعتباراً من أول شهر كانون الثاني ، تم توقيع عقد جديد على أساس تقاسم العائدات مناصفــةً ، بعد حسم نفقات الاستثمار والاستثمارات الجديدة والضرائب الامريكية التي بلغت ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٥٣ على سبيل المثال •

كان هذا يعني أن العاهل السعودي سيقبض ١٥٥ مليون دولار كعائــدات عن عام ١٩٥١ ، مقابل ٦٦ مليون في عام ١٩٤٩ • أما خلفاؤه ، فسيقبضون ٢٦٠ مليوناً سنة ١٩٥٤ ، ثم ٢٥٨ سنة ١٩٥٥ •



في ٩ تشرين الثاني من عام ١٩٥٣ ، توفي ابن سعود في قصره في الطائف ، فنقل الجثمان الى الرياض ، حيــث ووري التراب في احتفال بسيط •

لم يحدث الخلاف المنتظر بين الورثة ، بل استلم العرش الابن البكر سعود (المولود سنة ١٩٠٢) ، والذي كان ولياً للعهد منذ عام ١٩٣٣ ، ورئيســاً للوزراء منذ عام ١٩٥٣ • ومن الجدير بالذكر هنا أن والدته كانت ابنة الشيخ عبد الوهاب ، مؤسس العقيدة الوهابية •

أعلن الملك سعود يوم تتويجه أن حكم والده كان تاريخياً على صعيــد الفتوحات والتوحيد الاقليمي للبلاد ، إلا أن الناس سيتذكرون فترة حكمه هو على صعيد المستوى الجيد للمعيشة والتربية والصحة •




لا بد من التذكير هنا بأن شركة أرامكو كانت دولة داخل الدولة ، كما كان رئيسها « فريد دايفس » يتصرف وكأنه وزير للاشغال العامة والزراعة والداخلية والخارجية والصحة والتربية . وقد ظهر واضحاً في الاول من شهر أيلول ١٩٥٢ ، عندما انقضت كتيبة من الجيش السعودي على واحة « البريمي » (إمارة أبو ظبي) على متن آليات تابعة لشركة أرامكو .

لم تكن هذه الواحة ، الواقعة على الخليج العربي ، عائدة للسعوديين ، خلافاً للخرائط التي أحضرها هؤلاء الجنود معهم ، والتي كانت من صنع المصالح الجغرافية لشركة أرامكو .

أعلن قائد الكتيبة ، ويدعى « تركي » ، أنه يريد الاحتفال بعيد الاضحى ، ثم أقام وليمة كبرى دعي لحضورها جميع السكان هناك . قبل البدو الدعوة وتقاسموا بسرور عشرات الخراف التي أحضرها تركي ورجاله لهذه الغاية .

في نهاية الاحتفال ، طلب من كافة المدعوين التوقيع على كتاب ذهبي ، دون أن ينتبهوا الى أن ذلك التوقيع كان اعترافاً بسيادة العاهل السعودي على « البريمي » .

وهكذا قضي الأمر وأصبح في استطاعة أرامكو أن تبدأ أعمال الحفر والتنقيب في هذه الارض المفعمة بالبترول ، لولا الاحتجاج الفوري الذي أعلنته شركة نفط العراق ، المرتبطة حتى ذلك الحين بالخط الاحمر ، وبريطانيا العظمى السلطة الحامية للإمارات ، ومنها إمارة « أبو ظبي » .

في الواقع ، كان كل ما يحدث في الخليج العربي ، من قطر الى الشارقة مروراً بأبو ظبي ودبي ، موضع اهتمام بريطانيا التي كانت تقوم ، منذ القرن السابع عشر ، « بحماية » هذه الاماكن التي تعرض فيها السلع البرتغالية . لذلك ارتفعت أصوات الاحتجاج من قبل الحكام المحليين ، وبخاصة سعيد (سلطان عمان) وشيخ أبو ظبي ، بتحريض خفي من الانكليز . كما قام السلطان

سعيد باستنفار رجاله (حوالي ٧٠٠٠ بدوي) ووضعهم على أهبة القتال ، بينما كان تركي ورجاله من السعوديين يشترون « الاصدقاء » في البريمي بالذهب •

تظاهرت كل من واشنطن ولندن بكبح جماح الفريقين ، ولكنهما أخذتا تتبادلان الشتائم في الصحف اليومية عبر الاطلسي •

وهكذا كادت الحرب تنشب في الخليج لولا التوصل أخيراً الى فكرة حل الخلاف عن طريق التحكيم • دامت المناقشات ثلاث سنوات اضطر بعدها السعوديون ، أي أرامكو ، للتراجع رغم ثقتهم بأن كميات هائلة من البترول ستكتشف قريباً في هذه الارض[1] •

كان شيخ أبو ظبي قد منح امتيازاً بترولياً لشركة « ADMA » (Abou Dhabi Marine Areas) ، وهي شركة مساهمة من (BP) البريطانية و (CFP) الفرنسية •

وبفضل سفينة رائعة للحفر ، خرجت حديثاً من أحواض السفن الالمانية ، قامت طواقم (ADMA) بأعمال الحفر في البحر ، على مسافة ١٢٠ كم من أبو ظبي ، أمام شواطىء جزيرة داس ، حيث نجحت في العثور على النفط على عمق ١٦٥٠ م •

كان لهذا الاكتشاف نتيجتان : الاولى هي القضاء على الاسماك في هذه المياه التي أصبحت ملوثة ، والثانية هي الثروة التي هبطت على الشيخ شخبوط ، الذي كان مشهوراً ببخله وعدم التفكير في تطوير بلاده • لذلك ، في عام ١٩٦٦ ، قام شقيقه الأصغر ، الشيخ زايد ، باجباره على التنازل عن الحكم •

---

(١) بعد فشل ارامكو في البريمي ، عمدت الى تدبير حوادث حدودية اخرى في مسقط والكويت . كان هدفها العام تحويل الخليج من بحيرة انكليزية الى بحيرة امريكية .

مرت كافة الامارات بأوضاع مماثلة : ففي الكويت ، الواقعة بين العربية السعودية والعراق ، ظل آل الصباح ، الحاكمون منذ عام ١٧٥٦ ، تابعين للتاج البريطاني مدة طويلة • وقد ظهر فيما بعد أن حقل البترول المستثمر بوتيرة بطيئة منذ عام ١٩٣٤ من قبل شركة الكويت للبترول (وهي المساهمة مناصفة بين BP وغولف) ، هو الاول في الخليج بعد عام ١٩٤٦ : فقد قفز انتاجه من ٨١٫٩ مليون طن في عام ١٩٦٠ الى ١٤٠٫٥ في عام ١٩٧٤ •

في ١٩ جزيران ١٩٦١ ، كانت بريطانيا العظمى قد منحت هذا البلد استقلاله • وفي ٢٦ آب من العام نفسه ، زود الشيخ عبد الله الصباح بلاده بنظام برلماني • وقد أشرف هذا الأمير الواعي والحكيم بنفسه على إعادة توزيع الثروات على مواطنيه (وعددهم ٩٠٠٫٠٠٠ نسمة) ، بحيث أصبح الدخل الصافي للفرد في حدود ٥٠٫٠٠٠ فرنك فرنسي ، كما كُلّف بالاعمال الثقيلة حوالي ٣٠٠٫٠٠٠ أجنبي من الهنود والفلسطينيين والباكستانيين بشكل خاص •

كرست معظم أموال الدولة للتربية والصحة والاشغال العامة • ومن الجدير بالذكر أنــه لا توجد ضرائب في الكويت ، كما أن العنايــة الصحية والتربية والتعليم والنقل كلها مجانية • وتقوم الدولة بمنح تعويضات للعائلات الكبيرة ، كما تقدم القروض السكنية دون أيــة فائدة • إلا أن هذا كله لم يحل دون وجود بعض الفساد والبذخ وقصور الحريم •

أما الخلافات الحدودية التقليدية مع العراق ، فكانت تسوى دائماً تحــت الحماية البريطانية •

كذلك في قطر ، حيــث يعيش ٢٠٠٫٠٠٠ نسمة ، بقيــت الهيمنة البريطانية مسيطرة تحت شعار « الحماية » ، ولم يعرف هذا البلد الاستقلال إلا في الاول من أيلول ١٩٧١ • هنا أيضاً يعيش الناس من البترول (٢٧٫٧ مليون طــن) المستثمر منذ عام ١٩٤٩ ، والمؤمم منذ عام ١٩٧٤ •

أما البحرين ، الذي يعيش فيها ٣٥٠٫٠٠٠ نسمة ، ودبي (٢١٥٫٠٠٠ نسمة)، فالمصادر الرئيسية للعيش هي أحواض السفن ومصافي النفط والتجارة .

في هذه البلدان كافة ، تخشى أنظمة الحكم من التسرب الشيوعي عن طريق اليد العاملة الاجنبية[1] . إلا أن الكويت تقيم ، رغم ذلك ، علاقات طيبة مع الاتحاد السوفياتي .



خلافاً للإمارات العربية ، شهدت ليبيا هزات خطيرة بسبب اكتشاف البترول .

تعتبر الارض الليبية ، باستثناء الشريط الساحلي الذي تنتشر فيه بعض المدن والموانىء التجارية ، صحراء يسكنها البدو الرحل . إلا أن هذا البلد ظل عبر العصور محط أنظار وأطماع اليونانيين والفينيقيين والرومان والبيزنطيين والأتراك ، وأخيراً الايطاليين (من عام ١٩١٢ ــ ١٩٤٣) .

حصلت ليبيا على استقلالها في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٤٩ ، إلا أن هذا الاستقلال لم يصبح فعلياً سوى في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) من عام ١٩٥١ .

حكم البلاد ، التي أصبحت مملكة ، إدريس الاول السنوسي الذي كان موالياً للانكليز ، فقد عقد معهم حلفاً سمح لهم بموجبه باستخدام قواعد عسكرية مقابل مساعدة مالية هامة .

---

(١) ومن الجدير بالذكر هنا ان اضرابات سياسية قامت في الكويت (١٩٤٦) ، في قطر والبحرين والكويت (١٩٥٠) ، في البحرين (١٩٥١) ، بالاضافة الى التمرد الذي حدث في عمان (١٩٥٠) .
في الشركة الكويتية للبترول ، يوجد ٩٣٪ من اصل (٧٠٠٠) عامل من العرب أو الكويتيين و ٧٪ من الكوادر الامريكية والاوروبية .

ولكن ، في عام ١٩٥٥ ، أثار اكتشاف البترول هناك لعاب الاستعمار الجديد ، فبدأ الطامعون يتهافتون من كل حدب وصوب . عندئذ خشي الملك من الافراط والتفريط ، فقرر مع وزرائه وضع قانون للبترول ، إلا أنه عهد بهذه المهمة الى القانونيين في الشركات الامريكية الكبرى وكأنه كلف الذئب بحراسة الغنم ..

لذلك كان من الطبيعي أن يعدّ هؤلاء قانوناً يؤمن الامتيازات للشركات على حساب الحكومة الليبية والشعب الليبي .

بعد ذلك بقليل ، منح ٤٧ امتيازاً لـ ١٤ شركة ، منها ٦ شركات كبرى[١] و ٨ شركات مستقلة[٢] . عثرت شركة إسّو (نيوجيرسي) فوراً على البترول (منطقة رقم ٢٠) ، مما أكد التكهنات بوجود حقل هائل للنفط[٣] .

ولكي تعزز الشركات مواضعها هناك ، عمدت الى زيادة حدّة الفساد الذي كان سائداً أصلاً في أوساط الادارة الليبية . وهكذا نجحت الشركات المستقلة ، بفضل الرشاوى السخية ، في الحصول على موافقة بعدم دفع سوى ٣٠ سنتاً كضريبة للحكومة الليبية على البرميل ، بينما كانت إسّو تدفع ٩٠ سنتاً .

كان الملك إدريس يغير الحكومة سنوياً ، كما حاول بعض الوزراء تعديل قانون البترول ، إلا أن الوضع استمر مناقضاً للمصالح الليبية .

وقد شنت الصحافة العربية عامةً ، والمصرية خاصةً ، حملات شعواء ضد المستعمرين والمستغلين في ليبيا ، وضد القواعد الاستعمارية الجوية والبحرية هناك .

الحق يقال أن الملك لم ينتهز تلك الفرصة الذهبية السانحة له لكي يحد من

---

(١) إســو ، شل ، سوكال ، BP ، موبيل وتكساكو .

(٢) كونتينانتل ، ماراثون ، أميرادا ــ هس ، غلسنبرغ ، غرايس للنفط ، هيسبان اويل ، مورفي ، هانت .

(٣) قدر سنة ١٩٧٦ بحوالي ٣٨٠٠ مليون طن .

تبعية بلاده لكل من واشنطن ولندن ، بل اكتفى بتحييد القبائل المناوئة وقمع المعارضة بشكل أفرغ الدستور من محتواه الديمقراطي . ولكنه كان ضعيفاً لدرجة ترك معها الشبان الثوريين الوطنيين يتنازعون مع الرجعيين الفاسدين ، دون أن يتخذ موقفاً واضحاً من هؤلاء أو أولئك .

وفي ٢٠ تموز ١٩٦٩ ، ذهب مع زوجته الشابة للمعالجة الصحية في أحد الحمامات المعدنية التركية ، ولكنه لن يستطيع العودة الى بلاده هذه المرة ، بل سيموت في منفاه في القاهرة يوم ٢٥ أيار من عام ١٩٨٣ عن عمر يناهز ٩٣ عاماً .



في ٢٦ تموز ١٩٥٦ ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس عندما رفض الامريكيون إعطاءه القرض اللازم لبناء السد العالي في أسوان ، كما لجأ الى الروس لتنفيذ هذا المشروع الحيوي .

وفي ٣١ تشرين الاول (أوكتوبر) من عام ١٩٥٦ ، قام الانكليز والفرنسيون والاسرائيليون بشن حرب على مصر ، كانت دوافعها كما يلي :

- بالنسبة لاسرائيل ، حرب وقائية ضد مصر في الوقت الذي كان الصراع الاسرائيلي ـ المصري يبدو وشيكاً .
- بالنسبة لبريطانيا العظمى ، استعادة قناة السويس .
- بالنسبة لفرنسا ، الانتقام من عبد الناصر وإرغامه على وقف مساعداته للثوار الجزائريين ، وانقاذ اسرائيل المهددة .

يعرف الجميع أن هذه العملية قد أوقفت من قبل واشنطن (أيزنهاور) وموسكو (بولغانين) ، ولكن الكثير يجهلون أن حرب السويس أثارت غضب

كافة البلدان العربية ، وأدت الى فرض أول حظر على البترول الموجه الى فرنسا وانكلترة • صحيح أن الحظر جاء رمزياً في البداية ، لأن ليبيا تابعت تزويد انكلترة بالنفط ، كما قامت إيران بتموين اسرائيل نفسها بواسطة مكتب سري في طهران ، يديره اسرائيلي يدعى « دوريبل » ، إلا أن أخطر من الحظر نفسه كان فقدان لندن وباريس لهيبتهما في العالم العربي حيث ظهرت فرنسا وانكلترة وكأنهما دولتان من الدرجة الثانية •

بعد ذلك ، دمرت أنابيب النفط في كل من سورية والعراق ، وتوقف تصدير بترول شركة نفط العراق • كما عمد المصريون الى إغلاق قناة السويس بواسطة سفن محملة بالاسمنت تم إغراقها هناك •

وهكذا ظهرت العملية الفرنسية ــ البريطانية ، التي قدمت للرأي العام العالمي على أنها ضرورية لتأمين حرية تزويد أوروبا بالبترول ، وكأنها اتجهت الى عكس ما رمت إليه تماماً • لذلك أصبح من الملحّ ، اعتباراً من ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ، اللجوء بسرعة الى الاحتياط الامريكي • أما التفاف الناقلات القادمة من الخليج عن طريق رأس الرجاء الصالح ، فلن يفلح في إعادة التوازن الى تموين أوروبا الغربية إلا بعد أشهر ، مما أدى الى فرض التقنين طوال أسابيع طويلة[1] •

أعيد فتح القناة في آذار من عام ١٩٥٧ ، لكنها لم تنظف تماماً وتستعد وتيرتها القصوى للترانزيت (٧٠ سفينة يومياً) إلا في ١٤ شباط من عام ١٩٥٨ •

أما الانكليز ، فقد وجدوا احتياطاتهم من الذهب تنخفض بنسبة ١٢٫٥٪ خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) وحده ، واضطروا لأن يطلبوا من الولايات المتحدة قرضاً بقيمة ١٣٠٠ مليون دولار ، دفع لهم في ١١ كانون الاول (ديسمبر) •

---

(١) كان المرور عن طريق قناة السويس يمثل كسبا للوقت في حدود ١٧ ــ ٥٦٪ وتوفيرا في المحروقات يتراوح بين ٥٠ ــ ٧٠٪ حسب حمولة السفن وسرعتها •

وهكذا وضع أنطوني إيدن بنفسه حداً لحياته السياسية ، واستعدت فرنسا لدفن الجمهورية الرابعة .



ما كاد الجنرال ديغول يعود الى السلطة في الاول من حزيران ١٩٥٨ ، حتى وجد نفسه أمام مشكلة الشحنات الاولى من النفط الصحراوي . ففي شهر أيار ، قامت الشاحنة « بور ــ إيتيان » (Port - Etienne) بافراغ ٢٠٠٠ طن من النفط الخام في مرفأ ليوتي المغربي كدفعة أولى من أصل ٤٠،٠٠٠ طن طلبتها شركة البترول الشريفية . عندئذ هبت الاحتجاجات من قبل الوطنيين المراكشيين من حزب الاستقلال بتحريض من جبهة التحرير الوطنية الجزائرية ، فاضطرت الحكومة المغربية لمصادرة الشحنة .

كذلك وصلت شحنات أخرى من نفط « حسّي ــ مسعود » الى السواحل الفرنسية ، ولكن أحداً لم يكن يريدها : لا الشركة الفرنسية (توتال) ، ولا الأخوات الاربع المقيمة في فرنسا (BP ، شل ، إسو ، موبيل) . ومن الجدير بالذكر أن الاوساط البترولية أعلنت عن استعدادها لقبول بعض الشحنات إذا تم تخفيض الاسعار . ففي تلك الفترة ، كان البترول الليبي الفائض يباع أقل من السعر العالمي بحوالي ٤٠٪ كما كان البترول الروسي معروضاً للبيع هو الآخر بأسعار منخفضة جداً لأن الاتحاد السوفياتي كان بأمس الحاجة الى القطع الاجنبي .

لذلك قام الجنرال ديغول ، الذي كان يريد لفرنسا أن تكون مستقلة عن الامريكيين في مجالي البترول والقنبلة الهيدروجينية ، باعطاء تعليمات مشددة الى الوزيرين الجديدين « بيير غيّوما » للجيوش ، و « جان ــ مارسيل جانيني » للصناعة ، فاتخذت التدابير اللازمة على الفور :

ـ أولاً ، بموجب المادة (٣) من قانون ١٩٢٨ ، يمكن لإدارة المحروقات أن ترغم الشركة الفرنسية للبترول والأخوات الأربع على شراء وتصفية نفط الدولة الخام (وقد اعتبر النفط الصحراوي ملكاً للدولة آنذاك) • وهكذا اضطرت هذه الشركات ، تحت ضغط الحكومة ، لشراء « نفط الدولة الخام » بسعر أعلى مما يرغبون بحوالي ٢٨ سنتاً ولمدة ثلاث سنوات •

ـ ثانياً ، أقامت الحكومة « شركة صناعية للبترول » (SiP) تقوم بتصفية وتوزيع « نفط الدولة » على الارض الفرنسية ، الأمر الذي استقبل بترحاب من قبل صغار المستقلين الذين يريدون التحرر من طغيان الاخوات الاربع والشركة الفرنسية للبترول •

في ٢٠ نيسان ١٩٦٠ ، أصبحت « الشركة الصناعية للبترول » تسمى « الاتحاد العام للبترول » (برأسمال : ٣٠ مليار فرنك) •

وفي خريف عام ١٩٦٢ ، أصبح بيير غيوما ، الذي ترك الحكومة ، رئيساً لهذا الاتحاد العام ، واستعد لخوض المعركة من أجل الاستقلال الفرنسي في مجال الطاقة • وفي شباط (فبراير) من عام ١٩٦٣ ، صدرت سلسلة من المراسيم تعطي للاتحاد العام للبترول ١٤٪ من السوق رغم الضغوط التي مارستها الأخوات الأربع والسوق المشتركة وقسم من الصحافة الفرنسية نفسها ، التي تأثرت بدعايات الاخوات الاربع •

في شهر تشرين الاول (أوكتوبر) من عام ١٩٦٣ ، استقبل رئيس الوزراء « بومبيدو » ممثلي الأخوات الأربع ، علماً بأن فرنسا آنذاك كانت تعاني من صعوبات في الجزائر ، ولا تريد خوض عدة معارك في آن واحد • لذلك وافق على استمرار الاخوات الاربع في تزويد فرنسا بالبترول ، على أن تقبل هذه الشركات أن تكون لفرنسا شبكتها الخاصة للتصفية والتوزيع بالنسبة لبترول الدولة •

كما وافق ، إمعاناً في تقديم التسهيلات لتمرير خطته ، على منح شركة إسّو ترخيصاً بالتنقيب عن النفط على السواحل الفرنسية ، مع موافقته على إقامة مصفاة في منطقة (Fos - Sur - Mer) . كذلك سمح للاخوات الاربع باقامة خطّ للانابيب في البحر المتوسط .

في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، توصل الاتحاد العام للبترول الى ايجاد رمز موحد لحصته التي يوزعها في السوق الوطنية (١٥٪) : إنه الرمز (ELF) ، الذي بقي سراً حتى ٢٧ نيسان ١٩٦٧ . في هذا التاريخ ، تكون فرنسا قد حققت ، خلال نصف قرن ، هدف كليمنصو في عام ١٩١٧ : وهو الاستقلال في مجال الطاقة ، الذي يعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقلال الوطني .

وهكذا سيصبح تعداد شركة (ELF) ، التي يرأسها بيير غيوما ، ١٦٠٠٠ رجل ، منهم ١٠٠٠٠ للاستثمار والانتاج ، ٤٠٠٠ للتصفية والتوزيع ، ٢٠٠٠ في الكيمياء البترولية . وستكون مرتبتها الحادية عشرة في العالم من حيث إنتاج النفط ، والثانية في أوروبا بالنسبة للغاز ، والثالثة في العالم بالنسبة للكبريت



بعد أزمة السويس ، تدهورت هيبة الموالين للغرب ، وبخاصة نوري السعيد ونظام حكمه في بغداد ، كما قامت مظاهرات الناصريين في كل مكان .

في ٢ تموز ، كان نوري السعيد في لندن ، حيث اقترح على أعضاء حلف بغداد التدخل في لبنان : تركيا من الغرب ، والعراق من الشرق . كما حدد موعداً للأتراك والايرانيين يوم ١٤ تموز في استنبول . إلا أن العراقيين لم يحضروا

في الموعد المحدد ، وقد تحدث عن تلك الفترة السيد « كوجيل Cogels » ، سفير بلجيكا في بغداد ، فقال :

« في تمام الساعة الخامسة صباحاً ، استيقظت على أزيز الرصاص . كان القتال مستعراً على الضفة المقابلة من نهر دجلة ، حيث يقع منزل نوري السعيد .

« تناولت المنظار وبدأت أراقب من خلف أحد الأعمدة . كان القائمون بالهجوم على منزل رئيس الوزراء من القوات النظامية . وبعد القاء عدة رمانات يدوية ، اقتحموا الدار ، ثم ما لبثوا أن خرجوا خالي الوفاض ، لأن نوري السعيد كان قد فرَّ في أحد القوارب والتجأ الى دار طبيب من أصدقائه ، حيث بقي متخفياً طوال يومين .

« وبسرعة البرق انقلب الوضع الى ثورة دموية وغضبة شعبية عارمة ، ولم تمر ساعة حتى كانت العائلة المالكة قد ذبحت : الملك والأمير عبد الإله ووالدته وشقيقتا الملك[1] . كما أحرقت السفارة البريطانية وقتل الملحق العسكري فيها ، بينما نجا السفير بجلده في اللحظة الاخيرة واحتجز سائر أفراد السفارة تحت الرقابة المسلحة .

« بعد ذلك بدأت حملة تفتيش واسعة النطاق عن نوري السعيد ، الذي ما لبث أن اكتشف متخفياً في زي امرأة وقتل على الفور » .

في الواقع ، لم يكن عبد الكريم قاسم الممسك الوحيد بزمام الأمور . فعندما حضر الى بغداد «ويليام راوندتري» ، معاون وزير الخارجية والمبعوث الخاص للرئيس أيزنهاور ، قال له عبد الكريم قاسم أنه لا توجد لديه أية نية لتأميم شركة نفط العراق ، وأنه يضمن استمرار انتاج البترول واحترام كافة الالتزامات مع الشركات البترولية .

---

(١) ومن الجدير بالذكر هنا ان جثة عبد الإله ، الذي كان مكروهاً جدا ، ربطت خلف احدى الشاحنات وسحلت عبر شوارع المدينة .

ما كادت شركة نفط العراق تسمع هـذا الكلام المطمئن حتى أوفدت الى بغداد ، في شهر كانون الثاني من عام ١٩٥٩ ، رئيسها « لورد مونكتون Monckton » مع محام دولي لاستئناف المفاوضات العتيدة حول العائدات .

إلا أن سوء التفاهم نشب بسرعة : إذ أن عبد الكريم قاسم كان يتحدث عن مضاعفة الانتاج وإقامة مصاف جديدة ، بينما كان لورد مونكتون يؤكد أنه لا مجال لزيادة الانتاج وأعما لالتكرير دون أن تؤخذ بعين الاعتبار ظروف الاسواق العالميـة .

الحق يقال أن تلك الفترة شهدت فائضاً في الانتاج البترولي : فالامريكيون قد زادوا انتاجهم منذ أزمة السويس ، كما قام السوفييت باغراق الاسواق الاوروبية والآسيوية بالبترول الرخيص الثمن . كذلك كان المستقلون (من أمثال « جيتي » و « أمير أويل ») ينتجون النفط بالوتيرة القصوى دون أي اهتمام بالآخرين . أضف الى ذلك أن شركة نفط العراق كانت ضامنة لنفسها كل ما تريده من النفط الخام في العربية السعودية والكويت وقطر وأبو ظبي والبحرين وغيرها ...

في شباط ، ازداد الخلاف حدة لأن الاخوات السبع أعلنت عن تضامنها مع شركة نفط العراق ، لأن أي تنازل لصالح العراق سيشجع المنتجين الآخرين على المطالبة بالمثل .

لذلك ، وزيادة في الضغط على عبد الكريم قاسم ، قررت شركة نفط العراق تخفيض انتاجها بنسبة ٣٠،٠٪ ، وأعلنت عن عزمها الاكيد على عدم القبول بأية تعديلات للاتفاقيات السابقة .

عندئذ غضب عبد الكريم قاسم وأصر على تعديل اتفاقيات الامتياز بحيث يدخل في مجلس إدارة الشركة في لندن عضو عراقي يكون له حق التصويت ، بالاضافة الى إعطاء العراق ٢٠٪ من حصة الشركة ، وانشاء أسطول عراقي من ناقلات النفط ، وتخزين الغاز في العراق .

وافق « مونكتون » على الطلبين الاخيرين ولكنه رفض الأولين ، فوصلت المباحثات الى طريق مسدود .

★

★ ★

أحدثت مفاوضات بغداد ضجة على الصعيد الدولي : ففي نيويورك ، قررت شركة ستاندارد أويل ، دون إنذار مسبق وفي أوج أزمة فائض الانتاج ، أن تخفض من جانب واحد سعر شراء النفط الخام بمقدار ١٤ سنتاً (أي ٧٫٥٪) ، بينما تجنبت شركة إسّو عكس هذا التخفيض على سعر المبيع في المضخات .

كان هذا في الواقع بمثابة إعلان الحرب على العراق وعلى كافة البلدان العربية . فبالنسبة للعربية السعودية وحدها ، تقلصت العائدات البترولية الى ٣٠ مليون دولار . أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية (فنزويلا والمكسيك) ، فجاء هذا الاجراء ضربة إيقاف لكل توسع اقتصادي .

هنا توجه عبد الله الطريقي ، المدير العام للبترول والمناجم في العربية السعودية ، الى بغداد بصورة مفاجئة ، وأكد لعبد الكريم قاسم تضامن كافة الحكومات العربية معه في موقفه من شركة نفط العراق . كما أعلن الوزير الفنزويلي للنفط ، « جوان بابلوبيريز ألفونسو » ، عن تضامنه أيضاً ، واقترح تشكيل جبهة مشتركة للبلاد المنتجة للبترول .

ولدت من مقابلة الطريقي ــ قاسم فكرة عقد مؤتمر في بغداد لوزراء النفط في العالم العربي . وقد انعقد هذا المؤتمر فعلاً في أيلوم من عام ١٩٦٠ ، حيث ضمّ وزراء كل من العراق ، إيران ، الكويت ، العربية السعودية ، بالاضافة الى الوزير الفنزويلي كمراقب . من هنا انبثقت منظمة البلدان المصدرة للبترول « OPEP »[1] التي رفضت الشركات الاعتراف بها ، والتي سيستمر الحديث عنها مدة طويلة .

---

(١) ويرمز اليها ايضا بلفظة « أوبك » (OPEK) .

ما كاد موقف عبد الكريم قاسم يتعزز على هذا النحو حتى فرر ، في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، إلغاء امتياز شـركة نفـط العراق باستثناء ١٩٣٧ كم٢ ، أي ما يعادل ٠٫٥٠٪ من الامتياز الاصلي •

هاجمت الشركة العراق في محكمة لاهاي ، بينما أنذرت واشنطن ولندن عبد الكريم قاسم بضرورة قبول التحكيم • كما تضامنت الشركات الاخرى مع شركة نفط العراق ، فلم تتقدم أيـة واحدة منها لشراء الامتيازات التـي عرضها العراق من جديد ، بعد أن قام الكارتل العالمي وشركة نفط العراق بتهديد كل من يتقدم بالملاحقة •

وهكذا ستبقى آبار نفط العراق دون استثمار طوال سبع سنوات ، مما أدى الى جرّ هذا البلد الى وضع بائس لم يعرف له مثيـلاً من قبـل • كمـا بدأت أعمال التمرد تنتشر في شتى أنحاء العراق ، بعد أن بلغ التذمر أقصاه • ففي الموصل مثلاً ، عند مطلع شهر آذار من عام ١٩٥٩ ، قمعت احدى هـذه الحركات بمنتهى القسوة والعنف من قبل قوات قاسم • وفي ٧ تشرين الاول (أوكتوبر) من العام نفسه ، قام طالب وطني بعثي ، يدعى صدام حسين ، باطلاق النار على عبد الكريم قاسم ، انتقاماً لضحايا الموصل ، فجرحه دون أن يقتله •

نجح صدام حسين في الفرار ، بعد أن جرح برصاصة في ساقه ، ثم اختبأ لدى بعض الفلاحين الى أن تمكن أخيراً من اجتياز الحدود واللجوء الى دمشق • إلا أنـه ما لبث أن عاد الى العراق مع عدد من رفاقه ، حيـث ساهم في قلب نظام حكم عبد الكريم قاسم ، في يومي ٨ و ٩ شباط (فبراير) من عام ١٩٦٣ ، مع عبد السلام عارف •

وهكذا بدأت امبراطورية الاخوات السبع بالانهيار في جميع أنحاء العالم اعتباراً من عام ١٩٦٠ •

الفصل الخامس

عهد تصفية الحسابات

(١٩٦٠ – ١٩٧٢)

في الخمسينات من هذا القرن ، أدرك العالم الثالث وجوده . ففي مؤتمر باندونغ الذي انعقد من ١٨ – ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٥ ، أدين الاستعمار وطالب المؤتمرون بحق تقرير المصير للشعوب .

كان انتاج البترول في العالم قد ازداد بشكل كبير ، فقفز من ٥٢٥ مليون طن سنة ١٩٥٠ الى ٩٠٠ مليون طن في عام ١٩٥٨[1] ، مما أدى الى انخفاض مستمر للاسعار ، وبالتالي الى الحد من الدخل المالي للبلدان المصدرة للنفط .

في الواقع ، كانت الفروع المحلية للشركات البترولية تكتفي بانتاج النفط الخام فقط ، الذي كانت تبيعه بأسعار زهيدة للشركات الأمهات ، بينما تقوم هذه ببيعه بالسعر العالمي ، أي السعر الامريكي المرتفع . وهكذا كانت هذه الشركات تحقق أرباحاً هائلة في الوقت الذي كان على البلدان المنتجة أن تكتفي بعائدات تافهة من أسعار المبيع المنخفضة التي تحددها الفروع المحلية .

وقد رأينا كيف عمدت شركة إسو (التي أصبحت إيكسون) الى إلقاء النار على البارود عندما قررت تخفيض أسعار النفط الخام مرتين من جانب واحد ، الاولى في شباط (فبراير) من عام ١٩٥٩ ، والثانية في آب (أغسطس) ١٩٦٠ . جاءت هذه القرارات نتيجة تدفق البترول الروسي والليبي والجزائري

---

(١) في الشرق الادنى : من ٦٠ مليون طن سنة ١٩٤٩ الى ٢٦٠ مليون طن سنة ١٩٦٠ .

على الاسواق ، ولكنها وضعت حداً لتطور البلدان المصدرة للنفط بشكل فظ ومفاجيء دون سابق إنذار •

نجم عن ذلك ، كما أسلفنا ، ظهور منظمة (أوبك) في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ ، التي أعلنت عن عزمها على تثبيت الاسعار واستقرارها رغم فائض الانتاج العالمي •

وهكذا حدثت مجابهة بين رجلين : المدير السعودي الطريقي والمدير العام الجديد لشركة إيكسون ، مونرو راثبون M. Rathbone ، الذي كان رجل أعمال على الطريقة الامريكية لا يعرف سوى الربح والاختيار بين « الملاك » الليبرالي الامريكي و « الشيطان » الشيوعي السوفياتي • بالنسبة له ، عقدت موسكو مع « متّي » اتفاقاً لبيع البترول الروسي بسعر يقل ٦٠ سنتاً عن الاسعار المتداولة في الشرق الادنى • لذلك ، وباسم العالم الحر ، يجب المحافظة على الارباح الغربية عن طريق تضييق الخناق على البلدان المنتجة •

كان هذا تفكيراً خاطئاً وشاذاً دون ريب من جانب هذا الرجل الذي تخيل نفسه امبراطوراً غير متوج ، لأن شركة إيكسون كانت عملاقة فعلاً : فهي تمتلك ٣٠٪ من أرامكو ، ٧٪ من الشركة الايرانية المساهمة ، ١١٫٨٧٪ من شركة نفط العراق ، ٣٠٪ من التابلاين ، ١٠٠٪ من (S.O) الدولية ، الخ ••• وهكذا كانت هذه الشركة تستخرج ١٤٪ من مجموع الانتاج العالمي في ١٧ بلداً (١١٦ مليون طن) ، وتقوم بتصفية ١٥٪ من النفط الخام العالمي في ٢٣ بلداً ، الخ •••

لذلك لم يشأ هذا الدكتاتور أن يصغي لنصائح الاعتدال التي قدمها له « هاوارد بيج H. Page » ، ممثله في لندن ، الذي كان مع ذلك قد خاض « الحرب » في ايران ضد مصدّق ومتّي •

أما الشخص الآخر ، عبد الله الطريقي (المولود في عام ١٩١٩) ، فهو طالب سابق في جامعات القاهرة وتكساس ، وعالم جيولوجي قدير ومتحمس ،

خجول في حياته الخاصة ولطيف المعشر • إلا أنــه خرج من احتكاكه بالامريكيين بانطباع سيء بصورة عامة •

في ٢٠ تشرين الاول (أوكتوبر) ١٩٦٠ ، عقد في بيروت مؤتمر كبير حول النفط العربي ، كان فيــه الطريقي الخطيب الاكثر حماساً وإقناعاً : حيــث برهن بالارقام على الارباح الخيالية التي تجنيها الشركات الكبرى ، كما ركز هجومه على شركة أرامكو •

حاول ممثلو الشركات في بيروت الرد بكافة الوسائط ، واستخدموا كل ما في جعبتهم من حجج لكي يبطلوا مفعول قنبلة « الأوبيب » (OPEP) ، ولكن « راثبون » كان قد ذهب الى أبعد مما ينبغي ، فانتصر الطريقي وترسخت قواعد « الأوبك » التي تقرر أن يصبح مقرها الدائم في جنيف بميزانية سنوية بلغت ١٥٠٫٠٠٠ جنيه استرليني •

وقد انضم الى هذه المنظمة أعضاء جدد : قطر ، أبو ظبي ، ودبي • وفي عام ١٩٦٢ ، انضمت ليبيــا وأندونيسيا ، ثم الجزائر في عــام ١٩٦٩ ، نيجيريا سنة ١٩٧١ ، الغابون والامارات والاكوادور في عام ١٩٧٤[1] •



يقول « توم بارغر T. Barger » أن الطريقي كان « من كبار المعجبين بعبد الناصر » ، لذلك اعتبر خطراً من قبل الامريكيين • يضاف الى ذلك كراهيته الشديدة لشركة أرامكو وكونه من الاداريين الفعالين وذوي الخبرة والحنكــة والدرايــة •

---

(١) أما شاه ايران ، ففضل البقاء خارجاً ؛ وتابع تقديم النفط الى اسرائيل .

منذ عام ١٩٥٨ ، كان قد قاد بنجاح مفاوضات مطولة مع اليابانيين : من المعروف أن طوكيو كانت منشغلة دائماً بتبعيتها في مجال الطاقة ، والتي تحد كثيراً من استقلاليتها الاقتصادية والسياسية • عند نهاية عام ١٩٥٥ ، أدرك كبار رجال الاعمال اليابانيين ، كما أدركت المصارف الكبرى وشركات التأمين ضرورة العمل على تزويد بلدهم بالبترول ، هذا البلد الذي كان ينتج آنذاك ٣ ملايين سيارة في العام ، بالاضافة الى ١٠ ملايين سيارة خاصة قيد الاستخدام •

صحيح أن البترول ظهر شمالي جزيرة « هونشو » : مليون طن في العام مقابل استهلاك سنوي يبلغ ٢٥٠ مليون طن (أي ضعف الاحتياجات الفرنسية) ، وهذا يعني أن اليابان تظل مع ذلك مرتبطة بالخارج بنسبة ٩٩٪ •

جرت اتصالات مع السوفييت الذين اقترح عليهم « متسوبيشي » المساهمة في استثمار حقول النفط والغاز الطبيعي في سيبيريا ، وبناء خط للانابيب بين « إيركوتسك » و « فلاديفوستوك » • إلا أن هذه كانت مشاريع ذات مدى بعيد ، فاتفق كبار رجال الاعمال اليابانيين على تشكيل الشركة اليابانية للتجارة البترولية برئاسة « تارو ياماشيتا » ، كما فكروا في التنقيب داخل العربية السعودية •

وهكذا توجه ياماشيتا الى جدة لمقابلة الطريقي مع فريق من اليابانيين النشيطين والمتميزين بصبر الجمال •

لفت نظر ياماشيتا ، منذ مدة ، الجزء الساحلي من المنطقة المحايدة الواقعة بين الكويت والمملكة العربية السعودية ، والذي سبق أن أثار لعاب جيتي وفيلييس • لذلك جاء وهو عاقد العزم على أن يقدم أكثر مما سيعرضه المستقلون المنافسون • وهكذا حاصر الطريقي ، ثم توجه الى الرياض لمقابلة الملك سعود وشقيقه الأمير فيصل الذي أصبح رئيساً للوزراء • بعد ذلك أقدم على الخطوة الحاسمة « فاشترى » كمال أدهم ، نسيب الأمير فيصل[1] • أما الثمن فكان كما يلي :

---

(١) نص اتفاق ياماشيتا ـ كمال أدهم في مجلة الصياد الصادرة في بيروت بتاريخ ١٩ آذار ١٩٥٩ (اغلب الظن ان الطريقي تعمد افشاء هذا السر) .

- ٢٪ من الارباح السنوية لكمال أدهم •
- ٢٥٠٫٠٠٠ دولار تدفع له فور توقيع العقد •
- ٧٥٠٫٠٠٠ دولار تدفع لكمال أدهم أيضاً بعد اكتشاف النفط القابل للاستثمار •

لم يستطع الطريقي سوى الرضوخ أمام الأمر الواقع ، فوقع مع ياماشيتا امتيازاً لمدة ستة وأربعين عاماً لقاء ٥٦٪ من الارباح الصافية للعربية السعودية • وقد تعهد ياماشيتا بعدم البيع لأعداء العرب ، وبتخصيص مقعدين في الادارة للسعوديين لهما حق الاشراف على العمل والمراقبة •

بعد هذا توجه ياماشيتا الى الكويت ، حيث حصل من الامير على موافقة لمدة ٤٤ عاماً مقابل ٥٧٪ من الارباح • وما كاد حبر هذه الاتفاقية يجف حتى شكل ياماشيتا الشركة العربية للبترول ، وجنّد الكوادر اليابانية والغربية ، بالاضافة الى الايدي العاملة السعودية والكويتية (وبخاصة من الفلسطينيين) ، كما أحضر من تكساس قاعدة للحفر في الماء رست على مسافة ١٢ كم من الشاطىء •

في ٣ نيسان ١٩٥٨ ، وعلى عمق ٤٥٠ متراً ، ظهر الغاز فجأة أثناء الحفر ، وما كاد يبلغ السطح حتى اشتعل عند تماسه بالمحركات ، ثم انفجر مشعلاً في طريقه قاعدة الحفر • استمرت النار مشتعلة لمدة أحد عشر يوماً ، وهو الوقت اللازم لكي يأتي من تكساس طاقم من المتخصصين الذين أخمدوا النيران وطوقوا الكارثة •

لم ييأس ياماشيتا رغم التنبؤات المتشائمة التي أحاطت به ، بل طلب قاعدة حفر جديدة من تكساس ، واستأنف الحفر على مسافة ١٥ كم من الشاطىء • استمر البحث طويلاً ، ولكن في الاول من كانون الثاني ١٩٦٠ ، ظهر البترول

على عمق ١٥٠٠ م • أعطت هذه البئر ٦٠٠٠ برميل في اليوم • وبعد مضي سنتين ، أصبح لدى اليابانيين ٣٤ بئراً ستعطي في عام ١٩٦٤ حوالي ٢٤٠٫٠٠٠ برميل في اليــوم •



في مطلع الستينات ، كان الوضع قد تطور كثيراً في العربية السعودية • فالملك سعود ، الذي يحكم منذ عام ١٩٥٣ ، برّ بوعوده وأطلق المشاريع الكبرى : سد الطائف ، مطار المدينة ، جر الميــاه الى جدّة ، كهربة الرياض ، ثكنــات الخرج ، بالاضافة الى العديد من المستشفيات الصغيرة والمدارس والقصــور للأسرة المالكة •

أما بالنسبة له ، فقد شيّد خلال أربع سنوات ، وبكلفة ٥٠ مليون دولار ، قصر الرياض الوردي الشهير ، الذي أقيم على مساحة شاسعة ، بحجارة وردية اللون مطعّمة بالفيروز ، والذي يضم قاعة هائلة للاستقبال ، غرفــة طعــام تتسع لأربعمئة شخص ، يضيئها ٣٠٠٠ مصباح كهربائي ، وأجنحة ملكية رائعة تحيط بها الحدائق الهائلة • الى جانب القصر ، توجد ٣٥ فيــلا لحاشية القصر وضيوفــه • في الحقيقة ، إن كلمة « أبّهة » لا تكفي لوصف هذا المجمع الكبير الذي اختلط فيــه الفن الشرقي بالبذخ الغربي القديم فأصبح مزيجاً من قصر فرساي في باريس والتيفولي في كوبنهاغن •

أما الأواني الفضية فمــن سويسرا ، والبورسلين مــن ألمانيا ، والثريات الكريستال من تشيكوسلوفاكيا ، والأثاث الخشبي (الموبيليــا) من بيروت •

كذلك قام الملك سعود ببناء قصر أخضر في جدّة بكلفة ٢٨ مليون دولار ، بالاضافة الى ٢٣ قصراً في كافة أنحاء البلاد •

وغني عن الذكر أن هذه الاعمال الضخمة أدت الى ملء جيوب عـدد لا يستهان به من المتعهدين والوسطاء والسماسرة الذين لا زال بعضهم ينعـم بها حتى اليوم . أضف الى ذلك تخصيص دخل سنوي لكل فرد من أفراد الأسرة المالكة (٣٢٢ أميراً) بلغ ٣٢٠٠٠ دولار ، علاوة على مخصصات الوظيفة ونفقات التمثيل[١] .

في عام ١٩٥٤ ، تسلم الملك سعود ٢٦٠ مليون دولار كعائدات من شركة أرامكو ، وفي عام ١٩٦٠ ، قفز هذا المبلغ الى ٣٥٠ مليون دولار . إلا أن الاموال كانت تصرف دون حساب . فقد قدر ثمن الحلي ، التي قدمت للامبراطورة ثريا (زوجة شاه إيران) بمناسبة تتويجها ، بأكثر من ٩٠٠ر٠٠٠ دولار .

في الحقيقة ، كان التوفير والتقتير يتمان فقط في المجالات التي تحتـاج فعلاً الى البذل : أي أجـور العمال وصغـار الموظفين والمعونات الاجتماعية والمساعدات للاجئين الفلسطينيين (٤٠ر٠٠٠ دولار فقط لأكثر من مليون فلسطيني لاجيء في عام ١٩٥٥ ، أي أقل مما كان يدفعه البلجيكيون والسويديون) .

على مثل هذا المنوال ، وفي نهاية عام ١٩٦١ ، بلغت الديون الخارجية للعربية السعودية ١٢٥٠ ملياراً من الريالات ، والدين الداخلي ٥٠٠ مليون ريال . كما هبط سعر الريال من ٣ر٧٥ للدولار الى ٦ر٢٥ .



---

(١) لا يخفى على القارىء هنا ان الكاتب توخى من هذه التفاصيل وسواها في أماكن أخرى ان يوهم القارىء الغربي بأن أموال البترول العربي تصرف على البذخ والملذات . صحيح أن في هذا الكلام الكثير من الصحة مع الأسف ، ولكن غاية المؤلف هي تأليب الراي العـام الغربي ضد العرب عامة ودون تمييز .
(المترجـم)

لتغطية هذا العجز غير المعقول ، قام العاهل السعودي باستدعاء الدكتور « شاخت Schacht » ، وزير المالية السابق في الرايخ الثالث ، وبعد مباحثات مطولة معه ومع رجل الاعمال اليوناني « سبيروس كابابوديس Capapodis » ، وافق سعود ، في ٢٠ كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٥٤ ، على منح صاحب السفن اليوناني « أوناسيس » احتكار النقل البحري للبترول من العربية السعودية •

كان أوناسيس صديقاً لبول جيتي ، يتبادل معه الصفقات والنساء والبترول • ولد أوناسيس هذا في عام ١٩٠٦ ؛ وقد اشترى سفينته الاولى سنة ١٩٣١ بمبلغ الـ /١٠٠،٠٠٠/ دولار التي أقرضته إياه زوجته البوليفية الاولى ، شقيقة « باتينو » ملك القصدير •

في عام ١٩٣٢ ، اشترى ست سفن للشحن ، مجمدة في ميناء سان ـ لوران ومحجوزة من قبل الحكومة الكندية ، بمبلغ ١٣٥٠٠٠ دولار فقط • لم يكن هناك من يرغب في شرائها في أوج الأزمة العالمية آنذاك • رفع على هذه السفن العلم الارجنتيني ، الأمر الذي سمح له سنة ١٩٣٩ بتأجير أسطوله للمتحاربين •

بعد صفقة العمر هذه كما يقال ، استثمر أرباحه ، تحت أسماء مستعارة مختلفة ، في شراء ٤٧ سفينة ، كما بدأ يتعامل مع الصين الشيوعية بنجاح كبير لأنه دفع ، في عام ١٩٥٤ ، دون أن يطرف له جفن ، غرامة بقيمة سبعة ملايين دولار لمصلحة الضرائب الامريكية لأنه اشترى بالحيلة سلعاً لا يجوز بيعها لغير الامريكيين •

منذ ذلك الحين ، أصبح شغله الشاغل هو البحث عن صفقة كبرى يستخدم فيها أسطوله التجاري • وقد تمكنا من معرفة خبايا هذه الصفقة من أرشيف « محكمة السين » في باريس بعد أن تكشف كل شيء في ٢٠ آذار (مارس) من عام ١٩٥٦ :

عن طريق الخداع والمخاتلة ، تمكن رجل الاعمال اليوناني « كابابوديس »

(الذي مر ذكره آنفاً) من جعل عبد الله السليمان ، وزير مالية ابن سعود ، يعقد مع « أوناسيس » الاتفاق التالي في ٢٠ كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٥٤ :

- تشكيل أسطول للنفط : باسم سعودي وتحت العلم السعودي ، حمولته الدنيا ٥٠٠,٠٠٠ طن ، ورأسماله ٢٥٢ مليون دولار .
- يحتكر هذا الاسطول التصدير البحري للبترول السعودي .
- تدفع العائدات ، وقيمتها ٧٥ فرنكاً فرنسياً على كل طن منقول ، الى الملك سعود .
- تحدث في مدينة جدّة أكاديمية بحرية لتأهيل ٥٠ ضابطاً ومهندساً بحرياً تجارياً في العام .

كان هذا انتصاراً هائلاً لأوناسيس وهزيمة قاسية لشركة أرامكو التي لم ترضخ للأمر الواقع ، بل ذهبت الى حد تهديد الملك سعود بمقاضاته أمام محكمة العدل في لاهاي . عندئذ نشرت الوقائع التالية :

- استلم عبد الله السليمان عن طريق كابابوديس رشوة بقيمة ١٠٠ مليون فرنك فرنسي .
- كما قبض سيد علي رضا ، وزير التجارة ، رشوة أخرى بقيمة ١٢٥ مليون فرنك فرنسي .
- وزع مبلغ ٧٠ مليون فرنك فرنسي على شخصيات سعودية أخرى .
- تلقى علي رضا وعداً بمبلغ ٧٥ مليون فرنك فرنسي تدفع له فور إتمام أول حمولة من البترول .
- أخذ « كابابوديس » وعداً بمبلغ ٢٠٠ مليون فرنك فرنسي عند توقيع العقد .

في الواقع ، كان عبد الله السليمان وعلي رضا الوحيدين اللذين استلما حصتهما . فعندما أراد علي رضا استخدام الوثيقة التي دُوِّنَ فيها الوعد الاضافي لأوناسيس ، فوجىء باختفاء توقيع أوناسيس ، الذي وقع بحبر سري . عندئذٍ أعلم بذلك كابابوديس الذي لاحظ نفس الظاهرة على وثيقته الخاصة أيضاً .

تخلى علي رضا عن رفع دعوى ، ولكن كابابوديس رفع القضية الى محكمة السين في باريس ، فرُدَّت الدعوى لعدم كفاية الأدلة .

أما شركة أرامكو فكانت أكثر عناداً ، فقاطعت مع شريكاتها بترول أوناسيس مما أدى الى عواقب وخيمة جداً بالنسبة لهذا اليوناني وللعرب . وقد ذهب اللوبي البترولي الامريكي أبعد من ذلك : ففي ٥ شباط (فبراير) ١٩٥٤ ، كان أوناسيس يتناول طعام الغداء في المطعم الفرنسي الشهير « كولوني » في نيويورك ، وعندما غصّ المطعم بالزبائن وشغلت كافة الطاولات ، تقدم اثنان من رجال المباحث الامريكية (FBi) قائلين :

— أنت السيد أوناسيس ؟

— نعم ...

— إتبعنا من فضلك .

وعند الخروج ، كان رجال الصحافة والمصورون بانتظارهم وكأنهم أعلموا بقدرة قادر ... في اليوم التالي ، اضطر أوناسيس ، بعد أن ملأت قصته الصفحات الاولى من الصحف اليومية ، لأن يواجه تهمة التلاعب بأسماء مستعارة ، ولأن يدفع كفالة مالية كبيرة لكي يخلى سبيله . عندئذ أدرك اللعبة وفهم التهديد ، فوافق على التخلي عن العقد السعودي .

إلا أنه انتقم لنفسه بعد ذلك بخمسة عشر عاماً : عندما تناول طعام الغداء

في المطعم الفرنسي نفسه ، وعلى الطاولة نفسها ، مع خطيبته الجديدة ، أرملة الرئيس الراحل جون كينيدي •



صحيح أن حادثة أوناسيس قد سُوِّيت ، ولكنها تركت بعض الذيول : على شركة أرامكو أولاً ، التي بدأت تشك في الملك سعود ، وبخاصة في مستشاريه : عبد الله السليمان والطريقي العدوين اللدودين لأرامكو ، وغيرهما من الوزراء الذين يريدون أن يضعوا الملك سعود ، بدلاً من عبد الناصر ، في مكان الصدارة من العالم العربي •

ولعل الدليل على ذلك المؤامرة التي حيكت في سورية في مطلع عام ١٩٥٨ ، والتي كشف النقاب عنها عندما تقدم عبد الحميد السراج ، رئيس المخابرات السورية ، من الرئيس عبد الناصر وفي يده شيك يصرف لحامله بقيمة مليوني ليرة سورية قائلاً : « إن هذا الشيك ، الموقع من قبل الملك سعود ومن حسابه الخاص ، قدم لي من قبل أم خالد ، الزوجة الرابعة الشرعية للعاهل السعودي والسورية الأصل • أما المهمة التي أوكلتها إلي فهي التخلص منك »[١] •

عندئذ قرر عبد الناصر الدعوة الى اجتماع شعبي كبير يعرض فيه الشيك على الجماهير ويدين بذلك الملك المتآمر ويسخر منه •

انعكست أصداء هذا الحادث في الرياض نفسها ، حيث لم يعد هناك شك في أن الملك نفسه هو الذي دبر المؤامرة لأن الشيك كان موقعاً من قبله • وهكذا فقد العاهل السعودي هيبته في نظر العالم كله ، بينما ازدادت شعبية عبد الناصر •

---

(١) في عام ١٩٨٤ ، سألني جنرال سوري : « هل تلقى السراج هذا الشيك من أم خالد أم طلبه منها ؟ »

في الواقع ، تم تعيين سعود ملكاً لأن والده كان قد اختاره خليفة من بعده • إلا أن العجز المالي في الدولة وحادثة السراج جاءتا برهاناً ساطعاً على أنه ليس الأكفأ ، وأن ساعة تغيير الادارة قد دقت •

وفي ٢٤ أيار (مايو) ١٩٥٨ ، تم تعيين شقيقه ، الامير فيصل (المولود عام ١٩٠٥) رئيساً للوزراء ، بمهمة إعادة النظام الى الادارة والامور الى نصابها •

كان فيصل على عكس أخيه : فقد عرف سعود بالتكاسل واللامبالاة والمرح والكرم الى حد البذخ ، بينما كان فيصل ميالاً بطبعه للشدة والتقشف والحرص والتعالي والحزن والتحفظ • كذلك كان لسعود ٤٠ ولداً ، أما فيصل فلم يكن له سوى ثمانية • وكان لسعود عدد كبير من الزوجات والمحظيات ، بينما كان للامير فيصل زوجة واحدة • كانت قصور سعود تفيض بالترف والبذخ في الوقت الذي كان فيصل يسكن داراً متواضعة ولا يستخدم سوى سيارة واحدة • أما وجه الشبه الوحيد بين الاثنين فكان حبهما للصيد بواسطة الصقور •

ولا بد من التنويه أخيراً بأن سعود لم يكن يملك أية خبرة في الاعمال التجارية ، بينما ظل فيصل يعمل للدولة منذ عام ١٩٢٠ ، كما كان وزيراً للخارجية منذ عام ١٩٢٦ • لذلك اكتسب خبرة وحنكة كبيرتين ، وقام بالعديد من الزيارات الدبلوماسية وعرف شخصياً روزفلت وترومان وأيزنهاور ونكسون وكينيدي وستالين وتشرشل وموسوليني وأتاتورك وديغول وغيرهم •

كما كان فيصل يعرف الحرب : ففي عام ١٩٢٠ ، زار ساحة المعركة في « ڤيردان » ؛ وفي عام ١٩٢٥ ، استولى على مكة على رأس قواته ؛ وفي عام ١٩٤٣ ، زار لندن تحت وابل من القصف الشديد •

لذلك كله كان لا بد أن ينجح فيصل في مسك زمام الأمور بيد من حديد ، وأن يفرض النظام ويخلص البلاد من الفوضى • ولكن في ٢١ كانون الاول

(ديسمبر) من عام ١٩٦٠ ، استرد سعود مقاليد السلطة بكاملها من جديد ، فرجعت الفوضى وعاد الترف والتبذير ...

في عام ١٩٥٦ ، ترك حادثة « البريمي » المؤسفة تتطور بالشكل الذي رأيناه ، أما اليوم ، فعليه مواجهة الثورة الجمهورية في اليمن ، والتي دبرها عبد الناصر . لذلك لجأ الى أخيه فيصل الذي قبل ، في ٣١ تشرين الاول (أوكتوبر) ١٩٦٢ ، العودة كرئيس للوزراء ، ولكن بعد أن وضع شروطه هذه المرة : وأولها عزل الطريقي وإبعاده ، خاصة وأنه كان يشك في أفكاره الطليعية وصلاته الوثيقة بعدد من الشبان السعوديين من خريجي الجامعات الاجنبية . أضف الى ذلك أن عداء الطريقي الشديد لشركة أرامكو كان يقف حائلاً أمام استئناف المفاوضات . كما طالب فيصل بوضع برنامج للتقشف يحد بشكل خاص من المخصصات الملكية وتخفيضها الى ٦٠ مليون دولار .

لم يكن أمام الملك من خيار سوى الرضوخ . وهكذا أعلن فيصل ، في ٣ كانون الثاني ١٩٦٣ ، التعبئة العامة في العربية السعودية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة . كانت هذه المبادرة ناجحة لأن موسكو وواشنطن تدخلتا وتوصلتا الى حل وسط للقضية اليمنية .

عندئذ فرض فيصل وزيراً جديداً للنفط ، وهو الشاب أحمد زكي اليماني (المولود سنة ١٩٣٠) ابن أحد القضاة في مكة . يتّسم هذا الشاب بذكاء حاد ، درس القانون في جامعات القاهرة ونيويورك (كولومبيا) وهارفارد . وهو متخصص في الحقوق الخاصة ، عمل مستشاراً قانونياً للحكومة منذ عام ١٩٥٨ ، ثم وزير دولة في عام ١٩٦٠ ، وأخيراً وزيراً للنفط والمعادن في عام ١٩٦٢ .

كان اليماني على نقيض الطريقي : بعيداً عن الانفعال ، ولكنه منفتح دائماً على النقاش والحوار ، دبلوماسي ناعم الاسلوب مع رباطة جأش وولاء مطلق لفيصل ، ناكر لذاته ، متجاوز لمصالحه الشخصية ، حريص على المصلحة

العامة . كان يكسب قضاياه دائماً ولكن على المدى البعيد . لا يضمر العداء لشركة أرامكو ، ولكنه ينوي السيطرة عليها .

وضع اليماني الأمور في نصابها بسرعة مذهلة ، فأوقف الحملة الشعواء على أرامكو ، ولكنه فرض عليها فتح حوار جديد حول إعادة النظر في العائدات في إطار منظمة « الأوبك »[1] . فوجىء زعماء أرامكو بهذا النهج الجديد ، فرفضوا الحوار في البداية ، إلا أن اليماني نجح أخيراً ، بفضل مواهبه الدبلوماسية ، في دفعهم للجلوس على مائدة المفاوضات داخل إطار اللجنة المختصة في « الأوبك » ، دون أن يدركوا أنهم بذلك اعترفوا واقعياً بهذه المنظمة .

عادت المهزلة من جديد في عام ١٩٦٤ : عندما أعلن الملك سعود عن استعداده لاستلام زمام السلطة مرة أخرى في الوقت الذي كان فيه الريال السعودي لا يزال غير مرغوب فيه في الاسواق الاجنبية ، كما ظل العجز في الميزان التجاري يتزايد بصورة مستمرة .

عندئذ أصبح ظهور الأمير فيصل نادراً ، فهل سيستسلم لليأس والقنوط ؟

في ٢٥ تشرين الاول (أوكتوبر) ، اجتمع أمراء الاسرة المالكة في منزل الأمير خالد ، الولد الخامس لابن سعود ، ونائب رئيس مجلس الوزراء ، وقرروا نقل السلطة التنفيذية بكاملها الى الأمير فيصل .

وفي ٢٩ تشرين الاول ، اجتمع العلماء بدورهم عند المفتي الاكبر للمحكمة ، محمد بن ابراهيم الشيخ[2] ، وقرروا نقل السلطة الروحية الى فيصل .

بعد ذلك اجتمع حوالي مئة أمير وخمسة وستون عالماً في قصر الصحراء في الرياض ، وأعلنوا في ٣٠ تشرين الاول تنصيب فيصل ملكاً للعربية السعودية .

---

(٢) كان برميل البترول يباع للعرب بسعر ١٫٤٢ دولار ، ثم يباع للولايات المتحدة بسعر ١٫٧٥ دولار .

(٢) كانت قبيلة المفتي هي نفس القبيلة التي تنتمي اليها والدة فيصل .

وعندما نقل الخبر رسمياً الى الامير فيصل في جدة أصغى بهدوء ثم قال :

ـ هل استنفذتم كافة الوسائل لاقناع الملك أولاً ؟

غادر الوفد جدة الى الرياض لاعلام الملك سعود بالقرار الجديد . فوجىء سعود بهذا الأمر ، فتردد بضعة أيام ثم وافق أمام الأمر الواقع ، ولكنه أعرب عن أمنية واحدة حسب التقاليد : وهي تعيين خالد كولي عهد للملك الجديد .

في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ ، صادق مجلس الوزراء على وثيقتي الأمراء والعلماء .

ما كاد فيصل يبلغ رسمياً في جدة حتى سافر الى الرياض حيث استقبل بحماس شديد . وفي ٤ تشرين الثاني ، أقسم له الجيش والحرس يمين الولاء .

في الايام التالية ، رحل سعود مع حريمه وخدمه الى القاهرة ، المدينة التي تكن له العداء ، بعد أن ضمن له فيصل دخلاً سنوياً قيمته ثلاثة ملايين دولار . وقد بقي في المنفى حتى وافته المنية في ٢٣ شباط ١٩٦٩ .

منذ عام ١٩٦٥ ، كان فيصل قد وضع العربية السعودية على الطريق الصحيح لتصبح دولة حديثة كبرى : فارتفعت ميزانية الزراعة من ٤ر٥ مليون دولار في عام ١٩٥٤ الى ١٠٠ مليون دولار سنة ١٩٦٩ ، كما قفزت ميزانية الثقافة من ٢٫٥٪ (١٩٦٠) الى ٥٫٤٪ من الميزانية العامة (١٩٧٥) ، بينما ارتفعت ميزانية الصحة بنسبة ٤٨٠٪ بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧١ . كما تضمنت خطة التطوير الاقتصادي والاجتماعي تأهيل الكوادر وارسال الطلاب الى الخارج وفق مخصصات بلغت ١٣ر٥٠٠ر٠٠٠ دولار في العام ، علاوة على فتح مناجم الحديد وأفران الصهر التي تنتج ٣٠٠٠٠ طن من الحديد في العام ، واستخراج المياه الجوفية وتنظيم الري ، وتوزيع الاراضي لتأمين ثبات البدو واستقرارهم ، وانتاج

الكهرباء وتوزيعها ، ناهيك عن فتح طرق جديدة (٦٠٠٠ كم) بالاضافة الى الموجودة (٨٠٠٠ كم) ، وتوسيع المرافىء في الدمام وجدة ، وتنظيم الطيران التجاري وتجهيز جيش حديث ، الخ ••••



كان عام ١٩٦٢ حاسماً أيضاً بالنسبة لبترول الصحراء : حيث اضطرت فرنسا ، بعد هزيمتها عسكرياً أمام الثورة الجزائرية ، لأن تخرج من الجزائر التي حصلت على استقلالها • لقد فعلت ذلك بعد سبع سنوات من الحرب الباهظة الثمن بالرجال (٢٤٦١٤ قتيلاً) وبالمال (٥٠ مليار فرنك فرنسي) •

في الفترة الواقعة بين ٢٠ أيار و ١٣ حزيران ١٩٦١ ، عقد المؤتمر الاول في « ايڤيان » لدراسة وقف اطلاق النار ، فأصرّ الفرنسيون على بقاء الصحراء فرنسية ، بينما تمسك الجزائريون بها واعتبروها جزءاً لا يتجزأ من الارض الجزائرية ، ففشلت المحادثات •

استؤنفت المحادثات بصورة سرية في إيڤيان بتاريخ ١٠ شباط ، وانتهت في ١٨ آذار باتفاقية ايفيان الشهيرة التي ينص البند السادس منها على ما يلي :

« تحتفظ فرنسا بحقوقها المكتسبة في الصحراء ••• في المستقبل ، ومع المحافظة على الحقوق الفرنسية ، تعطى الافضلية للشركات الفرنسية عند توزيع امتيازات جديدة للتنقيب والاستثمار طوال السنوات الست التي تعقب ولادة الجزائر الجديدة »[1] •

كما تم الاتفاق آنذاك على احداث جهاز فني فرنسي ــ جزائري للاشراف على التنفيذ ، ولكن الذي حدث في الواقع أن الصحراء أصبحت فعلاً جزءاً

(١) الجريدة الرسمية ، ٢٠ آذار ١٩٦٢ .

من الارض الجزائرية دون أي مقابل : ففي ٢٩ تموز ١٩٦٥ ، تم التوقيع على اتفاقية تكميلية في الجزائر العاصمة ، ألغيت بموجبها الاجراءات الواردة آنفاً في البند السادس من اتفاقية ايفيان ، ثم ألغي النص بكامله عند تأميم النفط في ٢٤ شباط ١٩٧١ .



أثار بترول الصحراء الجزائرية الكثير من الأطماع ، وبخاصة أطماع الشركات الامريكية مثل جيتي ، إنديانا (S.O) ، كالتكس ، موبيل ، إسو ، بالاضافة الى أطماع ملك البترول الايطالي « إنريكو متّي » الذي توجته انتصاراته في إيران والكويت والعربية السعودية كما أسلفنا .

أثناء أزمة السويس ، ابتسم « متّي » لعبد الناصر الذي كان في أوج ثورته على الانكليز والفرنسيين ، فحصل بالمقابل على نصف بترول سيناء : مليون طن في العام ترسل الى ايطاليا .

كما اتفق مع ملك المغرب على أن يقوم على نفقته بالتنقيب عن النفط في البلاد ، كما فعل الشيء نفسه مع رئيس الجمهورية التركية وزعماء الصومال ، ثم حام حول الليبيين والعراقيين ووجد نقاط اتصال مع الصين ونيجيريا .

وبعد تقربه من بورقيبة في تونس ، حيث عثر على قليل من النفط (استخرج في عام ١٩٧٠ أربعة ملايين طن سنوياً) ، تمكن بواسطته من الاتصال مع قادة الثورة الجزائرية . كما توصل ، منذ شهر تشرين الاول ١٩٦٠ ، الى عقد اتفاق في موسكو مع كوسيغين ، يورد بموجبه الاتحاد السوفياتي الى شركة (ENi) ١٢ مليون طن من البترول بسعر زهيد (١٫١٥ دولار للبرميل) ، بينما كان السعر العالمي ٢٫٥٠ دولار ، مما أدى الى تغطية ١٦٪ من السوق الايطالية .

بعد أن حقق « متّي » أرباحاً طائلة نتيجة إعادة بيع البترول السوفياتي ، أطلق مشروع بناء خط للانابيب بين ايطاليا وألمانيا سيسمح بسرعة نقل البترول السوفياتي ومنافسة الكارتل العالمي . كما بدأ يتحدث عن اتصالات مع غانا والباكستان والهند والارجنتين وتشيلي وتقديم عروض على أساس ٧٥/٢٥ .

اعترض على ذلك حلف شمالي الاطلسي والسوق الاوروبية المشتركة ، ولكن متّي لم يلتفت الى مثل هذه الاعتراضات ، ولم يخف أطماعه في البترول الجزائري ولم يتردد في بدء المفاوضات مع قادة الثورة الجزائرية .

بدأت رسائل التهديد بالموت تتراكم فوق مكتبه ... وفي أحد الايام من شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢ ، عندما بلغت الحرب الجزائرية مرحلتها النهائية الدرامية ، تلقى رسالة بتوقيع « منظمة الجيش السري » (OAS) تقول : « لقد حكم عليك بالموت » .

وفي يوم السبت الواقع في ٢٧ تشرين الاول من عام ١٩٦٢ ، تحطمت طائرة « متّي » على مسافة ١٠ كم من مدرج مطار ميلانو في جو من الضباب الكثيف . فهل جاء ذلك نتيجة حادثة طبيعية أم تخريب ؟ تعددت الفرضيات هنا بدون نتيجة . ولكن البعض تحدث عن عملية تخريبية خططت لها المخابرات المركزية الامريكية لصالح الأخوات السبع ونفذتها منظمة الجيش السري الفرنسية المتطرفة .

كذلك تحدث آخرون عن هدنة ومصالحة بين متّي والأخوات السبع : حيث كان من المتوقع أن يتوجه الى الولايات المتحدة ، كما كانت شركة إيكسون على استعداد لبيعه النفط بسعر خاص مقابل تنازلات يتفق عليها . وقيل أيضاً أنه كان سيقابل الرئيس كينيدي ويتسلم شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة ستانفورد .

هل كان هذا صحيحاً أم لا ؟ المعروف أن البيت الابيض نفى ذلك ، كما نفته شركة إيكسون . والمؤكد أنه بعد وفاة متي ، اتفقت شركة (ENI)

معَ إيكسون (١٩٦٣) ، ثم مع غولف (١٩٦٤) ، وأنها قامت ببناء خط الانابيب بين جنوه وإنغولستاد بالتعاون مع إسو ، شـل ، BP ، موبيل ، تكساكو وست شركات صغيرة أخرى في عام ١٩٦٥ . كذلك تخلت (ENI) لشركة إسو عن فرعها الانكليزي والتزمت إسو ، لمدة عشرين عاماً ، بأن تقدم لشركة (ENi) ثلاثة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي الليبي (١٩٦٥) ...



في عام ١٩٦٢ ، لم تعد المعركة ايطالية ـ أمريكية ، بل أصبحت عالميـة ، وبخاصة عندما قررت منظمة « الأوبك » الانتقال من الدفاع الى الهجوم « بسلاح النفط » : بينما كان أصحاب الشركات الكبرى يفرضون قانونهم ، قـررت فنزويلا ، في عام ١٩٤٣ ، تقليص مدة امتيازات التنقيـب عن البترول الى ثلاث سنوات . وبعد ذلك بخمس سنوات ، في عام ١٩٤٨ ، حددت الحكومة توزيع الارباح بنسبة ٥٠/٥٠ .

وفي عام ١٩٥٠ ، انتقلت العربية السعودية بدورها الى نسبة ٥٠/٥٠ ، الأمر الذي أفسح المجال تدريجياً الى تطبيق هذا المبدأ في كافـة البلدان المنتجة للبترول .

بعد مناورات عديدة قام بها المستقلون في الشرق الادنى وأمريكا اللاتينية ، وبخاصة في فنزويلا ، وجه متّي وشركة (ENI) ، في عام ١٩٥٧ ، ضربة كبرى في إيران : عندما أعلن عن استعداده لزيادة أرباح إيران بنسبة ٧٥/٢٥ . عندئذ حاول الكثيرون من المستقلين أن يحذوا حذو متـي ، وبخاصة اليابانيون .

في نهاية الخمسينات ، أصبحت الولايات المتحدة البلـد الاول المستورد للبترول . وفي نهاية آذار من عام ١٩٥٩ ، قرر الرئيس أيزنهاور ، لحماية صغار

المنتجين الامريكيين العاملين للولايات المتحدة وحدها ، وضع حد لحرية الاستيراد وتقنينه(١) .

أدى كل هذا الى تخفيض الاسعار الدولية ، والى إدراك البلدان المصدرة لمدى قوتها : فقد كانت العربية السعودية والكويت والعراق تؤمن ٤٠٪ من الصادرات ، كما كانت تؤمن ٩٠٪ مع فنزويلا وإيران .

ثم جاء المستقلون ، الذين كانوا مستعدين لأية تنازلات لصالح البلدان المنتجة ، فكسروا أسعار المبيع لتصريف منتجاتهم . إلا أن الشركات الكبرى ردّت على ذلك ، في شهر آب (أغسطس) من عام ١٩٦٠ ، فخفضت من جديد أسعار الشراء .

عندئذ ولدت منظمة الأوبك التي وجدت نفسها بسرعة أمام مسألة شبه مستحيلة الحل : وهي الموازنة بين العائدات البترولية والديون الهائلة التي تراكمت على البلدان الاعضاء ، والتي زادتها خطورةً وحدةً خطط التحديث المفرطة .



في ٢٢ أيار ١٩٦٧ ، أغلق عبد الناصر خليج العقبة في وجه السفن الاسرائيلية ، فجاء الرد سريعاً في ٥ حزيران ، عندما هاجمت اسرائيل المطارات المصرية ودمرت ٣٠٠ طائرة جاثمة على الارض بالاضافة الى ٢٠ محطة رادار . وبعد ذلك بثلاثة أيام ، دمر الجيش الاسرائيلي ٧٠٠ دبابة مصرية ، ثم وصل الى الضفة الشرقية لقناة السويس .

---

(١) كان هناك ١٠٫٠٠٠ شركة بترولية في الولايات المتحدة ، ولكن عشر شركات فقط هي التي تتقاسم فيما بينها ثلاثة ارباع السوق .

هنا أطلق عبد الناصر نداءه الشهير لفرض حظر على تصدير النفط الى اسرائيل والبلدان المؤيدة لها ، فجاء الرد إيجابياً من قبل منظمة الاوبك .

إلا أن أرباب الشركات البترولية الكبرى وجدوا الرد المناسب فضاعفوا الانتاج في البلدان غير العربية . ومما ساعد على ذلك الموقف المنفرد لشاه إيران الذي كان يحلم بتعزيز امبراطوريته بالاسلحة والدولارات الامريكية، وبأن يصبح «شرطي المرور» في الخليج . لذلك رفض المساهمة في الحظر العربي ، ولم يتردد في تموين البلدين الموضوعين في القائمة السوداء : اسرائيل وأفريقيا الجنوبية .

ويلاحظ أن الشاه ظل حتى سقوطه أميناً على تكتيكه : وهو زيادة أسعار النفط الخام باستمرار .

بعد ذلك بفترة وجيزة ، بدأت الدول المنتجة للنفط تدرك مدى الضرر الذي ألحقه الحظر باقتصادها ، فعمدت الى التراجع عنه تدريجياً . في ٢٩ آب ١٩٦٧ ، اجتمع العرب في الخرطوم ، حيث لاحظوا فشل الحظر . وفي ١٣ تشرين الاول ، استأنفت شركة أرامكو انتاجها المعتاد . وفي نهاية تشرين الاول ، استأنفت الكويت انتاجها بعد أن كانت تخسر مليونـا من الدولارات في اليوم . بقي العراق وحده صامداً ، ولم يستأنف البيع كالمعتاد إلا في شهر تموز من عام ١٩٦٨ .

استرضاءً لمصر ، وفي نهاية ١٩٦٨ ، دفعت العربية السعودية والكويت وليبيا لعبد الناصر وحليفه الملك حسين مبلغ ٣٧٨ مليون دولار . ثم عمدت الدول العربية المنتجة للبترول الى تشكيل منظمة « الأوابب » (OAPEP) ، أي منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول ، لوضع خطة مشتركة يمكن الدفاع عنها مستقبلاً .



لعل من المبالغ فيه أن نرثي لحالة هؤلاء المنتجين للبترول ، لأن ثروتهم تزايدت باستمرار : أكثر من ١٠٠ مليار دولار في العام .

إن العديد من هذه البلدان يتساءل عما سيحل به عندما ينفذ النفط ، ويسعى جاهدا لتنويع موارد دخله .

أقامت العربية السعودية أربعة مرافىء ، ٤٠٫٠٠٠ كم من الطرق ، ٧ جامعات ، ١٢ مصنعاً لتحلية مياه البحر الاحمر والخليج ، تنتج ٢٫٢ مليار لتر من الميـاه الصالحة للشرب يومياً ، تنقلها الانابيب حتى مسافة ٥٫٠٠٠ كم عبر الصحراء .

كما يحق لكل مواطن سعودي أن يحصل على قطعة أرض مع قرض بدون فوائد بقيمة ٧٥٪ من مجموع كلفة الدار التي يزمع إنشاءها . أما القـروض الممنوحة لإقامة المصانع فبلغت ٦٠٪ من سعر الكلفة .

إلا أن أخطر ما في الأمر هو سباق التسلح :

فميزانية التسليح في إيران بتصاعد مستمر : ٨٫٥ مليون دولار سنة ١٩٦٠ ، ١٥٦ مليون دولار سنة ١٩٦٨ ، ٢ مليار اعتبارا من عام ١٩٧٣ . ويمكن أن نقول الشيء نفسه بالنسبة للعراق والعربية السعودية .

أما الاحتياطات فتوضع أحياناً في مشاريع ومؤسسات غربية : ١٤٫٤٪ من رأسمال « داملر — بنز » و ١٠٪ من فولكسفاغن للكويت ، ١٣٪ من شركـة الخطوط الجوية الامريكية (بان أميريكان) و ٢٥٫٠٤٪ من كروب (Krupp) لإيران ، و ١٣٫٦٥ من فيات لليبيـا . كما كانت كميات هائلة من فائض أموال العائدات البترولية (حوالي ٣٠ ملياراً في العام) توزع كما يلي : الربـع في الولايات المتحدة ، العشر في بريطانيا ، ومثله في كل من أوروبا الغربية والعالم الثالث .

ولكن ، هل يمكن القول أن البلدان المنتجة تعيش أفضل مما كانت عليـه

قبل الارتفاع المفاجيء للاسعار ؟ لنأخذ مثالاً على ذلك مدينة « كاراكاس » ، عاصمة فنزويلا .

تعتبر هذه المدينة التي تضم ٢٫٥ مليون نسمة ، أي ١٩٪ من مجموع عدد سكان البلد كله ، حالة من حالات التمدين السريع والمثير للقلق بالتالي .

ان فنزويلا هي البلد الخامس من منتجي النفط الخام في العالم ، وأول مصدّر للبترول المصفّى . تمثل هذه الصادرات البترولية ٩٥٪ من مجموع الصادرات العامة و ٣٣٪ من إجمالي الناتج الوطني . وهذا يعني أن وضعاً كهذا لا يعود بالفائدة إلا على نخبة مختارة . فهذا البلد هو أول مستهلك للشمبانيا في العالم ، بينما يعاني ٧٠٪ من السكان من الفقر المدقع وسوء التغذية .

في العاصمة كاراكاس ، نجد الابنية الفخمة محاطة بالاكواخ المكتظة بالعاطلين عن العمل والبؤساء . أما عدد الاغنياء فيتزايد بشكل أبطأ من تزايد الفقراء . وهكذا فان ٥٪ من المميزين يتقاسمون فيما بينهم ٣٨٪ من الدخل القومي ، بينما لا يخص المواطنين المعدمين سوى ٥٪ من هذا الدخل .

فالعائلة الفلاحية الفقيرة هناك ذات دخل سنوي لا يتجاوز ٥٠٠ بوليفار (= ١١٧ دولارا) ، بينما يتقاضى الكادر المتوسط في المدينة ٧٠٫٠٠٠ بوليفار (= ١٦٥٠٠ دولار) في العام .

أضف الى ذلك أن القاصرين من الفتيان والفتيات هم الاغلبية بالنسبة لعدد السكان : ٧٩ بالغاً يجدون أنفسهم ملزمين باعالة ١٠٠ قاصر .

تعتبر كاراكاس مدينة مفعمة بالنشاط العجيب : فالابنية الحديثة تسحق القديمة ذات الطراز الباروكي الاسباني التي أصبحت نادرة . ويباع لتر البنزين بـ ٣٠ سنتيماً فرنسياً ، الأمر الذي يفسر الارتال المتواصلة من السيارات التي تتزاحم على طرقات المدينة ، حيث يركب الاغنياء السيارات الامريكية الفارهة ،

وصغار المستخدمين « السرفيس » ، بينما يتكدس الفقراء في الباصات المكتظة .

ولعل أخطر ما في الأمر أن الاقتصاد كله مركز حول البترول ، بينما تظل النشاطات الاخرى مجرد خدمات ، وكأن أحـداً لا يفكر في عام ٢٠٠٠ ، عندما لن يعود هناك نقطة من البترول في البلاد .



من ذيول حرب الايام الستة المباشرة الاطاحة بالملك إدريس في ليبيـا ، حيث ظهر الضابط الشاب معمر القذافي ، المولود سنة ١٩٤٢ في خيمة بدوية ، والذي كان يكن للرئيس عبد الناصر إعجاباً بلا حدود . لذلك تابع تطور أعماله باهتمام بالغ ، منذ تأميم قناة السويس ، ولم يجد تفسيراً لعدم تضامن الملك إدريـس مع « الريّس » في مواجهة العدوان الاسرائيلي ، أو لرفضه المشاركة في الحظر البترولي العربي[1] .

عندئذ هب القذافي مع عدد من أصدقائه الضباط ، فشكلوا سراً مجلسـاً لقيادة الثورة ، بعد أن هزّ وجدانهم الفساد والتبذير ورؤية عائدات بترولهم تذهب الى جيوب الموسرين وأرباب النفط من أصحاب الشركات الكبرى .

قام القذافي مع صديقه جلود بتحديد اليوم (ي) في ٢١ آذار ١٩٦٩ . إلا أن وصول المطربة المصرية الشهيرة أم كلثوم المفاجىء الى بنغازي لاحيـاء حفلة في ذلك اليوم نفسه ، قلب الخطة رأساً على عقب .

---

(١) ربما كان العجز عن ايجاد هذا التفسير هو في ذهن المؤلف نفسه . اما القذافي ، فكان يدرك جيدا ، كما يدرك كل مواطن ليبي ، ان التفسير الوحيد هو العمالة .

(المترجـم)

كان الاثنان في زيارة لأهل القذافي في مضاربهم ، وأثناء العودة انقلبت السيارة وحملت الرياح خطة الانقلاب . إلا أن انقاذهما من قبل عسكريين أصدقاء سمح بتجنب كارثة وبانتظار الفرصة المناسبة في وقت لاحق .

وأثناء سفر الملك ، في الاول من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩ ، تمكن القذافي من الاستيلاء على السلطة دون إراقة دماء .

كان أول عمل قام به ، بعد ترفيع نفسه الى رتبة عقيد ، هو إغلاق البارات ومنع المشروبات الكحولية . وبعد بضعة أشهر ، طلب من سلاح الطيران الامريكي مغادرة قاعدة « ويلوس فيلد » ، كما طلب من الانكليز الانسحاب من مرفأي طبرق وبنغازي ، فنفذ الطلب دون أي اعتراض .

ما كاد الأمر يستتب في يد القذافي حتى بدأ بالبترول . في الواقع ، كانت طموحاته أخلاقية وأيديولوجية ودينية ، مضادة للاستعمار والشيوعية . وهكذا تبنى لهجة المرشد والواعظ .

تحدث في البداية عن الحد من إنتاج البترول بنسبة ٤٠٪ لحماية احتياطاته ، ثم عن ضرورة زيادة العائدات ، خاصةً وأن البترول الليبي خفيف ويمتاز عن سواه . منذ إغلاق قناة السويس ، بدأت الشركات تفضل التزود من ليبيا لقصر المسافة .

ثم دخل عامل جديد له وزنه في الحسبان ليعزز مطالب القذافي : ففي ٣ أيار ١٩٧٠ ، توقف العمل في التابلاين الذي يجلب البترول من العربية السعودية الى البحر المتوسط ، نتيجة حادث ، مما شكل خسارة تقدر بـ ٢٥ مليون طن في العام بالنسبة للمصافي الاوروبية . كان بامكان دول الخليج وحدها تعويض هذا النقص ، ولكن كان لا بد لذلك من الدوران حول أفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح .

آنذاك ، كانت الناقلات البترولية العملاقة لا تزال رهن البناء منذ عام ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩ (وحمولتها تتراوح بين ١٠٠٫٠٠٠ حتى ٥٠٠٫٠٠٠ طن) ، ولن تنزل الى البحر إلا في عام ١٩٧١ ــ ١٩٧٢ . لذلك لم يكن النقل لمسافة ٧٥٠٠ كم اضافية مجدياً بناقلات من حمولة ٣٠٫٠٠٠ طن ، كما ارتفعت أجور الناقلات بشكل كبير .

ولكن هل ستطبق أوروبا اختبار القوة على القذافي ؟

في الحقيقة ، لم يكتف الامريكيون برفض تعويض الـ ٢٥ مليون طن الناقصة منذ توقف استخدام التابلاين ، بل عمدوا من جانبهم الى زيادة وارداتهم . أما الاوروبيون ، فقد زادوا من مناقشاتهم الافلاطيونية حول هذه المسألة ، دون أن يتوصلوا الى وضع سياسة مشتركة في مجال الطاقة .

في الوقت نفسه ، كان الخبراء يؤكدون على أن احتياطات النفط تتناقص بشكل واضح في الحقول العالمية ، مما ينذر بقرب نفاذها خلال السنوات الخمسين القادمة .

وفي حزيران من عام ١٩٧٠ ، استقبل القذافي « معبوده » عبد الناصر استقبال الفاتحين في بنغازي . إلا أن « الريّس » ، الذي حقق آنذاك واحداً من أهم مشاريعه بمساعدة السوفييت ، وهو سد أسوان ، كان قد بدأ يعاني من مرض السكوي الذي سيودي بحياته في ٢٨ أيلول ، وهو لم يتجاوز بعد الثانية والخمسين من العمر . هناك ، وأمام الجماهير الليبية المتحمسة ، ألقى عبد الناصر خطاباً اختتمه كما يلي :

« سوف أترككم غداً ...

« إنني أشعر بأن الأمة العربية ممثلة فيكم ، وأقول لكم اليوم :

« إن أخي معمر القذافي هو المؤتمن على القومية العربية والثورة العربية

والوحدة العربية • إخواني الأعزاء ، ليحفظكم الله ذخراً لازدهار العالم العربي ! » •

منذ ذلك الحين ، سيسير القذافي على هذا الخط ويحلم « باشتراكية اسلامية تنبعث من واقع الأمة ، وتستند الى تعاليم القرآن ، بعيداً عن الرأسمالية المستغلة والشيوعية الكلّيانية » •

كان للقذافي ، باعتباره رجلاً عسكرياً ، حس استراتيجي وتكتيكي • لذلك سيقضي على خصومه الواحد تلو الآخر ، وبدلاً من التوجه نحو الأقوى ، أي شركة إيكسون ، تصدى أولاً للشركة المستقلة ، « أوكسي » (Occidental of California) .

كان الهدف هنا هو ٦٨٠٠٠٠ برميل من النفط في اليوم • في الحقيقة ، كانت شركة (أوكسي) هذه تمتلك مصافيها الخاصة وشبكات توزيعها في أوروبا • كما كانت أسهل الشركات تعرضاً للاصابة لأنها ساهمت بقسط وافر في إفساد الموظفين الليبيين في عهد الملك المخلوع ، واستثمرت في البلاد ٤٥٠ مليون دولار لتوسيع منشآتها ، ولأنها الوحيدة التي لا تعتمد إلا على النفط الليبي الخام كمورد وحيد •

انتقل القذافي الى الهجوم في حزيران من عام ١٩٧٠ ، فطالب (أوكسي) بتخفيض انتاجها من ٦٨٠٫٠٠٠ برميل في اليوم الى ٥٠٠٫٠٠٠ •

عندئذ ظهر على المسرح زعيم شركة (أوكسي) ، الدكتور « أرمان هامر A. Hammer » ، المولود سنة ١٩٠٠ ، وحفيد رجل روسي هاجر الى الولايات المتحدة ، وابن صانع منتجات صيدلانية ، هو الدكتور « يوليوس هامر » ، أحد مؤسسي الحزب الشيوعي الامريكي • وقد كان « أرمان » نفسه طبيباً يتحدث الانكليزية والروسية بطلاقة •

منذ عام ١٩٢١ ، توجه « أرمان » الى روسيا للاعتناء بضحايا التيفوس ، حيث قابل لينين الذي قال له : « نحن لسنا بحاجة الى أطباء ، بل الى رجال أعمال . » وكان آنذاك قد أقام شبكة لتهريب الألماس الروسي المستورد من الولايات المتحدة ، مؤمناً بذلك القطع النادر للدولة السوفياتية التي كانت في أمس الحاجة الى هذا القطع بعد أن جمدت الاموال الروسية في المصارف الامريكية .

في عام ١٩٢٢ ، ورث مليوناً من الدولارات قدمها كقرض للسوفييت لكي يشتروا بها القمح من الولايات المتحدة ، ثم استردها على شكل أنواع فاخرة من الفرو واللوحات الفنية ، بالاضافة الى بترول روسي باعه للألمان .

اعترافاً بالجميل ، قدم له السوفييت منجماً من الأميانت ، كما اعتبروه الممثل التجاري الوحيد لأرباب الصناعة الامريكيين الذين يريدون القيام باستثمارات في روسيا السوفياتية . حتى عام ١٩٣٢ ، توصل الدكتور أرمان هامر الى إقناع ٣٨ رأسمالياً أمريكياً ، منهم هنري فورد ، بالتوقيع على ١١٤ عقداً هاماً مع السوفييت . أما أرباحه ، فقد استثمرها في مشاريع تجارية أمريكية مختلفة حققت له رباحاً هائلة .

بعد الحرب العالمية الثانية ، أصبح الصديق المقرب لخروتشوف ، ثم لبريجنيف ، الذي قدم له شقة فخمة في موسكو .

ومن الجدير بالذكر هنا أنه ظل ينوع نشاطاته باستمرار ، ويقطع في العام ٦٠٠ر٠٠٠ كم على متن طائرته البوينغ ٧٢٧ ؛ وفي هذا الاطار ، قام سنة ١٩٥٧ بشراء شركة بترولية صغيرة مستقلة ، هي « أوكسي » الكاليفورنية [١] . وبعد دراسة

(١) مجموع مبيعاتها في عام ١٩٥٦ : ٨٠٠ر٠٠٠ دولار ؛ وفي عام ١٩٨٢ : ١٥ مليار دولار .

الارض في ليبيـا ، توصل الماكر الثري هامر الى شراء وزير البترول الليبـي فؤاد قبازي ، والى تعيين ممثله في ليبيـا ، طاهر عقبي ، وزيراً للعمل .

بفضل هذين الرجلين ، انتزع في عام ١٩٦٤ الامتيازين (١٠٢) و (١٠٣) اللذين دراً عليه أموالاً طائلة .

وهكذا أراد القذافي تقليص انتاج شركة (أوكسي) هذه الى الثلث كمـا أسلفنا . إلا أن الدكتور هامر توجه فوراً الى نيويورك ، مقر شركة إيكسون ، عدوته اللدودة من بين الأخوات السبع الكبرى .

استقبله هناك مدير الشركة العام كينيت جاميسون K. Jamieson ، فبادره هامر قائلاً :

— هل تستطيع بيعي النفط الخام من مصدر آخر ؟

— نعم ، ولكن بسعر المبيع العادي .

— لم تفهمني كما يبدو . إنني أطلب منك مساعدتي في التصدي للابتزاز الليبي ، وفي هذا مصلحة لكافة أرباب البترول .

— إذا كان قصدك الحصول على النفط الخام بسعر التكلفة ، فان جوابي عليك بالنفي .

عندئذ قرر هامر مجابهة الليبيين مباشرة ، فاستقل طائرته وتوجه الى باريس في شهر آب ، حيـث أقام مقره المؤقت . وقد ظل طيلة أسابيع يذهب صباح كل يوم الى طرابلس ثم يعود منها مساءً لكي يضمن لنفسه نوماً هادئاً .

كان محاوره في المباحثات الرائد عبد السلام جلود ، الساعد الأيمن للقذافي في المجلس الوطني لقيادة الثورة ، والذي رفض أن يحيد عن خطة رئيسه قيد أنمـلة .

بدأ جلود الحديث باعلام هامر أن صديقه وزير النفط السابق قبازي قد أودع السجن في طرابلس ، وأن محاكمته ستبدأ في القريب العاجل .

إلا أن الثري الامريكي كان يعرف أن القذافي لا يستطيع الاستغناء عن عائدات البترول لتنفيذ برنامج الثورة ، فحاول العزف على هذا الوتر بالذات .

استمرت المباحثات أسبوعاً كاملاً ، أعلن جلود في نهايته أن الجيش سيحتل ممتلكات « أوكسي » ويفرض بالقوة تقليص الانتاج الى ۳۰٪ .

هنا لم يجد هامر بدأ من الخضوع والموافقة على الحل الوسط التالي :

- زيادة سعر البرميل بمقدار ۳۰ سنت + ۲ سنت في العام حتى سنة ۱۹۷۵ .
- زيادة الضريبة الليبية من ٥٠ — ٥٨٪ .

في ١٤ أيلول ، عاد هامر الى باريس ليعلن عن هذا الاتفاق ، فعمد أصحاب شركة « الواحة » (Oasis) [١] ، في الاول من تشرين الاول ، الى توقيع اتفاق مماثل في طرابلس . وهذا يعني أن سعر البترول الليبي قفز من ٢٫٢١ دولار الى ٢٫٥٣ ، أي بزيادة ١٧٫٩٪ . ولا بد من التنويه هنا بأن نوعيته هي أفضل من سواه في سوق المنافسة .

في نيويورك ، لجأ جاميسون الى محام دولي ذي شهرة واسعة ، وهو « جون ج. ماك كلوي J. J. Mac Cloy »[٢] . كانت لهذا العجوز ، الذي

---

(١) كانت هذه الشركة جزءا من « شل ليبيا » مع ثلاثة مستقلين : كونتينانتال ، ماراتون واميراداهس . ويبلغ انتاجها ضعف انتاج أوكسي . كانت أوكسي+ الواحة تشكلان أكثر من نصف الانتاج الليبي ، كما كان توزيع الواحة في اوروبا يتم عن طريق « جت » في المملكة المتحدة ، « سيكا » في بلجيكا ، « سوبي » في المانيا .

(٢) في عام ١٩٤٤ ، كان قد ساهم في اعداد خطط احتلال المانيا . وبعد ان اصبح معاوناً لوزير الدفاع ، عين في عام ١٩٤٥ مديراً ادارياً مدنياً في المنطقة الامريكية من المانيا المحتلة ، ثم مفوضاً سامياً . كما كان احد واضعي خطة مارشال ، ثم مديرا للمصرف العالمي ، واخيرا مديرا لمصرف « شايزمانهاتن » قبل أن يعود الى مكتبه للمحاماة .

يبلغ الثانية والسبعين من العمر ، خبرة عظيمة في عالم الاعمال التجارية البترولية بشكل خاص • فقد عرف كافة الرؤساء ، من روزفلت الى كينيدي ، ونصحهم دائماً بالاعتدال • لذلك فضل المشورة قبل اتخاذ أي إجراء ، فاستمزج رأي الأخوات الأمريكيات الاخرى : غولف ، موبيل ، سوكال ، تكساكو ، ثم أخذ رأي الأختين البريطانيتين : شل و BP •

كان رئيس شركة شل ، السير دافيد بارن D. Barren ، الاكثر تشدداً : لا مجال لأي تنازل أمام الليبيين • ثم حذا حذوه رئيس BP ، السير إيريك درايك E. Drake • ما كاد القذافي يعلم بموقف شركة شل هذا حتى أوعز بتجميد مصالحها في « الواحة » •

أراد رئيس شركة موبيل التضامن مع البريطانيين ، ولكن جاميسون ، الذي كان مدركاً لغلطته الكبرى مع هامر ، فضل التريث بانتظار رأي المحامي •

قرر ماك كلوي الذهاب مع هؤلاء الموكلين لاستشارة وزارة الخارجية في واشنطن ، حيث استقبلهم الوزير ويليام روجرز W. Rogers وخبيره لشؤون البترول ، جيم أكنز J. Akeins • في الحقيقة كان الوقت المختار غير ملائم : لأن الزعماء الامريكيين اعتادوا على عدم اتخاذ قرارات هامة في أوج الحملة الانتخابية ، وبخاصة أن الاحتياطات النفطية كانت تسمح بالانتظار والتريث • تحدث روجرز عن مجمل مشكلة الشرق الاوسط ، كما تحدث أكنز عن ضرورة وجود علاقات مميزة مع العربية السعودية •

أما زعماء سوكال وتكساكو ، الحريصون على مصالحهم في الكويت والعربية السعودية ، فقد وقفوا جانباً ثم وافقوا على بنود الاتفاق الليبي مع هامر •

في شهر تشرين الثاني ، أعيد انتخاب نكسون • وعندما اجتمعت منظمة الأوبك خلال شهر كانون الاول في كاراكاس ، اعتبر الانتصار الليبي واقعاً قائماً ومثالاً يحتذى •

وفي قرارها رقم /١٢٠/ ، أصرت الدول المصـدرة للبترول زيادة عامـة للاسعار ، كما طالبت برد سريع خلال شهر من الشركات البترولية ، بعد أن حددت ضريبة الارباح بـ ٥٥٪ كحد أدنى •

في ١١ كانون الثاني ١٩٧١ ، اجتمع ممثلو ٢٣ شركة في مكتـب المحـامي ماك كلوي في الطابق الاخير من بناء مصرف تشيز مانهاتن بالقرب من « وال ستريت » في نيويورك • وهكذا حضر هذا الاجتماع الاخوات السبع والمستقلون الرئيسيون والشركات الوطنية : الشركة الفرنسية للبترول (فرنسا) ، بتروفينا (بلجيكا) وإيلفيرات (ألمانيا) • كان المطلوب آنذاك الاعداد للاجتماع المقبل مع الأوبك في طهران يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٧١ •

استمرت المناقشات ثلاثة أيام ، تم التوصل في نهايتها الى صيغة رسـالة مشتركة توجه الى الأوبك : « نحن نقبل بمقترحات الأوبك اذا كان هناك اتفاق عام بين البلدان المصدرة » •

كما اتفقت الشركات الثلاث والعشرون على البقاء متضامنة تجاه الليبيين : فاذا أرغمت إحداها على تخفيض الانتاج ، تحذو الشركات الاخرى حذوها •

افتتح مؤتمر طهران في ٢٨ كانون الثاني ١٩٧١ ، حيـث كان من المقـرر أن يستمر حتى ١٤ شباط • كان الممثلون الثلاثة لمنظمة الأوبك من خريجي الجامعات الغربية : السعودي يماني (جامعة هارفرد) ، الايراني أموزيغار (واشنطن) ، العراقي عماش (جامعة ويسكونسون) • أما ممثـلا الشركات فكانا : جورج بيرسي (من شركة إيكسون) واللورد ستراثالموند (عن BP) • وأما مندوبو الشركات الاخرى فكانوا ينتظرون في لندن ونيويورك ، وهم على اتصال دائم بواسطة التيلكس مع طهران •

في النهاية ، اضطرت الشركات للتراجع والتنازل على طول الخط : زيادة ٣٣ سنتاً على البرميل ، مع زيادة سنوية بمقدار ٣٪ حتى عام ١٩٧٥ •

كانت هذه متطلبات دول الخليج ، ولكن البلدان الافريقية المنتجة تريد أكثر من ذلك نظراً لجودة بترولها وسهولة الطرق المؤدية اليه ، وهذه الدول هي : ليبيا والجزائر ، بالاضافة الى نيجيريا التي استقلت منذ عام ١٩٦٠ ، والتي خرجت حديثاً من حرب أهلية ، علماً بأن فيها ٣ر٣٪ من احتياطات البترول في العالم[١] .

هذا المطلب ستتم الموافقة عليه أيضاً في اتفاق طرابلس ، الموقع في ٢ نيسان ، والذي أعطى الليبيين زيادة ٩٠ سنتاً على البرميل بدلاً من ٣٣ سنتاً ووفق عليها في طهران .

وفي شهر أيار ، حصل النيجيريون على نفس هذه الزيادة ، كما حصل عليها العراقيون والسعوديون في حال تحميل نفطهم من موانىء المتوسط .

---

(١) كان النفط النيجيري مستثمراً من قبل شل و BP . ولكن الجنرال اوجوكو Ojukwu . زعيم التمرد في بيافرا ، كان يبحث عن حلفاء في واشنطن وباريس وموسكو ، فقامت شركة ايكسون بمساندة التمرد بأمل الحصول على امتياز . الا ان وزارة الخارجية البريطانية أعلمت الخارجية الامريكية بأنها ستعيد النظر في موقفها المؤيد للامريكيين في فيتنام اذا دعمت الولايات المتحدة الانفصال . عندئذ التفت أوجوكو نحو باريس ، عارضاً عليها امتيازات جديدة ، فدعمت فرنسا التمرد عملياً ولكن تفاصيل المفاوضات التي دارت بين مصرف روتشيلد في باريس والجنرال أوجوكو ما زالت طي الكتمان حتى اليوم . وفي نهاية عام ١٩٦٩ ، تراجعت فرنسا عن موقفها هذا عندما نجحت في اجراء مفاوضات سرية تبشر بالفائدة مع القذافي .

الفصل السادس

الصدمــات البتروليــة
(١٩٧٣ ـ ١٩٧٩)

في ١٥ آب ١٩٧١ ، عمد الرئيس نكسون الى وضع حد لقابلية تحويل الدولار بغية إيقاف نزوحه الخطير الى أوروبا • وفي ١٨ كانون الاول ، تم تخفيض قيمة الدولار •

عندئذ طالبت منظمة الأوبك بتعويضات حصلت عليها عن طريقين : تقييس الاسعار والمساهمة في رأسمال الشركات المنتجة • ومنذ ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٢ ، فرضت زيادة مقدارها ٨ر٤٩٪ أضيفت على إعادة التقويم السنوية المتفق عليها في طهران ، بالاضافة الى تقييس ربعي يستند على تبدل سعر الدولار بالنسبة للمارك والفرنك البلجيكي والفرنسي والسويسري والليرا الايطالي والين الياباني والجنيه الاسترليني والكورون السويدي •

ولما لم يفلح الامريكيون في الاحتفاظ بالدولار لديهم ، عمدوا مرة ثانية الى تخفيض قيمته في ١٢ شباط ١٩٧٣ • عندئذ عاودت الأوبك الهجوم ، وفي ٢ حزيران ١٩٧٣ ، حصلت في جنيف على زيادة جديدة بقيمة ٧ر٥٪ • وهـذا يعني أن سعر البرميل قفز (من آب ١٩٧٠ حتى تشرين الاول ١٩٧٣) من ٢٠ر١ الى ٣٠ر١ دولار بالنسبة للنفط الخام المنتج في الخليج ، والى ١٢ر٢ بالنسبة لنفط نيجيريا ، و ٤٢ر٢ للنفط الليبي •

وهكذا نجح القذافي ، ليس فقط في اطلاق آلية تصعيد الاسعار ، بل كذلك في مضاعفة سعر بتروله •

لم يكتف القذافي بهذا ، بل عمد الى سجن ٢٠٠٠ ليبي بتهمة الفساد ، كما قام بشراء السلاح من الاتحاد السوفياتي بقيمة ١٢ مليار دولار ، ومن فرنسا التي كانت تطمع بـ ١٠٪ من البترول الليبي •

ولا بد من أن نذكر للقذافي : إخصاب الصحراء (٧٠٠٫٠٠٠ هكتار من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠) بكلفة ٢٥ مليار دولار ، إعمار الريف وتطويره للتخفيف من الكثافة السكانية في المدن (٤٥٪ من السكان يقطنون طرابلس وبنغازي) ، إقامة صناعة للحديد انطلاقاً من مناجم الحديد (٥٪ من الموارد العالمية) بكلفة خمسة مليارات دولار ، بناء المساكن (٤ مليارات دولار) ، المدارس والجامعات (٢ مليار دولار) ، الطرق (١٫٣ مليار دولار) •

إلا أن تصرفاته المتطرفة والغريبة أحياناً بدأت تثير قلق العالم • أضف الى ذلك خلواته في الصحراء ، حيث يعيش فيلسوفاً ويعرض نظرياته الجديدة المتعلقة بالمجتمع الجديد الذي يفوق الغربي والسوفياتي معاً • صحيح أنه لم ينجح في محاولاته الوحدوية المتكررة : مع السودان ومصر (١٩٦٩) ، مع مصر وسورية (١٩٧١) ، مع مصر (١٩٧٣) ، مع تونس (١٩٧٤) ، مع سورية (١٩٨٠) ، وأخيراً مع تشاد (١٩٨١) • ولكنه يبقى البطل الذي لا يهزم في رفع أسعار البترول •



ذكرنا آنفاً أن منظمة الأوبك كانت تطمح للمساهمة في رأسمال الشركات المنتجة : فها هي ايران قد أممتها منذ عام ١٩٥٤ ، وقد حذت الجزائر حذوها في ٢٤ شباط ١٩٧١ ، فامتلكت ٥١٪ ، ثم جاء العراق بنسبة ١٠٠٪ • ثم تلت العربية السعودية والكويت وأبو ظبي وقطر في ٥ تشرين الاول ١٩٧٢ ، على مراحل تراوحت من ٢٥٪ الى ٥١٪ في عام ١٩٨٢ • أخيراً ، جاء دور القذافي

في الاول من أيلول ١٩٧٣ ، ولكنه ناور بمهارة أكبر : فصادر أولاً ممتلكات العصاة المتمردين ، شل و BP ، هانت وفيليبس ، ثم قام بتأميم معظم رؤوس أموال الشركات : ٥٩,٢٪ من الواحة ، ٥١٪ من أوكسي وإسو ليبيا ، ٥٠٪ من الشركة الايطالية (AGIP) ، ٦٣,٥٪ من إسو سيرت ، ٨٥٪ من شركة « آلف ــ أكيتان » • وقد جمعت كافة هذه الحصص ، التي استعادتها الدولة الليبية ، في مؤسسة النفط الوطني التي أصبحت تملك ثلثي النفط الليبي •

في عام ١٩٧٣ ، سيظر على المسرح الدولي حدث هام سوف يزيد الهوّة التي تفصل البلدان العربية والغربية : خلال الصيف ، قام الملك فيصل عدة مرات بتحذير الامريكيين عن طريق شركة أرامكو حول ضرورة ممارسة الضغط على اسرائيل لكي تقوم بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٧٣ ، ولكن نداءه هذا لم يلق آذاناً صاغية •

أمام اصرار اسرائيل على رفض هذا الانسحاب بتعنت بلغ حد الصلف ، قامت مصر السادات وسورية الاسد ، في ٧ تشرين الاول (أوكتوبر) ١٩٧٣ ، بهجوم مباغت مشترك على اسرائيل أصبحت نتائجه معروفة لدى الجميع •

في ١٧ تشرين الاول ، قررت البلدان العربية المنتجة للبترول تخفيض انتاجها بنسبة ٥٪ شهرياً حتى يتم انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة ، كما عمدت في الوقت ذاته الى رفع أسعارها ، وفرضت حظراً على البلدان المتحالفة مع اسرائيل : الولايات المتحدة ، هولندا ، البرتغال ، أفريقيا الجنوبية • كانت هذه بمثابة صدمة بترولية أشبه بالكارثة بالنسبة للبلدان الغربية • ومن الجدير بالذكر هنا أن الدول الصناعية فضلت ، وبدون أن تطرح على نفسها الكثير من الاسئلة ، الاعتماد بالدرجة الاولى على هــذه الطاقة الغزيرة والرخيصة الثمن ، وهــي البترول • فمن عام ١٩٥٠ حتى ١٩٧٣ ، تصاعد استهلاكها من ٥٣٠ الى ٢٧٧٣ مليون طن • أما الانتاج الداخلي لأوروبا الغربية ، التي تعتبر السوق الرئيسية للاستهلاك ، فلم يكن يتجاوز ١٩ مليون طن في عام ١٩٧٣ ، مقابــل استهلاك

بلغ ٧٣٨ مليون طن . وأما أمريكا الشمالية ، فكان انتاجها ٦٢١ مليون طـن مقابل استهلاك ٩٠٢ مليون طن .

وهكذا في الوقت الذي استغرق المستهلكون الغربيون في تبذيرهم هذا ، قررت الدول العربية استخدام البترول كسلاح حربي .



نجمت عن اختبار القوة هذا زيادة أسعار البترول بمقدار خمسة أضعاف خلال بضعة أشهر ، من تشرين الاول ١٩٧٣ الى كانون الاول ١٩٧٤ .

إلا أن هذا لم يكن كارثة بالنسبة للشركات الكبرى ، التي كان لديها مخزون هائل حققت بواسطته أرباحاً خيالية .

أما الحكومات ، فقد عمدت الى زيادة الضرائب بمقدار خمسة أمثال على مراحل ، كما سمحت لها الصدمة النفسية التي تولدت في أوساط الرأي العام بفرض قيود صارمة على استهلاك البترول .

كانت لهذه الصدمة البترولية نتائج من نوع آخر أيضاً : فقد أدى هذا الارتفاع الجنوني في أسعار النفط الخام الـى إحداث انشقاق بين البـلدان المستهلكة ، وحطم التضامن ، وأصبح كل بلد يسعى لعقد اتفاقيات ثنائية منفردة مع دول الأوبك . يضاف الى ذلك الانعكاس الخطير على بلدان العالم الثالث ، المثقلة بالديون أصلاً ، والتي لم يعد بامكانها الحصول على هذا المصـدر مـن الطـاقة .

كذلك نجم عن كل هذا تأثير جانبي آخر : وهو تشكل سوق حـرة في « روتردام » ، بالاضافة الى ظهور مضاربة محمومة على النفط في كل مكان ،

حتى أن الحمولات المشتراة كانت تباع عدة مرات وهي في طريقها بين مرفأ التحميل والمرفأ المقصود ..

★

★ ★

انتهت الحرب الاسرائيلية ـ العربية في ١١ تشرين الثاني ١٩٧٣ بتوقيع اتفاقية وقف اطلاق النار في الكيلومتر /١٠١/ على طريق القاهرة ـ السويس .

بغض النظر عن الجانب المنتصر عسكرياً ، فان العرب حققوا نصراً سياسياً لا جدال حوله . ومنذ ٦ تشرين الثاني ، وافق وزراء خارجية المجموعة الاقتصادية الاوروبية على القرار رقم ٢٤٢ الذي يطالب اسرائيل بالانسحاب من الاراضي المحتلة . وهكذا فعلت منظمة الوحدة الافريقية التي اجتمعت في آديس أبابا يوم ٢٢ تشرين الثاني ، وقطعت جميع الدول الافريقية علاقاتها مع اسرائيل باستثناء أربع هي : ليسوتو ، مالاوي ، سوازيلاند وجزيرة موريس[1] .

في ٢٢ تشرين الثاني ، تبنت اليابان ، التي تبعتها الفيليبين ، نفس الموقف وأيدت العرب .

إلا أن شاه إيران ، الذي ظل من أوائل المنادين بزيادة الاسعار ، حافظ على روابطه مع اسرائيل .



من الآن فصاعداً ، سينتهي كل اجتماع لمنظمة الأوبك بزيادة سعر البرميل ، بينما ستعمد البلدان المنتجة الى تأميم كامل إنتاجها البترولي إذا لم تكن قد فعلت ذلك من قبل .

---

(١) يلاحظ أن الدول الثلاث الاولى مرتبطة اقتصاديا بافريقيا الجنوبية ، البلد الافريقي الكبير الوحيد الذي بقي موالياً لاسرائيل .

في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ ، برز رجلان سيطرا على عمل منظمه الأوبك ، وهما : شاه ايران وفيصل ملك العربية السعودية ، اللذان كانا يعملان الواحد ضد الآخر •

انطلق سباق الاسعار في ١٦ كانون الاول من عام ١٩٧٣ في طهران ، عندما قرر شاه إيران أن يبيع بالمزاد ١٢ مليون طن من النفط الخام ، تُسلّم سنة ١٩٧٤ •. وقد بلغ أعلى سعر في المزاد ١٧ دولاراً للبرميل ، بينما كان السعر الجاري للبترول الايراني الخفيف خمسة دولارات[1] • تقدم بهذا العرض مستقلون ، وبخاصة اليابانيون ، الذين دخلوا من هذه الثغرة المفتوحة بين الكبار •

في ٢٢ كانون الاول ، اجتمع في طهران الاعضاء الستة المنتجون للنفط من منظمة الأوبك وقرروا زيادة سعر البترول العربي الخفيف بمقدار أربعة أضعاف ، أي ١١٫٦٥١ دولاراً ، على أن يحدد السعر من الآن فصاعداً حسب أهداف البلدان البائعة •

في الواقع ، كان الشاه يشعر بالتململ في بلاده ، لذلك أراد الامساك بزمام الأمور وتحسين الاوضاع ، فعمد في ٢٦ كانون الثاني من عام ١٩٦٣ الى إجراء استفتاء شعبي حول المبادىء الاثني عشر لما سمي آنذاك « بالثورة البيضاء » ، فجاءت النتيجة ايجابية (٥٫٥٩٨٫٧١١ صوتاً مؤيداً ضد ٤١١٥) • وفيما يلي هذه المبادىء :

١ ــ إلغاء الرق الأرضي وتطبيق الاصلاح الزراعي •

٢ ــ تأميم الغابات •

٣ ــ رسملة مؤسسات الدولة •

---

(١) ان البترول « الخفيف » هو الاكثر نقاء ، والذي يعطي اكبر كمية ممكنة من البنزين ، بعكس البترول « الثقيل » المفعم بالمازوت أو « الفيول » الثقيل . ومن الجدير بالذكر ان البترول العربي الخفيف يستخدم كمرجع دولي •

٤ ــ مساهمة الطبقة العاملة في الارباح •
٥ ــ تحرير المرأة في إطار توسيع قانون الانتخابات •
٦ ــ تشكيل « جيش المعرفة » •
٧ ــ تشكيل « جيش العناية الصحية » •
٨ ــ تشكيل « جيش التطوير » •
٩ ــ إقامة المحاكم (المجالس) القروية أو « بيوت العدالة » •
١٠ ــ تأميـم الميـاه •
١١ ــ تجديد البلاد وإعادة بنائها •
١٢ ــ إعادة تنظيم الادارة والتعليم •

في مطلع عام ١٩٧١ ، تم تطبيق الاصلاح الزراعي ، وتقاسمت ثلاثة ملايين أسرة ، أي كامل الطبقة الفلاحية تقريباً ، أكثر من ٥٠٪ من الاراضي العائدة لكبار الملاكين • كما جرى توزيع ٥٠٠٠٠٠ر٥٠٠ هكتار من أراضي الشاه نفسها على ٠٠٠ر٣٠ عائلة • وكان الشاه يقول دائماً : « في عام ١٩٨٥ ، سيصبح بلدي أحد الدول الخمس الكبرى في العالم » • إلا أن هذا الاصلاح الزراعي أثار سخط كبار أصحاب الاراضي ، بل واستياء بعض الفلاحين المتعلقين تقليدياً بسادتهم •

كان الشاه حريصاً على تنفيذ باقي النقاط الاحدى عشرة من برنامجه : لم تكن هناك أية مشكلة أمام تأميم الغابات (النقطة الثانية) ؛ أما تحرير المرأة فقد لقي معارضة من قبل رجال الدين الشيعة •

أدى تشكيل « جيش المعرفة » الى زيادة عدد التلاميذ بمقدار ثلاثة أضعاف بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٣ ، إلا أن الطلاب الايرانيين الذين يدرسون في الخارج ، وعددهم ٠٠٠ر٣٠ ، لم تكن لديهم رغبة في العودة الى بلادهم •

كان نصف الاطباء الايرانيين يعملون في العاصمة طهران ، ولا يريدون الاقامة في الريف رغم بلوغ الحد الادنى لأجرهم السنوي هناك ٢٤٠٠٠ دولار •

أضف الى ذلك الحاجة الماسة الى الكثير من الاموال على كافة الأصعدة التي يلاحظ فيها تخلف كبير ، وبخاصة في مجالات العناية الصحية والتطوير والكهرباء وجر المياه ، حيث ما زالت المجارير قليلة في طهران نفسها ، كما لا تزال أحياء بكاملها تعيش على الآبار .

كذلك لا تزال البلاد تعاني من نقص الايدي العاملة المؤهلة بسبب تفشي الأمية (٧٠٪ من السكان) ، ومن الفساد المنتشر في كل مكان إبان عهد الشاه الذي كان يعتمد على الجيش والشرطة السرية (الساڤاك) ، ويتصور أن بامكان البترول وحده أن يصنع المعجزات . فهل سيكسب الشاه الرهان ويحقق برنامجه قبل عام ١٩٨٥ ؟ هذا ما سنراه فيما بعد .



كذلك كان العاهل السعودي فيصل مهتماً بتحديث بلاده مع المحافظة على التقاليد الاسلامية .

بالنسبة لهذا الرجل المتقشف والمتدين ، كانت الناحية الاخلاقية شغله الشاغل . وقد لاحظ هو الآخر الزيادة الهائلة في الواردات الامريكية من البترول : ٧١ مليون طن سنة (١٩٦٠) ، ٩٥ مليون طن (١٩٦٩) ، ١٦١ مليون طن (١٩٧٣) ، ٢٩٦ مليون طن (١٩٧٤) ؛ وكذلك فعلت أوروبا : ١٩٣ مليون طن (١٩٦٠) ، ٧٢١ مليون طن (١٩٧٣) .

في الحقيقة ، كان الغربيون قد توقفوا عملياً عن استخدام فحمهم الحجري ، لذلك أصبح من الضروري أن تعمد الدول المنتجة لكبح جماح هذا التبذير غير المعقول من جهة ، وأن تدّخر ثروتها للاجيال القادمة من جهة أخرى .

إلا أن الكبح المفاجىء من شأنه أن يؤدي الى هزة خطيرة للاقتصاد الغربي . لهذا كان لا بد من الحذر وتقليص المبيعات على مراحل .

كان الملك فيصل دبلوماسياً ومفاوضاً بارعاً . على الصعيد السياسي ، كان هاجساه هما الصهيونية والشيوعية الملحدة ، إلا أنه كان يؤمن بالحلول السياسية والحوار ومؤتمرات القمة الاسلامية : في مكة (١٩٦٨) ، في الرباط (١٩٦٩) ، في باندونغ (١٩٧٠) ، في جدة (١٩٧٢) ، في بيروت (١٩٧٣) ، وفي لاهور (١٩٧٤) .

عندما كان يستقبل زائراً في قصره ، لم يكن يجلس خلف مكتبه ، بل الى جانب ضيفه الذي كان يحييه واقفاً في الاستقبال والوداع مهما كانت منزلته .

إلا أنه كان قائداً صلباً ، لا يجامل ولا يهادن فيما يتعلق بالدين والوطن والشرف . فيما يتعلق بالبترول ، كان يعتقد بأن ما لديه يكفي تماماً لضمان التعليم المجاني والطبابة المجانية والعمل للجميع ، بالاضافة الى أمن البلاد .

كذلك كان العاهل السعودي يدرك أن بلده يحتوي على ثلث الاحتياطات البترولية العالمية ، وأن ثروته تزداد بمقدار ١١٥٠٠٠ دولار في الثانية ، ولكنه نجح مع ذلك ، وبفضل وزيره الوفي اليماني ، في فرض مبدأين أساسيين :

— السعر الثابت كنعصر من عناصر استقرار العلاقات الدولية .

— السعر المناسب كعامل أساسي لتحقيق العدالة بين المنتج والمستهلك .
هكذا كان موقف كل من الامبراطور الايراني والعاهل السعودي ، هاتين الشخصيتين البارزتين في منظمة الأوبك آنذاك .



في نهاية الربع الاول من عام ١٩٧٤ ، رفع الحظر العربي . وقد استطاعت أوروبا تجنب شح حقيقي في النفط لثلاثة أسباب :

١ — كان الشتاء معتدلاً في ذلك العام .

٢ ـ تقلص الاستهلاك نتيجة الصدمة النفسية التي تلقاها الرأي العام وغذتها الحكومات بعناية •

٣ ـ قيام كل من نيجيريا وإيران والمكسيك وكندا وأندونوسيا بزيادة انتاجها لتغطية النقص الحاصل أو تخفيف حدته على الاقل •

ورغم التضخم المالي الزاحف في كل مكان ، بدأت بعض البلدان المنتجة بتخفيض انتاجها : ليبيا (٣٠٪) ، الكويت (١٥٪) ، فنزويلا (١١٪) ، بينما قام البعض الآخر ، وبخاصة إيران والعراق وليبيا ونيجيريا بالمطالبة بزيادات جديدة في الاسعار ، في الوقت الذي ظلت العربية السعودية تحاول كبح جماح المغالاة •

فجأة ، وفي ٢٥ آذار من عام ١٩٧٥ ، تم اغتيال الملك فيصل •

في الحقيقة ، كان العاهل السعودي يخشى على حياته منذ بضع سنوات : ففي حزيران من عام ١٩٧٤ ، انقض سائق بسيارته العسكرية على سيارة الملك • وفي تشرين الاول من العام نفسه ، اكتشفت الشرطة مؤامرة في صفوف ضباط الحرس الملكي • منذ ذلك الحين ، أصبحت المقابلات الملكية تجري دائماً بحضور أحد الحراس المسلحين •

إلا أن الملك لم يكن يخشى أفراد أسرته ، ولم يخطر على باله قط أنه سيؤتى من مأمنه هذا •••

في ٢٥ آذار هذا ، كان عيد المولد النبوي في العالم الاسلامي • إلا أنه لم يكن يوم عطلة في العربية السعودية لأن العلماء والفقهاء هناك يعتبرون أن محمد ابن عبد الله لم يصبح مقدساً إلا عندما هبط عليه الوحي وأصبح رسولاً في سن الاربعين ، أي في عام ٦١٠ للميلاد •

لذلك كان الملك فيصل في مكتبه منذ الساعة الثامنة من صباح ذلك اليوم ،

حيث كان على موعد مع وزير النفط الكويتي ، عبد المطلب الكاظمي ، ووزير نفط السعودية ، أحمد زكي اليماني •

في الساعة ١٠٫٣٠ ، سمح الحراس لابن أخ الملك ، الأمير فيصل بن مساعد (٣١ عاماً) ، بدخول مكتب الملك مع الوفد الكويتي ، فاقترب من عمه وأخرج مسدسه من جيبه ثم أطلق عليه ثلاث رصاصات أصابته بجراح قاتلة •

هرع الحراس والحاضرون على صوت الرصاص ، فقام مدير المراسم ، أحمد عبد الوهاب بتجريد القاتل من سلاحه ، بينما نقل الملك المصاب الى مستشفى الرياض حيث لفظ أنفاسه الاخيرة • ومن الجدير بالذكر هنا أن آخر كلمات نطق بها ، وهو في عربة الاسعاف ، كانت لطلب الرحمة للقاتل •



بعد اعتقال القاتل ، تم استجوابه مطولاً حول سوابقه ودوافعه وشركائه المحتملين •

كان والده ، الأمير مساعد شقيق الملك ، ذا تصرفات شاذة ، كما كانت والدته ، من قبيلة الرشيدي الكبيرة ، متقلبة السلوك والمزاج • أما شقيقه البكر ، خالد بن مساعد ، فكان من المسلمين المتطرفين ، سبق له أن احتج على دخول التلفزيون الى العربية السعودية ، كما قاد جماعة من الطلاب في هجوم على دار الاذاعة وقتل من قبل الشرطة في اشتباك مسلح •

أقام القاتل في الخارج لمدة طويلة ، وبخاصة في جامعة « كامبريدج » حيث درس الحقوق ، وفي لبنان وألمانيا الشرقية والولايات المتحدة ، حيث أقام علاقة

---

(١) كان التلفزيون السعودي يقوم آنذاك بتصوير استقبال الملك للوفد الكويتي ، فالتقط مشهد الاغتيال ، ولكن الفيلم لم ينشر بطبيعة الحال .

مع فتاة تدعى « كريستين سورما » ، كانت على صلة بالاوساط الصهيونية •

في ٣٠ آذار ، وبعد فحص الاطباء والشرطة والعلماء وأعضاء الاسرة المالكة ، « ثبت أن الأمير القاتل يتمتع بكافة ملكاته العقلية » كما أعلن عن ذلك رسمياً وزير الداخلية الامير نايف بن عبد العزيز •

إلا أن السؤال الذي ظل مطروحاً هو هل كانت هذه الجريمة عملاً منفرداً أم ذات أبعاد وارتباطات بجهات معينة ؟



في الحقيقة ، لم تأسف القدس ولا واشنطن ولا موسكو لرحيل الملك فيصل ، وربما كان السبب يرجع الى شخصية المرحوم نفسه • فقد تميز فيصل بتقشفه الشديد وإيمانه القوي بالاضافة الى صبره وعناده • ولا أحد يجهل أنه أقسم على الصلاة في القدس يوماً ما • ولا شك في أن مثل هذا الرجل « الصعب » لا يناسب الدولتين العملاقتين اللتين تتصارعان من أجل مناطق النفوذ • ولكن سلطات الرياض لم تكتشف أي دليل يثبت وجود تواطؤ مع أية جهة كانت • لذلك ، وفي نهاية شهر حزيران من عام ١٩٧٥ ، انتهى التحقيق تماماً ، وأعلن وزير الداخلية ، الامير نايف بن عبد العزيز : « لم يعد هناك مجال لأية فرضيات أو تأويلات • لقد كانت هذه الجريمة الحقيرة النكراء عملاً منفرداً ليس وراءه أية مؤامرة أو دوافع سياسية » •

وفي يوم الاربعاء الواقع في ١٨ حزيران ١٩٧٥ ، عند الساعة ١٦٣٠ ، وبعد صلاة المغرب ، قام الجلاد بقطع رأس الامير فيصل بن مساعد ، قاتل عمه الملك فيصل بن عبد العزيز •

أما الملك القتيل ، فقد ووري جثمانه التراب في مكان ما من الصحراء إمعاناً

في التواضع والبساطة والتقشف ، هـذه الصفات التي كانت عزيزة على قلب العاهل الراحل •



عقد اجتماع لمنظمة الأوبك في فيينا خلال شهر أيلول من عام ١٩٧٥ ، حيث طالبت إيران وليبيا والجزائر بزيادة الاسعار بنسبة ٢٠٪ ، ولكن الشيخ اليماني نجح في جعل الزيادة تقتصر على ١٠٪ •

إلا أن البلدان المستهلكة قلصت مشترياتها ، واضطرت البلدان المنتجـة لتخفيض انتاجها بنسبة ١١٪ كمعدل وسطي (العربية السعودية ١٧٪ ، نيجيريا وفنزويلا ٢٠٪) •

في شهر أيار من عام ١٩٧٦ ، أفلح اليماني في تجنب الزيادة التي طالب بها الراديكاليون من جديد • وفي كانون الاول ، طالبت احدى عشرة دولة بزيـادة ١٠٪ ، فاكتفى اليماني ومعـه الامارات بـ ٥٪ فقط • وهنا بلغ الصدام حـداً كاد يؤدي الى انقسام المنظمة •

وقد ذهبت العربية السعودية أبعد من ذلك فزادت انتاجها من ٥ر٨ الى ٥ر٩ مليون برميل في اليوم ، وباعت هذه الزيادة بأسعار أدنى •

استمر الوضع متأزماً حتى شهر تموز ١٩٧٧ ، حيـث وافق اليماني على أن يقوم وحده برفع أسعاره بنسبة ٥٪ ، فانحلت الأزمة وعاد التماسـك داخل المنظمة •

في شهر كانون الاول ١٩٧٧ ، وفي العاصمة كاراكاس ، تم تجميد الاسعار ، كما وافق اليماني على تقليص إنتاجه الى ٥ر٨ مليون برميل في اليوم ، ولكنه عمد في شهر كانون الثاني الى تقنين صادراته من النفط الخفيف الى ٦٥٪ من الكميات

المعتادة • أما إيران والكويت وفنزويلا ، المربكة بالفيول الثقيل ، فوجدت نفسها مضطرة لتخفيض أسعارها من ٢٠ ـ ٣٠ سنتاً للمحافظة على دخلها ». وهـكذا انعكست الأزمة الاقتصادية في البلدان الغربية على الاسواق العالمية كلها •

خلال شهر أيار ١٩٧٨ ، وفي مدينة الطائف السعودية ، قررت منظمة الاوبك تشكيل لجنة خاصة لدراسة معطيات استراتيجية مشتركة للانتاج •

إلا أن أخباراً مقلقة بدأت ترد من إيران ، حيـث تأخر تنفيذ برنامج الشاه بسبب عوائق متعددة كان أهمها نقص اليد العاملة المؤهلة •

صحيح أن متوسط دخل الفرد ارتفع من ١٧٦ دولاراً في عام ١٩٧٠ الى ١٩٧٧ دولاراً سنة ١٩٧٦ ، ولكن هذا المتوسط لم يأخذ بعين الاعتبار التفاوت القائم • لم يكن هناك عاطلون عن العمل ، ولكن الدولة اضطرت لاستيراد مليون من العمال الاجانب •

كان رجال الدين من أشد المعارضين لبرنامج التحديث هذا ، الذي سيؤدي في نظرهم الى اسـتيراد العادات الغربية السيئة وانتشار الإلحاد •

في ٤ حزيران ١٩٦٣ ، كان آية الله الخميني قد أعلن عن استنكاره في مدينة « قم » المقدسة ، كما أعلن عن معارضته للاصلاح الزراعي ولمفهوم الشاه لتحرير المرأة • إلا أنـه اعتقل فجر الخامس من حزيران ، فانفجرت الاضطرابات في طهران ، وسقطت المئات من القتلى •

عندئذ اضطرت السلطات لإطلاق سراح الخميني ، ولكن رئيس الشرطـة السرية (السافاك) ، الجنرال بكراڤان ، عمد بمبادرة منه الى اختطاف الخميني تحت جنح الظلام ، واقتياده الى المطار ، حيـث وضع في طائرة أقلعت به الـى تركيا • وعندما رفضته السلطات التركية ، أرسل الى العراق حيـث أجبره صدام حسـين على الاقامة في النجف الأشرف ، المدينة الشيعية المقدسـة في جنوبي البـلاد ».

اعتقدت الحكومة الايرانية أنها بتخلصها من محرك الفتنة ومثير الاضطرابات قد قضت على المعارضة التي اختفت في الظاهر ، ولكنها ما لبثت أن عادت الى الظهور بشكل أشد عنفاً من ذي قبل .

عندئذ قررت حكومة « أمير عباس هويدا » الضرب بيد من حديد ، فعمدت خلال شهر تموز من عام ١٩٧٧ الى إلغاء الاعانات التي كانت الدولة تقدمها لرجال الدين ، والتي كانت لا تتجاوز في الحقيقة المليون من الدولارات . منذ ذلك الحين ، بدأت الجوامع الايرانية (وعددها ١١٠٠٠ جامع) تضج بالخطب الملتهبة ضد الشاه وحكومته الملحدة ، ولكن « السافاك » تلقت الأوامر بعدم الرد .

كان الشاه يعتقد أن بامكانه حل هذه المشاكل عن طريق اللامركزية ، ولكن المعارضة تركزت حول رجال الدين وانتظمت بصورة فعالة . في ٦ آب ، استبدل هويدا بوزير البترول السابق « أموزيغار » الذي لن تكون سلطته بأفضل من سابقه .

وهكذا بدأت المعارضة في الخارج تشن حملة شعواء على الشاه بقيادة الخميني الذي أبعد عن العراق في تشرين الاول ١٩٧٨ بسبب نشاطاته الثورية ، وحل ضيفاً على فرنسا بموافقة الرئيس جيسكار ديستان .

في ١٠ كانون الثاني ١٩٧٨ ، بدأت الاضطرابات في مدينة قم ، ثم انتقلت الى تبريز في ١٨ شباط ، حيث سقط مئة قتيل . بعد ذلك جاء دور مشهد وطهران . وفي شهر آب جرت مظاهرات واشتباكات في أصفهان ، كما أحرقت دار للسينما في عبدان (٤٧٧ قتيلاً) . وبتاريخ ٨ أيلول ، قامت في طهران مظاهرة ضخمة نجم عنها ٨٥ قتيلاً و ٢٠٠ جريح .

عندئذ أعلنت الاحكام العرفية ، فردّ عليها عمال البترول باضراب عام قلّص الانتاج من ٥ ملايين الى ١٠٠٫٠٠٠ برميل في اليوم ، مما أدى الى شلل

الصناعة لأن الاستهلاك الوطني وحده كان يحتاج الى ٧٠٠٫٠٠٠ برميل • كذلك بدأت الجماهير تقوم باحراق السفارات والمصارف والوزارات والفنادق ••

في ٣ كانون الثاني من عام ١٩٧٩ ، أعلن الشاه ، الذي عين رئيس وزراء جديداً هو شهبور بختيار ، عن عزمه على مغادرة البلاد « في إجازة قصيرة » لن يرجع بعدها أبداً •

وهكذا ، بعد خمسة عشر عاماً في المنفى ، عاد الخميني في الاول من شباط الى طهران ، حيث أقام الجمهورية الاسلامية المتطرفة ، فمنع شرب الخمر وأعدم كل من يتعاطى الدعارة واللواط • وقد كان من أوائل الضحايا أمير عباس هويدا والجنرال بكرافان •



في الحقيقة ، لم تخلف الصدمة البترولية الاولى آثاراً سلبية فقط ، بل تركت بعض الايجابيات : فالاسعار قد ارتفعت بوتيرة منتظمة دون هزات كبيرة ، ودون أن تسبب كارثة اقتصادية عالمية • كذلك لم تتأثر احتياطات البلدان المنتجة كما توقع البعض ، بينما بدأت البلدان الغربية تدرك أهمية ايجاد وسائل بديلة للطاقة : وبخاصة النووية منها والحرورية والشمسية •

كما أعطت أعمال الحفر الجديدة نتائج مدهشة وغير متوقعة : حيث تم العثور على البترول في ألاسكا والغابون وأنغولا وأندونوسيا وبحر الشمال ، واكتشفت طبقات من الغاز الطبيعي في هولندا والنروج ، بغض النظر عن الاحتياطات الهائلة من البترول والغاز ، المرجح وجودها في سيبيريا والصين والهند الصينية ولدى العالم الشيوعي بشكل عام •

بعد رحيل الشاه ، لوحظ تقلص واضح في الصادرات الايرانية من البترول ، تدل عليه الارقام التالية للانتاج :

ــ أيلول ١٩٧٨ : ٦ ملايين برميل •

ــ كانون الاول ١٩٧٨ : ٢ر٤ مليون برميل في اليوم •

ــ كانون الثاني ١٩٧٩ : ٤٠٠ر٠٠٠ برميل في اليوم فقط •

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن احتياجات السوق الداخلية الايرانية هي ٧٠٠ر٠٠٠ برميل في اليوم ، أدركنا أن النقص في السوق الدولية تجاوز ٥ر٤ مليون برميل يومياً •

استؤنفت الصادرات الايرانية في ٥ آذار ، إلا أن الانتاج لم يتجاوز ٢ مليون برميل في اليوم ، مما جعل العجز الدولي يتقلص الى أكثر من ٢ مليون برميل في اليوم •

ومن الجدير بالذكر هنا أن هكومة الخميني ألغت معظم المشاريع الصناعية والتسليحية التي وضعها الشاه •

نجم عما تقدم انفجار في أسعار البترول ، حيث أصبح البعض يشترون من السوق الحرة ، اعتباراً من شهر تشرين الاول ١٩٧٨ ، كل ما يتوفر أمامهم بأسعار بلغت أحياناً ١٣٠ ــ ١٤٠٪ من قيمته الحقيقية الرسمية لدى منظمة الأوبك •

في العربية السعودية ، جاء الملك خالد (المولود سنة ١٩١١) ليخلف أخاه فيصل في ٢٥ آذار ١٩٧٥ ، بعد أن عين الأمير فهد (المولود سنة ١٩٢٢) ، الابن السادس لعبد العزيز ، ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء • في الواقع ، كان الملك خالد مصاباً بمرض في القلب ، لذلك جاءت فترة حكمه بمثابة مرحلة انتقالية •

اضطر الملك خالد ، بسبب وضعه الصحي ، للإخلاد للراحة معظم الوقت ، معتمداً في تسييره لأمور الحكم على أخيه فهد ، وبالنسبة للنفط على الشيخ

اليماني ، وفي الأمور الخارجية على وزيره للشؤون الخارجية ، الأمير سعود بن الملك فيصل •

وهكذا ظل الملك خالد يحكم بهدوء حتى عام ١٩٨٢ • إلا أن حادثاً وحيداً عكر صفو هذا الهدوء : ففي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٩ ، قامت جماعة من المتدينين المتطرفين باحتلال الحرم الكبير في مكة والاعتصام داخله بهدف زعزعة استقرار البلاد وقلب نظام الحكم • ولكن القوات السعودية تمكنت ، بمساعدة لـواء فرنسي خاص ، من القضاء على المتمردين بعد أن سقط ١٣٥ قيتلا ، منهم ٧٥ رجلاً من المتمردين ، بالاضافة الى ١٧٠ أسيراً جرت محاكمتهم بسرعة وأعدم منهم ٦٣ من المذنبين الرئيسيين •

على الصعيد الدولي ، وفي ٢٢ أيلول من عام ١٩٧٩ ، وبعد عدد مـن الحوادث الحدودية دخل الجيش العراقي الاراضي الايرانية حيـث كانـت أهدافه الاولى : مصافي البترول والمـرفأ البترولي في خورمشهر بالقرب مـن عبـدان •

نجم عن ذلك انقطاع جزئي في صادرات النفط من إيران والعراق وقطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق من جهة وسورية وليبيا من جهة ثانية ، وذلك في ١٠ تشرين الاول ، بعـد أن اتهم هـذان البلدان بالوقوف الـى جانـب إيـران •

وهكذا ستستمر الحرب الايرانية ــ العراقية بعنف منقطع النظير ، حتى أن عدد الضحايا من الجانبين بلغ أكثر من ٥٠٠٫٠٠٠ قتيل بين شهر أيلول ١٩٨٠ وأيلول ١٩٨٤ •

كان من المتفق عليه ، وفق قرارات مؤتمر الأوبك المنعقد في أبو ظبي خلال شهر كانون الاول ١٩٧٨ ، أن ترتفع أسعار البترول كل ثلاثة أشهر حتى تصل في الاول من تشرين الاول ١٩٧٩ الى مستوى ١٤٫٥٥ دولاراً للبرميل • إلا أن

نشوب الحرب بين العراق وإيران أدى الى تغيير مجرى الأمور ووضع السوق الدولية في حالة من الغليان •

بعد ظهور البترول في بحر الشـــمال كما أسلفنا ، وجدت بريطانيا العظمى والنروج الفرصة مناسبة لتعويض ما بذل من نفقات في أعمال الحفر والتنقيـــب ، فعمدتا الى بيع نفط « إيكوفيسك » الخام مثلاً بـ ١٥ر٨٥ دولاراً للبرميل ، باعتبارهما ليستا عضوتين في منظمة الاوبك ، وبالتالي حرتين في تحديد أسعارهما حسب العرض والطلب •

لذلك ثارت ثائرة الراديكاليين من البلدن المنتجة للنفط ، وفي أيار ١٩٧٩ ، أصبح كل بلد يبيع نفطه على هواه •

وفي تشرين الاول ، قامت ليبيـــا والجزائر ونيجيريا (ذات النفط الخـــام المتميز بجودته وبقلة الكبريت فيـــه) ببيع نفطها بسعر ٢٦ر٢٧ دولاراً للبرميل ، بينما عدلت البلدانالاخرى شهيتها على النحو التالي: إيران ٢٣ر٥٠ دولارا ، العراق والكويت ٢٢ دولاراً ، العربية السعودية ١٨ دولاراً • فهل ستصمد منظمة الأوبك أمام هذا التمزق الداخلي ؟

هذه هي الصدمة البترولية الثانيـــة التي ستستمر طوال عام ١٩٧٩ •

تصاعد التضخم في كافة البلدان الصناعية ، وارتفعت نسبة البطالة ، وتزايدت ديون بلدان العالم الثالث بشكل خطير •

في شهر كانون الاول من عام ١٩٧٩ ، اجتمعت منظمة الأوبك في كاراكاس ، حيث اقترح اليماني توحيد سعر البرميل وجعله ٢٤ دولاراً • إلا أن ليبيا أصرت على ٣٠ دولارا ، ثم حذت حذوها نيجيريا والجزائر ، بينما انتقلت إيران الى ٢٨ر٥٠ دولاراً • وهكذا بقي الخلاف والفوضى على حالهما •••

في كانون الثاني ١٩٨٠ ، خطا الشيخ اليماني خطوة أخرى نحو توحيـــد الاسعار ، فأعلن سعر ٢٦ دولاراً للبرميل •

كان تطور أسعار النفط مذهلاً حقاً خلال تلك الفترة القصيرة من الزمن : فقد زادت هذه الاسعار خلال سبعة عشر شهراً فقط (من كانون الاول ١٩٧٨ حتى أيار ١٩٨٠) وفق النسب التالية :

- ١٢٠٪ للنفط السعودي الخفيف .
- ١٤٠٪ لسائر بلدان الخليج وفنزويلا وأندنوسيا .
- ١٦٠٪ للنفط الايراني .
- ١٦٥٪ للبلدان الافريقية .

بسبب ظروف الحرب ، بدأت إيران تبيع جزءاً هاماً من نفطها الخام في السوق الحرة ، وهكذا فعلت أيضاً الدول الراديكالية الاخرى ، الأمر الذي نجمت عنه أرباح خيالية لهؤلاء المنتجين وللوسطاء ، علاوة على الارباح الضخمة في السوق الرسمية . ومن الجدير بالذكر هنا أن هذا البيع « الحر » يمثل ٤٠٪ من مجموع الصادرات .

استنكر الشيخ اليماني هذا الوضع الخطير ، وتنبأ في ٢٩ أيار ١٩٨٠ ، بعد أن لاحظ بفكره الثاقب ونظرته البعيدة تدهور الموقف الاقتصادي العالمي ، « بانهيار أسعار البترول اعتباراً من الخريف القادم أو من ربيع عام ١٩٨١ على أبعد تقدير » ...

في حزيران ، اجتمعت منظمة الأوبك في الجزائر العاصمة ، حيث قرر المجتمعون ، رغم محاولات إيران والجزائر وليبيا ونيجيريا ، تحديد سعر البترول الخفيف بـ ٣٢ دولاراً . وفي مؤتمر فيينا ، الذي عقد خلال شهر تشرين الاول ١٩٨١ ، رفع هذا السعر الى ٣٤ دولاراً .



وهكذا فقدت الشركات البترولية كل سيطرة لها على السوق العالمية ، كما فقدت ملكية مناطق انتاجها في بلدان منظمة الأوبك ، وأصبحت السياسة البترولية الدولية في أيدي حكومات هذه البلدان ، بعد أن اقتصر دور الشركات على النشاطات التقنية البحتة : الانتاج ، النقل والتوزيع ، كما بدأت أرباحها من الانتاج تتقلص تدريجياً حتى أصبحت تشكل ٢٥٪ في عام ١٩٧٣ و ١٨٪ في عام ١٩٨١ ، بينما زادت أرباح بلدان منظمة الأوبك بشكل خيالي :

— ١٩٧٠ : ٧ر٧ مليار دولار لقاء ١٥ر١ مليون طن .

— ١٩٧٥ : ٣ر٩٣ مليار دولار لقاء ٣٤ر١ مليون طن .

أما الانتاج العالمي ، الذي كان ٥٠ر٠ مليار طن سنة ١٩٥٠ و ١ر١ سنة ١٩٦٠ ، فقد قفز الى ٣ مليار . وترجع هذه الزيادة الى الشرق الادنى (٢٥ ــ ٣٠٪ من المجموع الكلي) ، أفريقيا (٥ر١ ــ ١٠٪) ، الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والصين (١٦ ــ ٢٤٪) . وقد تقلص الانتاج في أمريكا الشمالية (من ٣٦ ــ ١٨٪) ، وأمريكا اللاتينية (من ١٧ ــ ٥ر٩٪) .

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٣ ، كان استهلاك البترول يتضاعف كل عشر سنوات . إلا أن هذا النمط قد توقف .

قلصت الولايات المتحدة ، خلال ثلاث سنوات ، طلباتها من النفط الخام بمقدار ٢ مليون برميل في اليوم ، كما بدأت أوروبا واليابان المستحيل للاقتصاد في الطاقة قدر المستطاع .

كذلك ظهرت مناطق جديدة لانتاج البترول : بحر الشمال في المنطقة البريطانية (٩ر٧٨ مليون طن) ، ألاسكا (٨٥) ، المكسيك (٨٠) ، النروج (٥ر٢٣) ، مصر (٣١) ، عمان (٩ر١٦) ، أنغولا (٢ر٨) ، الصين (١٠١) ، الغابون (٢ر١١) ، ترينيتيه (٩ر١١) الخ ....

اعتباراً من عام ١٩٨٢ ، ستقوم مجموعة البلدان الخارجة عن منظمة الأوبك بالانتاج أكثر من أعضاء منظمة الأوبك : ٢٠ مليون برميل في اليوم مقابل ١٧٫٥ في نهاية عام ١٩٨٢ ، وبخاصة بفضل بحر الشمال (٢٠ مليون طن أكثر في عام ١٩٨٣) .

ومن الجدير بالذكر هنا أن استهلاك البترول في أوروبا الغربية ، وكذلك في اليابان ، سينخفض بنسبة ٢٢٪ من عام ١٩٧٩ حتى ١٩٨٣ ، كما سينخفض في الولايات المتحدة بنسبة ١٩٫٧٪ .

يضاف الى ذلك واقع جديد : وهو فقدان قناة السويس لأهميتها التقليدية . فمنذ عام ١٩٧١ ، ظهرت ناقلات نفط حديثة عملاقة ، وصلت حمولة بعضها الى ٥٠٠٫٠٠٠ طن ، يمكن ملؤها خلال ٢٤ ساعة ، تلتف حول أفريقيا لتصل الخليج بأوروبا خلال شهر واحد .

بعد إعادة فتح قناة السويس الكامل سنة ١٩٧٥ ، لم تستعد سوى خمس حركة العبور البترولي الذي كانت تعرفه في عام ١٩٦٦ .

اعتباراً من عام ١٩٨١ ، بدأت أسعار النفط تتجه نحو الانخفاض بسبب العوامل التي ذكرناها آنفاً ، وأهمها زيادة الميل نحو العرض والحرص على الاقتصاد في الطلب .



في شباط ١٩٨٢ ، قررت إيران من جانب واحد تخفيض أسعارها ثلاث مرات متتالية خلال شهر واحد ، الأمر الذي أدى الى كسر الاسعار على الصعيد العالمي . وهكذا أصبح النفط الايراني الخفيف متوفراً بسعر ٣٠٫٢٠ دولاراً ، بينما لا يزال النفط السعودي يباع بـ ٣٤ دولاراً .

ثارت ثائرة الكويت والعراق لهذا التخفيض ، ولكن فنزويلا والمكسيك ومصر حذت حذو إيران .

في الاول من شهر آذار ، خفضت بريطانيا سعر بترولها من بحر الشمال الى ٣٠٫٥ دولاراً ؛ وفي ٩ آذار ، تبعتها النروج ثم الاتحاد السوفياتي ، ثم نيجيريا التي باعت بـ ٢٩٫٥ دولاراً .

أما في ليبيا ، التي كانت في طليعة الراديكاليين المطالبين برفع الاسعار ، فأصبح النفط معروضاً بسعر ٢٨ دولاراً وأقل من ذلك في بعض الاحيان .

في منتصف آذار ١٩٨٢ ، بدأت السوق الحرة في روتردام تبيع بترول بحر الشمال بـ ٢٨ دولاراً والنفط « العربي الثقيل » بـ ٢٥٫٧٥ دولاراً .

أضف الى ذلك زيادة أعمال الحفر والتنقيب من جديد في كل من : الغابون ، الكميرون ، ساحل العاج ، أنغولا ، الباكستان ، كندا ، استراليا ، الصين ، وغيرها ... وفي الولايات المتحدة وحدها ، تم إحصاء ٩٠٤٢٢ بئراً .

في المكسيك ، تم اكتشاف حقل هائل من النفط : فقفزت الاحتياطات من ٦٫٣٣ مليارات برميل سنة ١٩٧٥ الى ٧٢ مليارا في شهر أيلول من عام ١٩٨١ . بهذا أصبحت المكسيك رابع دولة منتجة في العالم بعد الاتحاد السوفياتي والعربية السعودية وإيران .

منذ عام ١٩٨٠ ، قفز الانتاج من ٢٩٥ مليون برميل في العام ، سنة ١٩٧٥ ، الى ٧٧٩ مليون برميل ، كما ارتفعت الصادرات من ٣٤٫٤ مليون برميل (١٩٧٥) الى ٣٠٣ مليون . وفي عام ١٩٨١ وحده ، بلغت الصادرات ٥٤٨ مليون برميل لقاء ما يقرب من ٢٠ مليون دولار .

في منطقة ألبرتا (كندا) ، تم اكتشاف حقول قدرت طاقتها بحوالي ١٠ مليار طن ، يمكن أن يستخرج منها سنوياً ٩ ملايين طن .

ويعتقد الخبراء أنه ستكتشف في المستقبل القريب أيضا ٥٠ مليار طن في الولايات المتحدة والبرازيل •

في الولايات المتحدة ، وضعت خطة جديدة لاستثمار الفحم الحجري ستعطي هذا النوع من الطاقة انطلاقة جديدة ، وبخاصة في حوض « أبالاش » ومناطق كولورادو ومونتانا ودايومنغ وانديانا وإيلينوي وكنساس وميسوري •

أما في فرنسا والمملكة المتحدة ، فقد شهدت الطاقة النووية تطوراً هائلاً سيجعل هذين البلدين مصدّرين رئيسيين للكهرباء • كما تبذل جهود مماثلة في نفس الاتجاه داخل الولايات المتحدة في وديان تينيسي وأوهايو •

على نقيض ذلك ، تعاني البلدان المنتجة للبترول من مشاكل خطيرة في الوقت الحاضر : فها هي فنزويلا قد تراكمت عليها الديون بشكل كبير ، ولم تعد قادرة على أن تقوم كما ترغب باستخراج الزيوت الثقيلة من « حزام » أورينوك • كما بدأت أعمال التنقيب تتباطأ بسبب نقص الامكانيات •

وها هي نيجيريا تجد إنتاجها ينخفض بمقدار ٥٠ مليون طن بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ ، وبمقدار مليوني طن أيضاً سنة ١٩٨٣ ، بينما لم تعد الجزائر تصل الى حصتها النسبية (الكوتا) رغم انخفاض سعر النفط الخام بنسبة ١٠٪ في عام ١٩٨٢ •

على ضوء هذا يمكن إدراك أسباب فشل مؤتمر الأوبك ، الذي انعقد في فيينا بتاريخ ٢٠ كانون الاول ١٩٨٢ : إزاء هذه السوق العالمية المتخمة ، قررت الدول العضوات في المنظمة تحديد سقف إنتاجها العام بـ ١٨٫٥ مليون برميل في اليوم ، ولكنها لم تتفق على الحصة النسبية (الكوتا) لكل منها ، لأن ٩ بلدان من أصل ١٣ كانت تعاني سلفاً من ميزانها السلبي •

عاد الخلاف التقليدي بين إيران والعربية السعودية للظهور من جديد ،

وبحدة أكبر من أي وقت مضى ، خاصة وأن الايرانيين ، الواقعين تحت وطـأة الحرب مع العراق ، يريدون أن يبيعوا بأي ثمن •

اجتمع المندوبون من جديد في جنيف يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٣ ، حيث قام السعوديون بتغيير تكتيكهم هذه المرة ، فاقترحوا قيام البلدان الافريقيـة المنتجة برفع أسعارها لخلق توتر في السوق الدولية • وافق الافريقيون عـلى ذلك ، ولكن الايرانيين عارضوه بنجاح •

عندئذ نشبت الأزمة : فالاستهلاك العالمي من البترول قد انخفض بنسبة ٤٪ نتيجة الركود وسياسات الاقتصاد في الطاقة • أضف الى ذلك معاناة منظمة الأوبك مؤخراً من المنافسة الشديدة لكل من بريطانيا العظمى (بحر الشمال) ، الولايات المتحدة (ألاسكا) والمكسيك : فتقلصت مبيعات الاوبك بنسبة ٤٠٪ • وقد جاء شتاء ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣ المعتدل ليزيد الطين بلّة ، كما بدأت البلدان الصناعية، التي تملك مخزونات هائلة كدّستها خوفاً من ارتفاع الاسعار ، باخراج بعض هذا المخزون واستخدامه بحذر محسوب •

في ١١ شباط ١٩٨٣ ، حضر الشيخ اليماني خفيـةً الى لندن ، حيـث تباحث مع الخبراء الانكليز والنيجيريين وعرض عليهم تخفيضاً متفقاً عليه للاسعار •

وفي ١٥ شباط ، عاد الى جنيف ، حيـث اجتمع بزعماء شركة « أرامكو » وحثهم على الحصول من السيدة « تاتشر » على تخفيض سعر النفط الخام لبحر الشمال ، فوافق الانكليز على ذلك بينما أجرت نيجيريا تخفيضاً بمقدار ٥٠ر٥ دولارات للبرميل •

في ٢٢ شباط ، جمع اليماني ممثلي دول الخليج في الرياض للاتفاق عـلى سياسة مشتركة حتى لا تقوم دول من خارج منظمة الأوبك ، كبريطانيا والنروج والمكسيك ومصر ، بفرض إرادتها على السوق الدولية •

وفي ١٤ آذار ، عقد المؤتمر /٦٧/ لمنظمة الاوبك في جنيف ، حيث قرر تحديد سقف الانتاج الكلي للاعضاء بـ ١٧٫٥ مليون برميل في اليوم ، وتحديد سعر النفط العربي الخام الخفيف بـ ٢٩ دولارا للبرميل • كما أوصت البلدان المساهمة بعدم اجراء تخفيضات على الاسعار أو البيع بأسعار مخفضة لكميات تفوق حصصها النسبية • إلا أن منظمة الأوبك أصبحت في الواقع هيئة استشارية بدون سلطة سوى السلطة المعنوية للعربية السعودية •

في يومي ١٠ و ١١ تموز ١٩٨٤ ، عقد اجتماع جديد للمنظمة في فيينا ، لوحظ من خلاله مدى توجه السوق البترولية نحو انخفاض يجعل الاوبك أكثر عجزاً • فالمخزونات هائلة تكفي لمدة ٧٤ يوماً ، والناقلات تجوب البحار مثقلة بالحمولات الكبيرة • خلاصة القول أن النفط الخام ظل يتدفق بكافة الاسعار وكأن كل بلد منتج يلعب وحده ، كما أصبحت الاوبك ، بسبب المنافسة ، لا تقدم سوى ٤١٫٤٪ من الكميات المعروضة في السوق ، علماً بأن نصف الصفقات يتم بأسعار السوق الحرة مع تخفيضات تتفاوت حسب الظروف •

تطورت تقنيات التصفية بشكل أصبح بالامكان معه استخراج أية نوعية نريدها من أثقل أنواع النفط الخام ، الأمر الذي أدى الى تقليص الفروق بين انتاج الدول بشكل عام • وقد قام الاتحاد السوفياتي نفسه بتخفيض أسعاره بمعدل ١٫٥ دولار للبرميل • إلا أن الشركات الامريكية بقيت وحدها تناضل للمحافظة على الاسعار لكي تحافظ على انتاجها الخاص •

وحتى العربية السعودية نفسها ، قررت أن تشتري بالمقايضة عشر طائرات بوينغ ٧٤٧ مقابل البترول ، أي أنها ستبيع ٣١ مليون برميل (٩٢٠ مليون دولار) خارج الكوتا المخصصة لها •

وهكذا أصبح من المستحيل القيام بالتنبؤات إلا على المدى القصير • ولكن في الخريف ، توجه الشيخ اليماني الى البلدان الخارجة عن إطار منظمة الاوبك

لكي يقنعها بضرورة الحد من الانتاج والمحافظة على الاسعار . إلا أن نيجيريا أعلنت ، في ١٨ تشرين الاول ، عن تخفيض سعر البرميل بمقدار دولارين ، في الوقت الذي تجاوز انتاجها الحصة النسبية (الكوتا) المخصصة لها .

في ٢٩ ، ٣٠ و ٣١ تشرين الاول ، اجتمعت منظمة الاوبك في جنيف وقررت نهائياً الحد من انتاجها ليصبح ١٦ مليون برميل في اليوم بسعر ٢٩ دولاراً للبرميل العربي الخفيف . إلا أن هذا كان يفترض تقليص الانتاج بنسبة ٤ ــ ١٤٪ ، فمن يستطيع فرض احترام هذه التعليمات إزاء سوق تقدر احتياجاتها بـ ١٩ مليون برميل في اليوم ؟ ثم ألم ترفض نيجيريا الالتزام سابقاً ؟

خرج اليماني من الاجتماع متفائلاً وقال : « كانت بعض البلدان تنتج أكثر من الكوتا المخصصة لها ، بل إن بعضها تجاوز ذلك بنسبة ٢٠٪ ، إلا أننا تلقينا تأكيدات بأن هذا سيتوقف » .

ولكن من سيراقب اتفاقيات المقايضة والتخفيضات السرية للاسعار والاتفاقيات المزيفة للتصفية وغيرها ؟

وهكذا كان الانطباع السائد بأن كل شيء يعتمد على حكمة العربية السعودية واعتدالها . إلا أن وضع هذا البلد ما زال يحير الكثير من المراقبين : فالأسرة المالكة ، التي يتجاوز تعداد أفرادها الخمسة آلاف ، تسيطر على كل شيء ، يساعدها في ذلك الحرس الوطني والعلماء المسؤولون عن تطبيق الشريعة الاسلامية .

وعلى أبواب هذا البلد الآن حرب لا تنتهي بين ايران والعراق . والحق يقال أن انتصار أحد الطرفين يعتبر أمراً غير مرغوب فيه بالنسبة للمنطقة : فانتصار إيران سيصدر الثورة الاسلامية المتطرفة ، بينما سيؤدي انتصار العراق الى سيطرته على المنطقة وانتشار أفكاره التي يعتبرها البعض راديكالية .

أضف الى ذلك أن العربية السعودية تساهم في حماية نظام الملك الاردني حسين ، و « تهادن » نظام مبارك في مصر ، وتقيم علاقات جيدة مع سورية حافظ الاسد وتدعم جهودها الرامية لاعادة السلام الى لبنان .، كما تقوم في الوقت نفسه بمساندة بورقيبة والملك حسن الثاني والجزائر في وجه القذافي ومشاريعه الثورية ، وتحد من العمل السوفياتي في الصومال وتساعد تنزانيا وزائير وغينيا الجديدة ومالي وغيرها من بلدان أفريقيا السوداء .

ولا شك في أن وسيلتها الرئيسية في كل هذا هي الدولار ، حيث تنفق في هذا السبيل ثلاثة مليارات دولار في العام على شكل قروض أو هبات أو منح سرية . انها دبلوماسية سرية نشطة بلا ريب ، ولكن ماذا يحدث اذا شحت الاموال أو انقطعت لسبب أو لآخر ؟ سؤال محير سيظل مطروحاً في المستقبل المنظور ...

من الثابت أن اعتماد أوروبا على البترول يتقلص تدريجياً : فقد هبط الاستيراد من ٦٢٪ سنة ١٩٧٣ الى ٣٢٪ سنة ١٩٨٣ ، إلا أن الشرق الاوسط يبقى مع ذلك منطقة تموين حيوية تقدم ٤٠٪ من الاحتياجات .

أما الولايات المتحدة ، فقد تقلص شراؤها لبترول منظمة الاوبك والبلدان العربية : ١٨٪ الآن مقابل ٢٥٪ في السبعينات لصالح المكسيك . ولكن ١٨٪ ليست بالشيء القليل ...



ما هي الافكار العميقة للشيخ اليماني ؟ هذا هو الذي دفعنا لزيارته في الرياض وطرح هذا السؤال عليه .

استقبلنا في قصره الشخصي الفخم دون إسراف ، حيث تقبل أسئلتنا كلها برحابة صدر رغم ما كان في بعضها من إثارة وإحراج . إلا أنه كان هجومياً في حديثه وكأنه لا يحب أن يلتزم أبدا جانب الدفاع .

فموقفه قوي داخل المملكة ، لأنه يعرف جيداً أوضاع الأمراء ومنافساتهم الخفية ومطاليبهم ، وقد استنتجنا أن وراء هذه المنافسات تقف الأمهات المختلفات وانتماءاتهن الأسرية والقبلية .

وردت كثيراً على لسان اليماني العبارة التالية :

ـ نحن قوم من البدو ، نحتقر المال ونؤمن بالتفاوض في أعمالنا وصفقاتنا .

كما أعرب عن استيائه من موقف الجزائر ونيجيريا وليبيا ، التي لا تحترم التعهدات التي تلتزم بها منظمة الاوبك ، وقال :

« ـ نحن كنا البلد الوحيد تقريباً الذي أدرك مسبقاً ما سيحدث وحذر منه بكل ما يملك من وسائل دون أية خلفيات مصلحية ضيقة .

« من المعروف أن استهلاك البترول كان يتزايد كل عام بحوالي ٥ ـ ٧٪ ! فلو استمر الوضع على هذا النحو ، لبلغ الاستهلاك اليوم ٦٥ مليون برميل في اليوم ، وهذه كمية هائلة لا يمكن تصورها ! ولولا تصاعد الاسعار في عام ١٩٧٣ ، لسار العالم نحو كارثة لا يمكن التصدي لها .

« بفضل الله ، سمح لنا تصاعد الاسعار بأن نحد من الاستهلاك تدريجياً ، وبأن نعيده الى المستوى المقبول الذي وصلنا اليه في الوقت الحاضر .

« صحيح أن وطأة ارتفاع الاسعار جاءت ثقيلة على بلدان العالم الثالث ، ولكن دول الاوبك عوضت الاضرار التي أحدثتها ، فأقامت صندوقاً للمساعدات وقدمت مليارات الدولارات للبلدان النامية غير المنتجة للبترول .

« كل هذا في الوقت الذي عمدت فيه البلدان الصناعية ، دون خجل ، الى رفع أسعار منتجاتها بسبب التضخم ، دون أن تقدم شيئاً لاصلاح ما أفسدته .

« إلا أنني أعترف بأننا ارتكبنا الكثير من الاخطاء أيضاً ، وبخاصة في مجال تثبيت أسعار البترول عند نهاية عام ١٩٨٠ ومطلع عام ١٩٨١ . فقد رفعنا الاسعار

بصورة فظة أكثر من اللازم ، الأمـر الذي ألحـق الضرر بالعالم كلـه وبنا أيضاً •

« وها نحن الآن ندفع ثمن ما كسرناه • إلا أنني آمل أن نكون قد استفدنا من هذا الدرس الذي كانت العربية السعودية ضحيته الاولى !

« لقد رأينا ، منذ شتاء عام ١٩٨١ ، ورغم الجهود المضنية التي بذلتها العربية السعودية لفرض تقليص شامل للانتاج وكبح جماح زيادات الاسعار ، كيـف بقيـت هناك فوائض بترولية هائلة تغص بها السوق العالمية •

« لم يعد سراً أن نيجيريا وفنزويلا وليبيـا قد تجاوزت الحصص النسبية (الكوتا) المخصصة لها ، وبدأت تجري تخفيضات سرية هامة ، بينما قامـت البلدان المنتجة للبترول حديثاً ، والتي لا تدخل في إطار منظمة الاوبك ، بزيادة انتاجها لكي تستفيد من الزيادات الاخيرة للاسعار •

« لقد عملنا المستحيل لوضع أساس ثابت لزيادة الاسعار ، ولتبني استراتيجية مشتركة بعيدة المدى ، ولكننا لم تنجح مع الاسف •

« في الوقت الحاضر ، نحن ننتج في العربية السعودية أقل من ٤ ملايين برميل في اليوم ، رغم أعبائنا المالية الهائلة •

« يجب على البلدان المنتجة ، التي لا تنتمي لمنظمة الاوبك ، أن تتعاون مع أعضاء هذه المنظمة • ولا شك في أن من مصلحة العالم أجمع أن يقوم جهاز دولي بمراقبة آلية الاسعار ، ومنظمة الاوبك هي الوحيدة القادرة على ذلك • » •



الفصل السابع

شركات البترول المتعددة الجنسيات

خلال تحرياتنا ، استعرضنا نشاطات الشركات البترولية المتعددة الجنسيات ، والتي تجلت بصورة مباشرة أو غير مباشرة عبر صفحاتنا السابقة •

بعد هذا المقطع الأفقي ، نود الآن دراسة هذه النشاطات بشكل عمودي لكي نتمكن بصورة أفضل من استيعاب أبعادها وخلفياتها ومراميها •

من بين الشركات الكبرى الاثنتي عشرة ، اخترنا أربعاً منها للدراسة والتحليل، وهي : إيكسون ، BP [1] ، شل وآلف أكيتان (Elef Aquitaine) .



★ ★

نحن الآن في هيوستون (تكساس) ، أكبر مدينة في جنوب الولايات المتحدة (١,٥ مليون نسمة) • الجو هنا حار جداً ومشبع بالرطوبة •

إنها المرفأ الثالث في الولايات المتحدة ، على شاطىء خليج المكسيك ، حيث توجد قناة بطول ٨٠ كم تسمح بمرور السفن الكبيرة •

هناك في نادي البترول ، يحدثنا عضو المجلس البلدي عن مدينته فيقول :

« في هيوستون توجد مكاتب لاثنتين وعشرين من كبريات الشركات البترولية في الولايات المتحدة • إلا أن بعض الشركات الاجنبية تحرص أيضاً

---

(1) BP = British Petroleum .

على أن يكون لها ممثلون هنا : فالشركة البريطانية (BP) لها ٣٠٠ مستخدم ، وهناك مكاتب للشركة الفرنسية « آلف أكيتان » •

« هنا يعمل حوالي ١٠٠ر٠٠٠ شخص في صناعة وتجارة البترول ، وفي الكيمياء البترولية أو الطاقة البترولية • كما يوجد ٦٤ مصرفاً أجنبياً : منها ١٣ يابانياً ، ٧ بريطانية ، ٥ فرنسية وأخرى من كافة أنحاء العالم بما في ذلك شنغهاي وهونغ كونغ وسنغافورة •

« تعتبر تكساس أكبر ولاية منتجة للبترول في الولايات المتحدة • فهي تنتج ٢٥٪ من النفط المصفى و ٤٠ ــ ٥٠٪ من الكيمياء البترولية للبلاد • ويمكن أن نذكر على سبيل المثال أن ٨٠٪ من المطاط (الكاوتشوك) المصنّع يأتي من منطقة هيوستون •

« المدينة غنية جدا ، والدخل الصناعي يزداد هنا بشكل أسرع من أية مدينة أمريكية أخرى ، وذلك منذ عشر سنوات • ولدينا عدد كبير من أصحاب الملايين (بالدولار) وعدد لا بأس به من أصحاب المليارات ، إلا أن هناك عاطلين عن العمل أيضا نتيجة التدفق الدائم للعمال الذين يودون العيش في مدينتنا[1] •

« إن هيوستون ومنطقتها هما العاصمة العالمية للبترول ، حيث نقوم بتصفية ٤ر٥٦١ر٨٠٠ برميل في اليوم ، أي ٨٧٪ من مجموع نفط تكساس و ٢٥٪ من نفط الولايات المتحدة • » •

وقد حدثنا الدكتور « أولد نبورغ » ، رئيس قسم الحاسبات الالكترونية « شيفرون » في سان فرانسيسكو ، فقال :

---

(١) المدة الوسطية للعمل : ٤٢ ساعة في الاسبوع • وفي مدينة دالاس ، القريبة من هيوستون ، يوجد ١١٣٦ مليونيرا من اصل ٩٠٠ر٠٠٠ عائلة •

« نحن نملك أحد أكبر مراكز الحاسبات الالكترونية ، الذي نطلق عليه أيضاً تسمية (كونكورد) ، بالاضافة الى قاعدة للابحاث وفروع في أوروبا وكندا وجنوبي كاليفورنيا .

« إن كل مكتب ومصفاة وبئر تتصل بكونكورد هذا الذي يجمع كافة المعلومات والارقام المتعلقة بالتسويق لكل منتج ، وبالادارة والموظفين والاجور والاموال . ويعمل كونكورد منذ عام ١٩٧٢ ، حيث كلفت تجهيزاته (بدون الابنية) ١٥٠ مليون دولار . أما مجموع تجهيزات شركتنا فقد كلفت ٢١٠ ملايين دولار . » .

على ضوء ما تقدم ، ندرك الاسباب التي دعت أكبر شركة بترولية في العالم ، وهي « إيكسون » ، لاقامة مركز عملياتها في هيوستون بدلا من نيويورك .

في مركز العمليات الاستثنائي هذا ، يجري التخطيط والعمل على مستوى الكرة الارضية كلها . ولا عجب في ذلك لان هذه هي أغنى وأقوى شركة بترولية في العالم .

لقد حطمت « إيكسون » كافة الارقام القياسية : في الارباح (٥٠٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٣) ، في عدد المساهمين (٧٨٦٠٠٠) ، في عدد العاملين (١٥٦٠٠٠ مستخدم) ، في الاسطول (٥٠٠ ناقلة) . ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الناقلات تحمل من ١١٥ مرفأ مختلفاً ١٦٠ نوعاً من المنتجات البترولية التي تنقلها نحو ٢٧٠ هدفاً في ٦٥ بلداً .

بواسطة الاجهزة الالكترونية المطورة ، والمنتشرة في هيوستون ولندن وطوكيو ونيويورك وغيرها ، يراقب مركز العمليات كافة هذه التحركات ، كما يتلقى الاجابة شبه الفورية بواسطة الارقام والصور عن كل سؤال يطرح . ويشعر الزائر حقاً أنه في مقر قيادة أميرال يقود أكبر أسطول في العالم .

ويمكن أيضاً متابعة تطور المخزونات وعمل المصافي والآبار وتوزيع المنتجات •

يضاف الى ذلك مركز شهير لاطفاء الحرائق في شتى أنحاء العالم • وقد أخبرنا الخبير المعروف « ريد أدير R. Adair » الذي يعمل لدى إيكسون ، بأنه قام باطفاء أكثر من ٣٠٠٠ حريق منذ عام ١٩٣٩ ، كان معظمها نتيجة خطأ الانسان نفسه • ولا بد من القول هنا بأن طواقم إطفاء الحريق تعمل على اليابسة وعلى سطح الماء وفي القاع حسب الطلب • تستغرق عملية الاطفاء من ساعة الى ثلاث ساعات ، وقد تتطلب يوماً كاملاً في بعض الحالات ، وتكلف من ٥٠ — ١٠٠ مليون دولار •

أما في نيويورك ، فيوجد مقر دائم لشركة إيكسون في بناية هائلة من الشارع السادس (شارع أمريكا) ، حيث يقع مكتب « جون روكفلر » في الطابق الاخير ، بينما تعمل الهيئة الادارية في الطابق رقم ٥١ •

ويحدثنا « جو بربيري Jo Barbieri » ، المستشار في شعبة إيكسون للانتاج ، فيقول :

« نحن نتعامل مع ٤ ملايين برميل في اليوم ، وننتج ٦ر١ مليون برميل في اليوم ، منها ٤٠٪ من آبارنا و ٦٠٪ من مصادر مختلفة وبخاصة من الشرق الاوسط •

« ولدينا إنتاجنا في ١٧ بلدا منها : المملكة المتحدة ، استراليا ، ماليزيا ، النروج ، فرنسا ، ألمانيا ، هولندا ، أندنوسيا ، كولومبيا وأمريكا الجنوبية •

« في ألاسكا ، تنقل الانابيب ٥ر١ مليون برميل في اليوم ، نسيطر على ٢٠٪ منها ، أي ٣٠٠ر٠٠٠ برميل يومياً • أما الاحتياطات فتبلغ ٧ مليارات برميل من النفط و ٣٦ تريليون قدماً مكعباً من الغاز (٢٠٪ من النفط و ٤٠٪ من الغاز لشركة إيكسون)[1] •

---

(١) القدم المكعبة = ٠٣ر٠ م٣ •

« في النروج ، قدرت احتياطات الغاز ، بعد الاكتشافات الجديدة ، بـ ٥٠٠ تريليون من الاقدام المكعبة ، مقابل ٦٠ في هولندا ، ٢٥ في انكلترة و ١٠٠٠ تريليون في الاتحاد السوفياتي •

« في إيران ، تقدر احتياطات الغاز بـ ٥٠٠ تريليون من الاقدام المكعبة وفي الولايات المتحدة بـ ٢٠٠ تريليون •

« تعتبر شركة إيكسون أن الغاز يمثل مستقبلاً ٥٠٪ من انتاجنا تقريباً • ولدينا كذلك خطط أبحاث حول البترول المستخرج من الفحم الحجري أو الرمال الاسفلتية أو النضيد الزفتي ، إلا أن هذا الاستخراج يكلف غالياً ومن المفضل إعطاء الاولوية للغاز والبترول ».

« لقد قمنا بأعمال التنقيب في ٣٩ بلداً سنة ١٩٨٣ ، وبخاصة في الولايات المتحدة وانكلترة وبحر الشمال والنروج وإرلندا والاطلسي وفرنسا وهولندا وألمانيا وأمريكا اللاتينية (البرازيل وكولومبيا) ، والشرق الاقصى (أندنوسيا وماليزيا) ، وأستراليا • كما نهتم حالياً بالصين • ومن الجدير بالذكر أن احتياطات البترول في الصين تقدر بحوالي ٢٠ بليون برميل ، نأمل أن نتوصل الى استخراجها بموافقة الحكومة الصينية •

« ولا بد من التنويه هنا بأن المنافسة أصبحت شديدة في مجال البحث والتنقيب ، كما أصبحت الحكومات أكثر تصلباً فيما يتعلق بالعائدات والانتاج • إلا أن أعمالنا تسير بشكل مرض رغم أزمتي ١٩٧٢ — ١٩٧٤ و ١٩٧٨ — ١٩٨٠ : في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٤ ، بلغت قيمة مبيعاتنا من البترول والغاز ١٧ مليار دولار ، يذهب جزء كبير منها كضرائب ورسوم ورواتب للمستخدمين • أما الارباح الصافية المتبقية ، فكانت ٥٠٠ مليون دولار يخصص معظمها للابحاث والتوسع والتطوير • في الواقع ، ليست إيكسون ذلك الوحش الذي يتصوره الكثيرون ، بل هي عبارة عن ٧٨٦٠٠٠ مساهم يجمعون أموالهم ببطء شديد ••• » •

أما شركة BP (British Petroleum) ، فهي الشركة الانكليزية ـ الايرانية القديمة للبترول ، التي أسست سنة ١٩٠٩ ، والتي يعود معظم أسهمها للحكومة البريطانية .

خلال السنوات الاخيرة ، فقدت كافة امتيازاتها في العراق وإيران وليبيا كما أسلفنا . إلا أنها عرفت كيف تعيد تشكيل امبراطورية حقيقية في بحر الشمال وألاسكا وشيتلاند .

ومن الجدير بالذكر أولاً أن مجلس العموم طلب من الحكومة البريطانية ، منذ عام ١٩٧٣ ، الأشراف على تطوير الشركات البترولية العاملة في بحر الشمال والمحافظة على هذا الاشراف أطول مدة ممكنة . والحق يقال أن جميع العاملين في هذه الشركة (BP) ، من مجلس الادارة حتى أصغر موظف ، يشعرون بأنهم يعملون في مرفق عام ، حتى لو تظاهروا بأنهم لا يتلقون أية أوامر من الحكومة .

ولا شك في أن الفضل في هذا يعود الى زعماء هذه الشركة الذين عرفوا كيف يستفيدون من الدعم المعنوي والرسمي لحكومة صاحبة الجلالة ، دون أن يخضعوا لتعليماتها بصورة مباشرة . ومن الدلائل على ذلك أن رئيس شركة (BP) يدخل الى مقر رئيس الوزراء في « داوننغ ستريت » في أي وقت يشاء وبدون موعد مسبق .

لكي يأخذ المرء فكرة عن طبيعة عمل هذه الشركة ، يفضل عدم الذهاب الى لندن ، بل الى حقول العمل على الارض ، كجزر شيتلاند مثلاً ، حيث يحدثنا السيد « ويتال » فيقول :

« لقد بنيت محطة الضخ هنا في جزر شيتلاند من قبل ٣٠ شركة انكليزية وأمريكية وأجنبية تعتبر شريكة في حقول بحر الشمال ، ولكن المحرك والمشرف والمدير هي شركة (BP) .

« هذه المحطة هي التي دشنتها ملكة انكلترة في العام الماضي •

« في الوقت الحاضر ، لدينا ٤٠ سفينة في الشهر تأتي لحمل النفط الخام الآتي بواسطة أنبوبين تحت الماء من حقول بحر الشمال • وهناك ٨٠٠ شخص يعملون في المليوني برميل اللذين يصلان يومياً ، أي نصف انتاج القطاع الانكليزي في بحر الشمال وحوالي ثلثي استهلاك بريطانيا العظمى •

« تحتوي هذه المحطة على خزانات تكفي لاستيعاب انتاج سبعةأيام ، تحسباً لأيام الطقس السيء الذي لا يسمح للناقلات بالرسو •

« لقد كلفت هذه المنشآت حوالي ٢ر١ مليون جنيه استرليني ، وعمل فيها ٧٠٠٠ شخص •

« في القطاع الانكليزي من بحر الشمال ، لدينا ١٨ حقلاً تنتج حالياً بفضل ٣٠ مصطبة من الفولاذ أو البيتون ، أكبرها تعود لحقل « ماغنوس » الذي ينتج ٧٠٠ر٠٠٠ طن على عمق ١٩٠ متراً •

« أما المصطبات (أو الارصفة) التي تموننا فتقع في منتصف الطريق بين النروج وبريطانيا ، على مسافة ١٩٠ ــ ٢٠٠ كم من هنا • وهي تنتج ٢ مليون برميل في اليوم ، أي ١٠٠ مليون طن في العام •

« يقدر الخبراء حجم الاحتياطات في بحر الشمال بحوالي ٥ر١ مليار طن ، وهذه كمية تجعلنا مطمئنين طوال السنوات العشرين القادمة •

« ولا بد من القول هنا بأننا لا نستخرج حالياً ، بسبب الضغط الجوفي ، سوى ٣٠ ــ ٤٠٪ من النفط الخام ، إلا أننا نقوم بدراسة وسائط مطورة لضخ الماء أو الغاز لدفع النفط على الصعود بسرعة أكبر • فاذا نجحنا في استخراج ٤٥ ــ ٥٠٪ ، عندئذ يصبح الفرق كبيرا •

« توجد في بحر الشمال حقول جديدة لم تستثمر بعد لأسباب اقتصادية .

« تقوم شركة (BP) بدفع ضرائب باهظة على كل هذا ، كما أن الاعباء المالية ثقيلة جداً : فقد كلف تطوير حقل (ماغنوس) وحده ١٣٠٠ مليون من الجنيهات الاسترلينية [١] .

« ونحن نقوم الآن بالبحث عن النفط في أماكن أخرى ، كالصين مثلاً ، حيث قدمت شركتنا عدة عروض للحفر والتنقيب ، وفي أندونوسيا أيضاً ، حيث اشترينا شركة « دوم » البترولية الكندية التي كانت تعاني من صعوبات مالية .

« أما في ألاسكا ، فنعمل على أرض جليدية طوال العام ، مما اضطرنا لمد خط من الانابيب فوق سطح الارض حيناً (على علو ٢٫٥ م) ، على قوائم أو ركائز، وتحت الارض أحيانا . وقد اضطررنا ، حفاظاً على البيئة ، لدراسة طرق هجرة الحيوانات البرية ، كالدببة وغيرها ، حتى لا نعيق حركتها الطبيعية . أضف الى ذلك قيام حكومة ألاسكا بتهجير بعض الأسكيمو الذين أوقفوا إقامة خط الانابيب طوال أربع سنوات ، الامر الذي أدى الى دفع تعويضات لهؤلاء بطبيعة الحال ، وبالتالي الى زيادة سعر البيع من ٩٠٠ مليون الى ٩ مليارات دولار .



ولدت « شل » ، أو « شل الملكية الهولندية » ، نتيجة دمج تم في سنة ١٩٠٧ بين « الشركة الملكية الهولندية » و « شركة شل للنقل والتجارة » الانكليزية .

---

(١) في بحر الشمال ، جرت سنة ١٩٨٣ ، ٢٢٢ عملية حفر ، بلغت تكاليف تطويرها واستثمارها ١٥ مليار دولار .

لذلك نجد لها مقرين : أحدهما في لندن والثاني في لاهاي • وقد زرنا مقر لندن ، حيث حدثنا السيد « روس » ، مستشار الشـركة في العاصمة البريطانيـة ، فقـال :

ـ إن ٦٠٪ من الاسهم تعود « للملكية الهولندية » ، بينما تعود ٤٠٪ « لشل » البريطانية • تعتبر القيادة مشتركة بكـل معنى الكلمة ، وكذلـك الخدمات ، مع وجود بعض الاستثناءات : فالمصالح التجارية والتطوير تتركز في لندن ، بينما تتصف مجالس الادارة بالتوازن بين الانكليز والهولنديين والفرنسيين والإمريكيين •

أما عن رأسمال هذه الشركة وفروعها ، فيحدثنا السيد « هينمان » ، المدير المالي لشركة شل في لاهاي ، فيقول :

ـ إن رأسمال الشركة هو ٢٠ مليار جنيه استرليني ؛ إلا ان المساهمين في « الملكية الهولندية » ، وعددهم ٦٠٠ر٠٠٠ مساهم ، فموزعون على النحو التالي : ثلثهم في هولندا ، الخمس في سويسرا ، العشر في فرنسا ، والباقون من بلدان مختلفة • أما المساهمون في شل ، وعددهم ٤٠٠ر٠٠٠ مساهم ، فان ٩٠٪ منهم من المملكة المتحدة •

« انها ثانية شركة بترولية في العالم ، إلا أن رأسمالها وأرباحها لم تعد مستقرة كالسابق بسبب تفاوت سعر البرميل : ٢ دولار سنة ١٩٧٣ ، ٣٤ دولارا سنة ١٩٨١ ، و ٢٩ دولارا سنة ١٩٨٤ • أضف الى ذلك انخفاض المبيعات بنسبة ١٠٪ خلال عشر سنوات ، وقيام الحكومات المختلفة بزيادة الضرائب ، وتصاعد تكاليف أعمال البحث والتنقيـب والاستخراج • نتيجة كل هذا ، ومن مجمل المبيعات ، تبقى للشركات نسبة ١٥٪ فقط •

« ولا بد من القول بأننا تعرضنا للتأميم مؤخراً في نيجيريا وفنزويلا في الوقت الذي كان علينا مضاعفة استثماراتنا لأننا ما زلنا نبحث عن آبار جديدة •

« لقد قيل الكثير حول قيامنا بالمضاربة على المخزونات أو العملات ، ولكن هذا خطأ لانه أصبح مستحيلاً بسبب الرقابة التي نخضع لها في كل شيء ، مما جعل حرية عملنا تقتصر على ردود فعل تجارية وصناعية في وجه مراكز القرار أو الظروف الطارئة والمتحولة .

« أما في الحقيقة فهي أننا نستخدم الكثير من امكانياتنا للبحث والتنقيب : ٦٠٪ في بحر الشمال ، والباقي في حوالي ٥٠ بلداً .

« إن العلاقات مع الشركات الاخرى أصبحت مبنية على التنافس الحذر لاسباب قانونية وعملية وسرية . وقد أضحكنا كتاب السيد « سامبسون » عندما تحدث عن احتكار « الاخوات السبع » . في الواقع ، لا يوجد أي احتكار بالمعنى الواسع للكلمة ، بل تكاتف بعض الشركات أمام خطر داهم أو واقع مفروض .

« والحق يقال أن المنافسة أصبحت مزيفة نتيجة الضرائب الحكومية والاحداث الدوليـة :

- كالحرب الايرانية ــ العراقية .
- تقليص المشتريات من قبل الولايات المتحدة ، الخ ...

« إن كل شيء يتحرك الآن بسرعة . ولا شك في أن انخفاض المبيعات والاسعار يلحق بنا الخسائر ، ولكن التأميم يخفضها ...

أما عن الرؤية المستقبلية لشركة شل ، فيحدثنا السيد « نيولاند » بقوله :

« نحن نحاول التخطيط والتنبؤ لمدة عشرين ، بل خمسين عاماً ، آخذين بعين الاعتبار الجنسيات المختلفة (١٥ جنسية) التي تساهم في شركتنا ، معتمدين على تقنية « السيناريوهات » المختلفة .

« إن علينا في الواقع أن نقدر الاحتياجات المستقبلية مع ابعادها عن السياسة قدر المستطاع . فالعرب لم يعودوا يملكون البترول وحدهم ، ولا يوجد بترول تعود ملكيته الكاملة لمكتشفيه سوى في الولايات المتحدة .

« ولكن ما هي الاحتياجات والطلبات خلال عشرين عاماً ؟ ان البلدان الصناعية قد عقدت العزم على تقليص استهلاكها بنسبة ١٠٪ ، والولايات المتحدة ستخفض مشترياتها أيضاً بعد أن قررت ، منذ عام ١٩٨٥ ، تخفيض استهلاك السيارات الى غالون واحد بالنسبة لـ ٢٥ ميلاً (١١ لتراً لكل ١٠٠ كم) ، على أن يصبح فيما بعد غالوناً واحدا لكل ٧٠ كيلومترا (أي ٦ر٥ لترات لكل ١٠٠ كم) . إلا أن الاستهلاك سيزيد بنسبة ٢٠٪ في البرازيل والبلدان المجاورة لها ، وكذلك في البلدان الواقعة على بحر الصين .

« لذلك يجب علينا أن نستمر في البحث عن البترول ، وهذا ما نفعله حالياً في ٤٠ بلدا ، مثل أندونوسيا ومصر وأستراليا وشمالي أمريكا وغيرها ...

« أما بالنسبة لعلاقاتنا مع منظمة الاوبك ، فان الكثيرين يعتقدون بأن الشركات الكبرى تقيم علاقات جيدة أو سيئة مع بلدانها . في الواقع ، إن اهتماماتنا تجارية بحتة ، وبعيدة تماماً عن السياسة . ولعل من الدلائل على ذلك أننا شركة من أصل مئة شركة تعمل في الصين .

« أخيرا ، لا بد من القول بأن الغاز سيلعب دوراً كبيراً في عام ٢٠٠٠ . ونحن نشهد الآن التجارب الجارية في كل من الجزائر وبحر الشمال ، إلا أن الاحتياطات الكبرى هي في الاتحاد السوفياتي الذي سيصدر الغاز بواسطة الانابيب ، لأن الغاز السائل المنقول بواسطة السفن يكلف كثيراً . » .



بالنسبة لشركة « آلف أكيتان » (Elf Aquitine) ، تحدث ألينا عنها السيد « شالندون » ، الذي ترأس هذه الشركة من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٣ ، فقال :

« نحن ننتقل من وضع توتر وشح الى وضع تسود فيه الوفرة . فالاسعار تتناقص رغم إرادة البلدان المنتجة ومحاولاتها المستميتة للمحافظة عليها ، الأمر الذي سيؤدي الى تحول في الاقتصاد البترولي . إلا أنه لم تعد هناك ضمانات للمستقبل .

إذا تناقص النمو ، يصبح من الاصعب تمويل الابحاث الجديدة في المياه العميقة وألاسكا مثلاً . في الماضي ، ركزنا على الحقول السهلة ، الاكثر أهمية والاقل عمقاً كالسعودية على سبيل المثال . والآن ستؤدي كلفة التنقيب الى رفع سعر الكلفة من ١ الى ١٠٠ . أما إذا عدلنا عن التنقيب ، وهذا أمر ممكن ، فان شح النفط سيعود .

في فرنسا نفسها ، نحن مغبونون بالنسبة للشركات الانغلو ــ ساكسونية التي لديها انتاج كبير في الولايات المتحدة ، حيث تظل مالكة لبترولها ، وتحقق أرباحاً تمكنها من العمل في أماكن أخرى من العالم .

صحيح أن لنا وجودا في الولايات المتحدة ، ولكن في حصص ضئيلة من الانتاج . ونحن منتجون في بلدان أخرى ، حيث تقتطع الضرائب والرسوم ٨٥ ــ ٩٨٪ من أرباحنا ، يضاف الى ذلك الانخفاض الحالي للاسعار .

كانت ميزانيتنا للتنقيب ٧ مليارات فرنك سنة ١٩٨٢ ، وهذا لا يتناسب مع أهمية شركتنا . فهذه الميزانية تضعنا في مصاف الشركات الاولى في العالم ، بينما نحن لا نزال في الواقع دون هذا المستوى بكثير .

لماذا تحدثنا عن شح محتمل في البترول ؟ إذا أخذنا بعين الاعتبار وتيرة نمو الطاقة ، ١٢٪ في العام ، التي تعتبر بترولية بصورة رئيسية ، فان الخبراء قدروا

أن من المحتمل أن نفتقر الى النفط بعد ٣٠ ــ ٤٠ عاماً في عالم تعتمد فيه الصناعة الحالية على البترول • يضاف الى ذلك الرعب الذي تولد نتيجة ارتفاع الاسعار الذي رافقته قيود سياسية ، كالمقاطعة التي فرضت على بعض البلدان • إ لاأن هذه الزيادة وهذا الرعب ساهما في إدراك أهمية الاقتصاد في الاستهلاك وتنويع مصادر الطاقة ، حتى أصبحنا اليوم نشاهد عرضاً يفوق الطلب •

إلا أننا كنا قد انطلقنا من مبدأ استمرار زيادة الاستهلاك ، فزججنا أنفسنا في مشاريع وأعمال ثقيلة (ناقلات ضخمة ، إقامة العديد من المصافي) أصبح من العسير علينا التوقف أو الرجوع عنها خلال بضع سنوات • لذلك لدينا اليوم فائض م نالناقلات والمصافي : فأسطولنا يمثل الآن ضعف احتياجاتنا ، ولدينا أكبر ناقلتين في العالم أصبحتا بلا فائدة !

إننا نكسب أموالنا من انتاج البترول والغاز في فرنسا وبحر الشمال وأفريقيا ، ونأمل ألا يصبح النفط صناعة خاسرة نتيجة تبدل الظروف الاقتصادية •

على الصعيد الوطني ، نحن نتعرض لقيود كثيرة ، ولكن الدولة أدركت ضرورة تمتعنا ببعض حريات المناورة •

على الصعيد الدولي ، تقلصت الثروات الدفينة بطبيعة الحال ، وأصبحت طواقمنا ، التي تعمل في ٤٥ بلداً ، تخوض كفاحاً مريراً يتزايد صعوبة في وقت نحن أقل غنى وقوة من أرباب النفط الانغلو ساكسون •

أضف الى ذلك أن بلدان العالم الثالث ، التي نعمل فيها ، هي غالباً فقيرة ومواردها الضريبية يأتي معظمها منا ، وهذا يعني أنه اذا شح النفط ، فان هذه الدول ستجد نفسها مضطرة لزيادة الضرائب على العائدات لكي تحافظ على مواردها الضريبية • » •

ـ أليس غريباً أن تقوم شركتكم بتوقيع عقود بترولية في طرابلس في الوقت الذي دخلت فيه الدبابات الليبية « نجامينا » في تشاد ؟

ـ ليس هذا غريباً أبدا ، بل هو أمر طبيعي جدا . فمهمتنا هي العثور على النفط في كل مكان من العالم . نحن في ليبيا منذ عشرين عاماً تقريباً كمنتجين صغار ، ولا زلنا نسعى للحصول هناك على امتيازات تنقيب جديدة . وقد صدف آنذاك ، بعد عامين كاملين من المفاوضات ، أن قمنا في الاول من شهر كانون الاول ١٩٨٠ ، بتوقيع الاتفاقية .

« لقد كانت السلطات الفرنسية على علم بالمباحثات الجارية ، ولكن عندما شعرت بشيء من الحرج إثر توقيع الاتفاقية ، جعلت من شركتنا كبش الفداء حتى لا تتهم باتباع سياسة ذات وجهين .

ـ ألا تتحولون أحياناً الى دولة داخل دولة في البلدان التي تعتبرون أنتم مصدرها التمويلي الحيوي ؟

ـ هناك أقاويل كثيرة حول هذا الموضوع ، ولكنها في الحقيقة مجرد أقاويل . فنحن نخضع لقوانين هذه البلاد دون أن يحق لنا أن ننقل الى فرنسا البترول الذي نعثر عليه بالسعر الحقيقي للمبيع ، لأن هذه الحكومات هي التي تحدد الاسعار وتفرض الضرائب والرسوم .

« صحيح أننا نلعب هناك دوراً في مجال التعاون الاقتصادي خارج نطاق البترول ، إلا أننا نظل بعيدين عن أية سياسة ماركسية أو ليبرالية .

ـ هل تتمنون بصورة أنانية بحتة إنفراط منظمة الاوبك ؟

ـ بالنسبة لسائق السيارة العادي ، من المرغوب فيه دائماً تدهور أسعار البترول ، ولكن هذه نظرة ضقية جداً ، لأن الارتفاع السريع قد يعقب الانخفاض السريع . في الواقع ، لقد فقدت منظمة الاوبك سيطرتها على الاحداث لأن هناك

منتجين خارج نطاقها من جهة ، وبسبب الخلافات الداخلية والمصالح المتضاربة من جهة ثانية •

لذلك أرى أن هناك احتمالين :

١ ــ أن تستعيد المنظمة زمام الأمور ويستمر انخفاض البترول تحت المراقبة•

٢ ــ أو أن تفقد المنظمة السيطرة على عناصرها • عندئذ سيكون الانخفاض عميقاً ومستمراً ، مع عواقب اقتصادية خطيرة لن يكون أقلها إيقاف التنقيب الباهظ التكاليف • عند ذلك يصبح الاستهلاك أكبر من الانتاج السنوي ، فيحدث رعب جديد كالذي حدث سنة ١٩٧٢ ، وترتفع الاسعار بسرعة ودون رقابة •

« إن الحل الأمثل في نظري هو وجود تنظيم عالمي للسوق مع تخفيض وسطي مدروس على أساس سعر اقتصادي عادل •

« في الوقت الحاضر ، تعمل شركة « آلف أكيتان » ضمن منظور ١٥ ــ ٢٠ عاماً على غرار اليابانيين ونقيض الامريكيين • أما طموحاتنا فهي أن نصبح مؤهلين تقنياً ، وأن يكون لنا حضور هام في الولايات المتحدة (لأن حقولنا الفرنسية أصبحت على وشك النفاذ) يمكننا من جمع رؤوس الاموال اللازمة للعمل في أماكن أخرى من العالم •

« وبما أن فرنسا ليست بلداً بترولياً ، يجب علينا أن نقوم بالتنقيب في مناطق أخرى لتأمين استقلالنا في مجال الطاقة • » •

خلاصة القول أن شركة « آلف أكيتان » قد نجحت ، خلال ثلاثين عاماً ، ورغم الصعوبات التي عددها رئيسها الاسبق ، في أن ترقى الى مستوى أكبر الشركات العالمية • وهي تتبع استراتيجية شخصية تتناقض أحياناً في الظاهر مع أهداف الحكومة الفرنسية ، وتطمح بحق وعن جدارة في أن تعتبر عملياً من الشركات المتعددة الجنسيات •

إلا أن الشركات المتعددة الجنسيات تصطدم ، رغم ضخامة حجمها ودقة تنظيمها ، بعقبات من كافة الانواع وعلى شتى المستويات •

لنأخذ على سبيل المثال التنظيم الجديد لبيع بترول العربية السعودية : عن هذا يحدثنا الدكتور طاهر ، مدير البترول والمناجم ، فيقول :

« ــ لقد شكلت شركتنا في ٥ كانون الاول ١٩٦٢ لتطوير الصناعة البترولية والمنجمية في العربية السعودية • ونحن نقوم بذلك عبر عشرين فرعاً وشركة ، ونهتم بالتصدير والانابيب والنفط الخام والغاز والمناجم والمعادن بالتنسيق مع شركة أرامكو ومع أربع شركات أخرى تهتم باستثمار النفط الخام وتحويله •

« تعتبر قراراتنا نافذة وذات سيادة فيما يتعلق بالاسعار التي تحددها حكومتنا بصورة مستقلة عن منظمة الاوبك • إلا أن تضامن أعضاء هذه المنظمة يظل حيوياً وعليه أن يلعب دوره في الاستقرار •

« أثناء صدمة عام ١٩٧٣ ، أثبتت الاوبك أنها كانت على حق • وقد تمكنت خلال أربع سنوات من امتصاص الازمة وتجاوزها •

« في عام ١٩٧٩ ، جاء الرعب نتيجة المخزون والعرض اللذين تجاوزا الطلب • لذلك يجب العمل دائماً لتحقيق استقرار الاسواق مهما كانت الظروف التي نواجهها في إقناع شركائنا •

« هذا هو خطنا الواضح • ومن الخطأ القول أن بعض الحصص تباع جانبياً من قبل أعضاء الاسرة الملكية وتؤثر على الاسعار • نحن هنا الجهة الوحيدة المتخصصة بعمليات البيع ، نراقب وصول الشحنات الى غاياتها ونعمل ضمن إطار خطة خمسية • وبما أن سوق البترول غير مستقرة ، فاننا نسعى جاهدين مع الاوبك لتحديد استراتيجية بعيدة المدى للاسعار • أضف الى ذلك أننا نتابع استثمار المناجم ، يحدونا أمل كبير في العثور على احتياطات من الغاز في المستقبل القريب •

أما السؤال الثاني ، فهو هل سيستمر الاتحاد في تشويش الاسواق ؟

رداً على هذا السؤال ، يجيب السيد « سكانلان » ، مستشار شركة BP في لندن ، فيقول :

« إن الاتحاد السوفياتي هو أول منتج للبترول في العالم (١٢ مليون برميل في اليوم ، أي ٢٠٪ من مجموع الانتاج العالمي) . من هذه الكميات ، يصدر السوفييت ٣ ملايين برميل في اليوم ، أي ما يعادل ربع إنتاجهم . يذهب الثلثان الى البلدان الاشتراكية ، بينما يذهب مليون برميل الى سائر بلدان العالم .

إنهم يبيعون نفطهم بالشاحنات في السوق الحرة ويحددون أسعارهم يومياً . كما يوقعون عقوداً طويلة الاجل ، والمعروف عنهم النظام والدقة في الاعمال .

في الحقيقة ، كان بامكانهم استخدام البترول كسلاح سياسي ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك أبداً ، بل يكتفون بالتعامل التجاري البحت . ولا بد من القول هنا بأنهم لم يحاولوا حتى كسر الاسعار .

إن صادراتهم لا تمثل سوى ٢٪ من السوق العالمية . وهم لا يعملون مع بلدان العالم الثالث ، بل مع المجموعة الاوروبية بشكل خاص ، كما أن لهم استراتيجيتهم البعيدة المدى بالنسبة للغاز والفحم والطاقة النووية .

على الصعيد السياسي ، ومنذ عام ١٩٨٠ ، يلعب البترول دوراً في علاقات الاتحاد السوفياتي مع أوروبا الشرقية . أما في أوروبا الغربية ، فان السوفييت يمثلون ١٠٪ من السوق ، إلا أن الغاز يبشر عندهم بآفاق جديدة ، علماً بأن لديهم أكبر احتياطات العالم من الغاز والبترول ، وبخاصة في سيبيريا الغربية ، كما عثروا على الفحم في شرقي سيبيريا .



هناك مشكلة أخرى لا بد من التحدث عنها ، وهي الاسواق الحرة ، وبخاصة سوق روتردام الشهيرة :

يحدثنا عن ذلك السيد « جان أوسكام » ، السكرتير العام للمركز الاوروبي للإعلام في مجال النفط في روتردام فيقول :

« في الحقيقة ، إن هذه السوق هي أقل أهمية مما يشاع عنها من حيث الكميات ، إلا أن تأثيرها حاسم فعلاً في مجال تحديد الاسعار ، لأن على هذه الاخيرة ان تأخذ بعين الاعتبار مبدأ العرض والطلب وأسعار الدولار التي بدأت تتفاوت منذ سنتين كل ثلاثة أشهر ، ثم كل أسبوع .

إن سوق روتردام مستقلة عن الدول التي يقوم معظمها بتحديد أسعار المبيع . أضف الى ذلك أن المطلوب لا يقتصر على بيع النفط الخام وحده ، بل يتعداه الى المنتجات البترولية المختلفة . تأتي هذه المواد المتوفرة من بعض بلدان منظمة الاوبك مثلاً ، التي تمتلك مخزونات سنوية تريد « الأخوات السبع » بيعها في السوق الحرة . وتعتبر هذه الفوائض مفيدة جداً عندما يحل شتاء بارد جداً كما حدث سنة ١٩٧٣ — ١٩٧٤ ، أو عند ظهور عجز طارىء لدى أحد المنتجين مثل إيران سنة ١٩٧٩ .

يوجد هنا في روتردام حوالي ٦٠ — ٧٠ تاجراً . وصاحب المصرف الذي قدم السلفة المالية على الناقلة القادمة في طريقها من الآبار نحو روتردام ، يتمتع في الواقع هنا بضمانة أكيدة : وهي الناقلة نفسها . وقد سمح هذا للشركات بتحقيق أرباح كبيرة ، ولكن يجب ألا يغرب عن بالنا أن عليها أعباء كثيرة في مجال التنقيب في الوقت الحاضر .

أما بالنسبة للمضاربين ، فلا يشكل الأمر صفقة كبيرة ، لأنهم يربحون اليوم ويخسرون غداً كالمقامرين في كازينو « مونت كارلو » . إلا أن الشركات الكبرى تتوصل عن طريق السوق الحرة الى مزيد من التوفيق بين الاحتياجات والطلبات .

وبدون هذا الاسلوب ، لن يكون من الممكن متابعة الناقلات والمخزونات والاستهلاك وغيرها ...

خلال السنوات العشرين الاخيرة ، حدث تبذير كبير في البترول . أما الآن ، فقد انخفض الاستهلاك بنسبة ٢٥٪ .

حتى عام ١٩٧٩ ، كانت الشركات تحقق أكبر أرباحها عن طريق الانتاج . أما اليوم ، وبعد التأميمات التي تمت في البلدان المنتجة ، فقد أصبح عليها أن تحقق أرباحها عن طريق التوزيع والتصفية ، علماً بأن المنافسة شديدة جداً في مجال النقل .

على كل حال ، ستربح هذه الشركات على المدى الطويل لأن البلدان المنتجة بحاجة اليها ، ولأن هذه البلدان النامية تجد صعوبات كثيرة في التحكم باقتصادها . لذلك من المفضل أن تتوصل بلدان الاوبك الى اتفاق مع الشركات .

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الشركات لا يأكل بعضها بعضاً : لأن حصص السوق محددة بشكل مدروس . ولا يجوز أن نستغرب أرباحها الهائلة لأنها ضرورية لدفع النفقات الباهظة التي تتطلبها أعمال التنقيب والحفر في بحر الشمال وألاسكا وغيرها ...

— لماذا قامت البلدان العربية ، سنة ١٩٧٣ ، بفرض حظر للنفط على هولندا ؟

— لأسباب سياسية ولا شك . ولكن الواقع أثبت أن من العسير التأكد من وجهة الناقلات في نهاية المطاف . إذ يوجد في عرض البحر بصورة مستمرة أكثر من ٢٠٠ ناقلة تصل حمولتها الى ١٥٠٫٠٠٠ طن . يسجل في وثائقها الرسمية أن المرفأ المنشود هو نيويورك مثلاً . إلا أن الشركات تقوم خلال الطريق بتغيير هذا الهدف وجعله روتردام أو حتى اسرائيل أو جنوبي أفريقيا . والحق يقال

هنا أنه لا يمكن أن يعرف المنتجون في الكويت أو العربية السعودية الى أين ستذهب كل شحنة بعد مغادرتها المياه الاقليمية .

« لذلك يمكن القول أن المقاطعة لم تطبق لأنها غير قابلة للتطبيق أصلا ! ..

أما بالنسبة للسعر ، فقد وصل الى نقطة توازن قبلها الجميع تقريباً . وأغلب الظن أنه لن تكون هناك أزمة في المستقبل المنظور . » .

ولا بد من التنويه أخيراً بالحجم الهائل لمرفأ روتردام هذا : ١٥٠٠ هكتار لتخزين النفط الخام ، ١٢٠٠ هكتار للمصافي ، منها ٥٠٠ هكتار لشركة شل مع ثلث موجه نحو الصناعات الكيميائية .

وقد صرح لنا السيد « سمال » ، مستشار شركة شل في روتردام ، قائلاً :

ـ إن هذه المصفاة التي نملكها هنا هي من أكبر المصافي في العالم أجمع ، حيث نقوم بتكرير ٢٥ مليون طن سنوياً ، أي ما يعادل كامل استهلاك هولندا . كما نخرج ٢٠ ـ ٣٠ نوعاً من البترول ، تنقل بواسطة الصهاريج والقطارات وأنابيب النفط أ وأنابيب الغاز .



لقد أتينا آنفاً على ذكر **التجار والوسطاء** في مرفأ روتردام ، ولكن دورهم يستحق منا الوقوف عنده بعض الوقت :

« إن التاجر المستقل في روتردام يمضي حياته كلها بين الهاتف والتيلكس » . ثم يردف التاجر المستقل ، « هانس غرون » ، قائلاً :

« هنا في روتردام : هذا الموقع المركزي بين ميناءي الهافر وهامبورغ ،

تتعامل مع جزء من بترول الشركات الكبرى أو بعض المنتجين ، الذين يريدون بيعه في السوق الحرة .

« ومن الجدير بالذكر أن مرفأ روتردام هو واحد من أصل خمسة أسواق ، لكل سوق موارد انتاجه ومصافيه . هنا تجد البترول بصورة دائمة ، ونحن نعرف جيداً احتياجات هذه المصافي التي يوجد منها سبع كبار في روتردام وحده ».

« لا يوجد في الواقع أي تصادم بين التجار المستقلين ، لأن السعر هنا هو للعالم كله ، يحدد وفق الكميات المنتجة والاحتياجات المدّخرة والحمولات المعلن عنها . هذه المتحولات هي التي تحدد السعر .

« أما بالنسبة للتموين ، حتى في عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، عندما تجاوز الطلب العرض ، كان البترول هنا متوفراً باستمرار . إلا أن البائع كان يكتفي برفع الاسعار ، والمضاربون يستغلون حالة الهلع والرعب .

« بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، عمدت الشركات المتعددة الجنسيات الى إلغاء التجار الصغار ، إلا أنها تقوم اليوم ببيع جزء من بترولها في السوق الحرة لأنها أكثر مرونة .

« أما البلدان الموضوعة على اللائحة السوداء (كاسرائيل وأفريقيا الجنوبية)، فتجد هنا كامل طلباتها تقريباً ، لأن التجار لا يريدن خسارة أي زبون ، علماً بأن رفع الاسعار يوجد حلاً لكل مشكلة .



إلا أن هذا لا يحول دون وقوع **حوادث احتيال** في بعض الاحيان ، وبخاصة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ ، حيث كثر السماسرة الماكرون والأمراء

العرب المزيفون وكبار المهربين • وقد وقعت « كارولين تيبو » ، السمسارة العرضية ، ضحية احدى حوادث الاحتيال هذه :

كانت هناك شركة أمريكية كبرى بحاجة الى كميات كبيرة من البترول للتخزين الحربي ؛ فلجأت الى عدد من السماسرة الدوليين •

عندئذ حمي وطيس المنافسة بين هؤلاء الى أن تم الاتفاق بين بعضهم بالتراضي ، فحضر ممثلون عن الشركة الامريكية الى زوريخ ، كما حضر من الطرف المقابل حوالي عشرين شخصاً لكل واحد منهم نصيب في الارباح (ربع سنت أو نصف سنت أو سنت على كل برميل) •

عقدت الصفقة وتم توقيع العقد ، وتلقى مرفأ روتردام عدة تيلكسات تبين اسم الناقلة التي ستبحر الى لوس أنجيلوس وتاريخ ابحارها مع الكميات التي تحملها ، كما تشكلت لجنة لمتابعة هذه الشحنة • عند وصول السفينة الى رأس الرجاء الصالح ، تبين أن هذه الشحنة قد بيعت لبلد آخر من قبل سماسرة آخرين ومصارف أخرى ، ولم تصل الى أمريكا •

إنها عملية قرصنة بكل معنى الكلمة ! فالسفينة تبحر عادة وهي ترفع علم دولة معينة ، ثم لا تلبث أن تغير الاسم وتبدل العلم خلال الطريق ، وهذا يحدث كل يوم ! »

يحدث هذا عادةً مع أصحاب الناقلات المستقلين الذين يؤجرون سفنهم لرحلة معينة ، ثم يلاحظون أحياناً أن أرباحهم تزداد كثيراً إذا هم غيروا وجهة الحمولة ، فينساقون لإغراء المال •



تعتبر **مسألة النقل** من الأمور الحيوية والهامة في ميدان البترول • وقد

أفادنا السيد « توماس ويمان » ، مدير الشؤون البحرية لشركة « إيفرون » في سان فرانسيسكو ، بما يلي :

« تتلخص الاسباب التي تؤدي الى تغيير وجهة سير الناقلات بالآتي :

ـــ للوصول بشكل أسرع الى مرفأ معين •

ـــ لأن هذا النوع أو ذاك من البترول مطلوب بشكل ملح •

ـــ لأن المرفأ الاصلي متخم بالسفن •

ـــ نتيجة الانواء والعواصف •

ـــ لأن السعر قد تغير في المرفأ المقصود •

« إلا أن أصحاب الناقلات المستقلين هم الذين يلجؤون عادة الى مثل هذه التغييرات •

« منذ أن فقدت « التابلاين » (العربية السعودية ـــ الاردن ـــ لبنان) أهميتها ، أصبحت الافضلية للناقلات العملاقة ، التي تأتي من الخليج عن طريق رأس الرجاء الصالح ، في النقل • ولكن بناء السفن التي تزيد حمولتها عن ٢٠٠,٠٠٠ طن بسرعة كبيرة منذ عام ١٩٦٧ قد أدى الى وجود فائض في وسائط النقل هذه •

« نحن نعلم أن الاسطول العالمي من الناقلات البترولية يتقلص سنوياً بنسبة ٧٪ : ٢٦٥ مليون طن في أول شهر تموز ١٩٨٤ مقابل ٢٧٤,٩ مليون طن في أول شهر كانون الثاني من العام نفسه • وهذا يعني أن ٢١٪ من هذا الاسطول قد توقف في ١٥ نيسان ١٩٨٤ •

« وها هو أسطولنا نحن لا يعمل الآن بكامل طاقته ، لأن بعض سفننا

رهن التصليح أو الصيانة ، بينما يوجـد قسم آخر مؤجر لرحلات معينة لبعض الشركات المنافسة •

ـ ألا تفرض عليكم مشكلة التلوث عقبات جديدة ؟

ـ إن القوانين في هذا المجال تزداد صرامة باستمرار • ونحن نقوم بغسل خزاناتنا بعناية ، إلا أن التخلص من المياه الملوثة بالزيوت والشحوم على مسافة ٥٠ ميلاً من السواحل يضعنا أحياناً أمام بعض المشكلات : فبحر المانش وبعض المناطق تعتبر محظورة تماماً •

ـ ماذا يمكن أن يحدث لو توقف وصول النفط من الخليج لأي سبب كـان ؟

ـ من المعروف أن الولايات المتحدة لا تأخذ من بلدان الاوبك سوى ١٢٪ من بترولها • وهذه الكمية يمكن أن تتوفر في أي مكان آخر • أضف الى ذلك أن الامريكيين يقللون الآن من تبعيتهم للخارج ويركزون بالدرجة الاولى على النفط الخام المكسيكي •

« أما السوفييت ، فيقومون من جانبهم بزيادة عدد ناقلاتهم • فهل يمكن تفسير هذا بأنه استعداد لحالة حرب ؟ على كل حال ، لا بد لنا من التفكير في ندعيم وسائل حماية أنفسنا ، وهذا أمر ليس بالهين أبداً إذا علمنا بأن الناقلات تسير بسرعة ١٤ ـ ١٦ عقدة فقط • إنها تشكل أهدافاً هامة وسهلة إذا كانت مملوءة بالبترول •

« صحيح أن اليابانيين هم أكثر تعرضاً منا : لأن ٧٠٪ من نفطهم يأتي من الخليج ، ١٨٪ من أندنوسيا وماليزيا ، ٥٪ من الصين ، ٣٪ من المكسيك • وكل هذا ينقل بحراً بطبيعة الحال •

« في الوقت الحاضر ، نحن نكتفي بمتابعة سير سفننا بواسطة شاشات

الحواسب الالكترونية كل يوم . ومن المعروف أن شركتنا تمتلك ثالث أسطول بترولي خاص في العالم ، بعد شركتي إيكسون وشل . نحن نملك ٩ ناقلات ترفع العلم الامريكي ، و ٤٠ ناقلة ترفع أعلاماً وهمية مختلفة (ليبيرية ، هولندية ، الخ ...) ، كما نقوم أحياناً باستئجار ناقلات أخرى في حالات خاصة .»

« وغني عن الذكر أن قيادة مثل هذا الاسطول تتطلب شؤوناً ادارية بحرية على مستوى رفيع واتصالات أكيدة ومضمونة بواسطة قمر صناعي للاتصالات ، وهذا ما نفعله بكفاءة وكأننا نقود جيشاً حقيقياً في الميدان .



لا بد لنا أخيراً من أن نقول بضع كلمات عما يسمونه **« بالشحنات التائهة »** ! لذلك نضرب المثال الواقعي التالي : في عام ١٩٨٠ ، كانت هناك ناقلة بترول تدعى « سالم » ، حمولتها ٢٠٠٠ طن ، مؤجرة لشركة ملاحية سويسرية ، أخذت حمولتها من النفط الخام من أحد المرافىء الكويتية .

في عرض البحر ، تم شراء الحمولة من قبل شركة شـل ، على أن تصبح الغاية مرفأ روتردام . توقفت الناقلة في مرفـأ « دربان » حيـث بيعت الشحنة ثانية في السوق السوداء لتجار من جنوبي أفريقيا ، فغيرت طاقمها واستبدلت البترول بالماء ثم توجهت الى « داكار » .

أمام سواحل السينيغال ، اختفت الناقلة « سالم » في أعماق الميـاه ، بينما أنقذ أفراد الطاقم وفق خطة مبيتة ومتفق عليها مسبقاً .

خضعت عملية القرصنة هذه للتحقيق ، فثبت تواطؤ أفراد الطـاقم ، ولكن شركة شل تمكنت من الحصول على تعويضات عن ثمن الشحنة من قبل شركات التأمين .»

وحتى على صعيد **القرارات السياسية** ، هناك أصول للعبة تلعبها الشركات الكبرى والصغرى على السواء في ضوء التوازن بين المصالح والضغوط •

من المعروف أن اللوبي اليهودي يلعب دوراً هاماً في الولايات المتحدة • وقد ورد في « الكتاب السنودي الامريكي اليهودي » (American Jewish yearbook)

أن عدد اليهود في العالم يبلغ ١٤ مليوناً ، منهم ١٫٦ مليون في اسرائيل ، ٨ ملايين في أمريكا منهم ٦ ملايين في الولايات المتحدة ، حوالي ٣ ملايين في الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية ، ١٥٠٫٠٠٠ في جنوبي أفريقيا •

ولا يخفى على أحد التأثيرات الهامة التي تمارسها هذه الجماعات ، التي تحتل في بلدان إقامتها مكانة كبيرة وتمارس ، لصالح اسرائيل ، نفوذاً لا يستهان به في مجال الصحافة ووسائل الاعلام المختلفة والتجارة والمصارف وصنع القرارات السياسية • وقد تجلى ذلك بوضوح أثناء الحظر البترولي المفروض سنة ١٩٧٣ ، ومن خلال المقاطعة العربية بوجه عام •

هناك واقع لا يمكن إنكاره : وهو أن النفط لم ينقطع مطلقاً عن البلدان الموضوعة في القائمة السوداء • ولعل أفضل مثالين على ذلك هما اسرائيل وجنوبي أفريقيا •

بالنسبة لاسرائيل ، ظلت الولايات المتحدة وهولندا تزودانها بحاجتها من النفط رغم المقاطعة والتهديدات ، كما ظلت السوق الحرة مشرعة الابواب لكل من يدفع أكثر •

وحتى بعد إعادة نفط سيناء لمصر ، لا زالت اسرائيل تغطي ربع احتياجاتها من هذا النفط نتيجة اتفاقيات السادات ــ بيغن •

أما بالنسبة لجنوبي أفريقيا ، فقد وجدت هذه الدولة العنصرية الحلول المناسبة أيضاً : فالاسلوب المتبع المألوف يتلخص بأن يقوم الافريقيون الجنوبيون

بشراء النفط الخام وإرساله الى بلد آخر يقوم بتخزينه • هنا تكون الدولة المنتجة قد تابعت الشحنة وتأكدت من وصولها الى هذا البلد ، إلا أن هذا النفط لا يلبث بعد فترة أن يتابع طريقه الى جنوبي أفريقيا بعد أن يكون قد تخلص من المراقبة •

وقد قامت لجنة تحقيق أفريقية جنوبية حول الفساد باكتشاف أن هولندياً يدعى « جون دوس » ، وأمريكياً يدعى « مارك ريتش » ، زودا افريقيا الجنوبية بكميات هائلة من البترول •

كما ثبت أن كميات من النفط الخام ، بقيمة تزيد عن ٢٠٠ مليون دولار ، قد أرسلت (لقاء رشوات مغرية) من عمان الى مرفأ « دربان » في جنوبي أفريقيا ، بينما تقوم الناقلات البريطانية بنقل النفط الى هذا البلد من بحر الشمال بوثائق شحن مزورة •

حتى عام ١٩٧٩ ، كانت احتياجات جنوبي أفريقيا ، التي تقدر بحوالي ٣٠٠ر٠٠٠ برميل في اليوم ، تغطى من قبل إيران • إلا أن سقوط الشاه أدى الى إيقاف هذا التيار ، فعمدت « بريتوريا » الى احداث صندوق خاص للبترول ، كلف بتزويد البلاد بالنفط « بوسائل سرية وغير تقليدية » ••• ومن الجدير بالذكر هنا أن المبلغ المخصص لهذه الغاية وصل الى حوالي ٣ بليون دولار في العام •

وقد قامت صحيفة « الأوبزرفر » بتحقيق في هذا المجال أثبتت من خلاله أنه في عام ١٩٨٠ ، أرسلت الى مرفأ « دربان » ١٧ شحنة من النفط ، بلغ مجموعها ٢٢ مليون برميل ، بواسطة ناقلات من شركة شل ، وأن ثلث هذه الكمية جاء من عمان •

وفي ١١ نيسان ١٩٧٩ ، نجح التاجر المستقل « مارك ريتش » ، الذي كان مقره في سويسرة ، في عقد صفقة بلغت ٥٠ مليون برميل بقيمة ٥ر١ بليون

دولار ، سُلّمت لجنوبي افريقيا على شكل ١٧ شحنة بواسطة ناقلات مموهة .

في الوقت نفسه ، تم توقيع عقد مع « جون دوس » بخصوص ٦٠ مليون برميل قادمة من « إيكوفيسك » ومشتراة من « بتروفينا » و « فيليبس » . كان من المفروض أن يذهب هذا النفط الى جزر الأنتيل الهولندية ، ولكنه مر بفرنسا (مرفأ بوردو) ليتحول منها بواسطة وثائق مزورة الى مرفأ « دربان » بسعر ٤٢٫٨٠ دولاراً (بدلاً من ٣٧) .

صحيح أن هؤلاء الوسطاء قد جمعوا ثروة كبيرة ، ولكن هذا لا يغير شيئاً من الواقع .



لقد تطرقنا آنفاً الى ذكر **العمال الاجانب** ، وبخاصة في بلدان الخليج . إلا أن هذا الموضوع يستحق منا وقفة قصيرة :

في قطر ، يمثل العمال الاجانب نصف عدد السكان ؛ في الكويت ، الضعف ؛ وفي الامارات ، ثلاثة أضعاف . معظم هؤلاء من الباكستانيين ، الايرانيين ، الفلسطينيين ، المصريين (ويعدون بمئات الالوف) ، الهنود ، الكوريين ، الفيليبينيين ، بالاضافة الى عدد أقل من اللبنانيين والسوريين وغيرهم .

فهل يشكل جميع هؤلاء مصدر قلق في المستقبل ؟

على هذا يرد السيد عبد الرزاق حسين ، معاون وزير النفط الكويتي ، بقوله :

ـ في الكويت ، يوجد حالياً ٥ر١ مليون نسمة ، ثلثا هذا العدد من النازحين أو المهاجرين • يعمل معظم هؤلاء في مجال البترول والبناء والخدمات ، وينتمون الى أكثر من مئة جنسية • تربطنا بجميع هؤلاء علاقات جيدة ، وهم يتمتعون بكثير من الحقوق ويتقاضون أجوراً جيدة •

إلا أن الحرب العراقية ـ الايرانية تلقي بظلالها على هذا البلد الصغير وعلى بلدان الخليج كلها ، الأمر الذي يجعل أي تفاؤل سابقاً لأوانه في الوقت الحاضر • أضف الى ذلك الخطر الكامن الذي تشكله التنظيمات السرية في هذه المنطقة ، والتي قد تظهر فجأة على السطح في حال حدوث أزمات أو أي انخفاض مفاجىء في عائدات النفط •

صحيح أن الدخل السنوي للفرد في هذه البلدان يضعها في مصاف أغنى دول العالم (قطر : ١٧٥٠٠٠ فرنك فرنسي ، الامارات : ١٥٠٠٠٠ فرنك ، الكويت : ١١٠٠٠٠ فرنك) ولكنها ، تبقى مع ذلك سريعة العطب : ٤٣٠٠ فرنك سنوياً للواردات الغذائية للفرد في الكويت ، ٦٠٠٠ فرنك في قطر (رقم قياسي عالمي) ، علماً بأن الامارات تستورد ٨٠٪ من احتياجاتها من الخارج •



هذه هي المظاهر المرئية للصراع الدولي بغية الحفاظ على موارد الطاقة واستثمارها • إلا أن هناك مظاهر خفية غير معروفة لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على هذه السوق التي يظل فيها التنافس دائراً بلا هوادة ودون انقطاع •

ويمكن أن نبدأ هنا **بتوظيف الاموال** (البترودولار) :

يعتبر الكويت نموذجاً في هذا المجال ، لأنه يقوم ، منذ زمن بعيد ، باستثمار ما يقرب من ٨٠٠ مليون دولار في الخارج • وقد اشترى مؤخرا الشركة البترولية الامريكية « سنتافي » ، بالاضافة الى شبكة « غولف » للتوزيع في

هولندا واسكنديناڤيا • كما يهتم حالياً بالتصفية في الشرق الاقصى ، ولديه امتيازات أخرى في جميع أنحاء العالم •

إن القسم الاكبر من البترودولارات تأتي من العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة • أما البلدان الاخرى ، فلا توجد لديها رؤوس أموال بترولية ، بل عائدات تصرف على الشعوب وعلى التطور الاقتصادي •

في الواقع ، تقوم البلدان ذات العدد القليل من السكان ، والتي تملك دخولاً هائلة ، بوضع أموالها في المصارف • وهي الآن قادرة سياسياً على قلب السوق الدولية رأساً على عقب ، إلا أنها لم تستخدم هذه القوة حتى الآن •

لقد بلغ مجموع رؤوس الاموال هذه ٤٠٠ مليار دولار ، يخصص نصفها تماماً لدفع ثمن الواردات المختلفة من الاغذية حتى الاسلحة •

هل يجب أن تتمنى أن تقوم البلدان المنتجة للنفط باستثمار أموالها في الصناعات البترولية كالكيمياء البترولية مثلاً؟ من المعروف أن أوروبا عمدت ، بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ، الى تطوير هذه الصناعة بوتيرة سريعة : ١٥٪ سنوياً • ولكنها بدأت تغلق بعض هذه المصانع اعتباراً من عام ١٩٨٠ ، بينما أخذت بلدان الخليج ، وبخاصة العربية السعودية ، تنتج نفس المواد وبسعر أقل بنسبة ٥٠٪ ، واضعة الكيمياء البترولية الاوروبية تحت رحمتها •

أما في القطاع الزراعي ، فالزراعة لا تغطي في الامارات سوى ١٥ ــ ٢٠٪ من احتياج السكان (٢١٠٠ كم٢ من أصل ٨٠٠٠٠ ، أي ٢٫٦٣٪ من الاراضي) • في قطر ، لا تغطي الزراعة سوى ٣٠ كم٢ من أصل ١١٤٠٠ ، أي ٠٫٣٪ فقط • في الكويت ، لم يخصص للزراعة سوى ٥٧٫٧٪ من الاراضي ، ولا يعمل في هذا المجال سوى ٢٧٠٠ شخص من أصل ١٫٥ مليون نسمة •

لذلك يمكن أن تجوع هذه البلدان خلال بضعة أيام إذا تعرضت لأي حصار •

إلا أن العربية السعودية بدأت تخصص أموالاً كثيرة للزراعة في الواحات (٥٠ر٠٪ من مجموع الاراضي) . كما أصبح ٣٥٪ من السكان العاملين يمارسون هذا النشاط بالاضافة الى تربية المواشي . وقد بدأ القمح هناك يعطي مردوداً جيداً : ٤٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ طن من ٢٠٠ر٠٠٠ هكتار في عام ١٩٨٢ ، أي ضعف انتاج عام ١٩٨١ ، إلا أن هذا لا يغطي سوى ٣٣٪ من احتياج البلاد .

هناك جهود كثيرة تبذل على الصعيد العالمي لمكافحة المجاعة . ولكن هذا لا يكفي . لذلك لا بد من تشجيع البلدان النامية لكي تضاعف جهودها في سبيل الوصول الى اكتفاء غذائي ذاتي ؛ علماً بأن البلدان الغنية نفسها ، كدول الخليج ، لا تعير هذا القطاع الحيوي ما يستحق من أهمية . ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن فنزويلا ، حيث لا تزرع سوى نسبة ٤٪ من الاراضي ، عن نيجيريا (٣٣٪) ، إيران (١٠٪) ، العراق (١٢٪) ، الجزائر (٣٪)، الخ ...



لا يمكن لأحد أن ينكر معاناة العالم الثالث من توتر سوق البترول منذ عام ١٩٧٣ . ولكن لا بد من الاعتراف هنا بأن عشرة من أصل ثلاثة عشر عضوا في منظمة الاوبك قد أدركوا مسؤولياتهم ، فاحتلوا فوراً المرتبة الثانية بين الدول التي تقدم المساعدات للبلدان النامية .

في عام ١٩٧٠ ، لم تكن هذه البلدان لتقدم سوى ٥٪ فقط من مجموع المساعدات ، بينما كانت بلدان « منظمة التعاون والتطوير » تقدم ٨٣٪ . والكوميكون ١٢٪ . في عام ١٩٧٥ ، أصبحت دول الاوبك تقدم ٣٠٪ مقابل ٦٧٪ تدفعها بلدان منظمة التعاون والتطوير ، و ٣٪ للكوميكون .



مما لا شك فيه أن حرب البترول تزيد الأغنياء غنىً والفقراء فقراً ، كما تنطوي على جوانب غير أخلاقية كثيرة :

في مطلع هذا القرن ، حصلت شركة « شل » من الدكتاتور المكسيكي « بورفيريو دياز » على امتيازات للتنقيب عن النفط . إلا أن منشآتها احترقت ، وقامت شركة « إسو » بمساعدة الجنرال « ماديرو » على قلب دياز ، الذي فرّ هارباً في شهر أيار من عام ١٩١١ .

عند ذلك اختارت شل بطلاً جديدا ، هو الجنرال « هويرتا » ، الذي اغتال ماديرو في شباط من عام ١٩١٣ ، فنجحت إسو بعد فترة في إيصال الليبيرالي « كرّنزا » الى السلطة . إلا أن هذا الاخير ما لبث أن أعلن تأميم البترول ، فاغتالوه في ٢١ أيار ١٩٢٠ ، ليقوم خلفه بالغاء التأميم فوراً .

كانت تلك هي الفترة التي تسببت فيها الحرب بين شل وإسو بحدوث حرائق غامضة في رومانيا .

وعندما نشبت حرب أثيوبيا (الحبشة) ، تمكن موسوليني ، رغم الحظر ، من الحصول بأساليب ملتوية على النفط من المكسيك ورومانيا . كما جاء عدوانه على ألبانيا بأمل العثور هناك على النفط (٤ مليون طن سنة ١٩٨٣) . وفي بداية الحرب العالمية الثانية ، تسلمت إيطاليا نفطاً من فنزويلا عن طريق هامبورغ .

في أنغولا الشيوعية (٨ ملايين طن سنة ١٩٨٣) ، حيث يمثل البترول ٨٥٪ من مجموع الصادرات ، نجد شركة « غولف » الامريكية تتعاون مع الحكومة وتدفع لها كل عام أكثر من مليون دولار ، ضاربة عرض الحائط بمصير

المقاومة الانغولية وحركة التحرير . ويقول هؤلاء الامريكيون عن ذلك : « نحن تتاجر ولا نتعاطى السياسة »[1] .

وهكذا يتآخى المهندسون الامريكيون هناك مع الكوبيين الذين يؤمنون حراسة هذه المنشآت البترولية . ومن الجدير بالذكر أن شركة غولف افتتحت خمسة آبار جديدة في عام ١٩٨٣ ، تعطي ١٥٠٫٠٠٠ برميل في اليـوم . بهذا تدفع « لواندا » للكوبيين والسوفييت ما يترتـب عليها من نفقات .

اذا انتقلنا الى الشرق ، نجد أن الصدمات البترولية التي تحدثنا عنها قد خلفت بعض المشاكل في العالم الاشتراكي أيضاً . فقد اضطرت رومانيا المنتجة للبترول لزيادة انتاجها : ١٢٫٥ مليون طن في عام ١٩٨٣ مقابل ١١٫٦ في عـام ١٩٨١ . إلا أنها اضطرت رغم ذلـك لاستيراد الانواع الناقصة من الاتحـاد السوفياتي : ٥٠٠٫٠٠٠ طن سنة ١٩٨٣ ، مقابل ١٫٥٠٠٫٠٠٠ طن في عام ١٩٨٤ ، ولأن تدفع الثمن بالدولار وبالسعر العالمي المتصاعد . وما يقال عن رومانيا ينطبق بشكل أشد على باقي الدول الاشتراكية ، وبخاصة غير المنتجة منها للنفط . وغني عن الذكر ما يشكله هذا من سلاح سياسي في يد الاتحاد السوفياتي الذي يكتفي بالتلويح به دون أن يستخدمه .



يمكن أن نقول الكثير عن الاتفاقات السرية التي تعقد أحياناً بين الشركات المتعددة الجنسيات لكي تتقاسم فيما بينها الاسواق . صحيح أن التنافـس

(١) لقد تذكر الكاتب هنا ما تدفعه الشركة الامريكية ، ولكنـه نسي ان يذكـر ما تأخذه من ارباح طائلة تصب في النهاية في طاحونة الامبريالية الامريكيـة بخاصة ، والغربية بعامة ، لتقهر الشعوب وتقف في وجه ارادة التحرر .

(المترجـم)

بينها يظل قائماً على قدم وساق ، إلا أنها لا تلبث أن تتحد لتشكل جبهة مشتركة عندما يحاول الموزعون المستقلون إزعاجها .

عند اللزوم ، تصبح كافة الوسائل مباحة في جميع أنحاء العالم ، حيث أصبحت الرشوة عملة يومية متداولة في وضح النهار ، وحتى في الولايات المتحدة نفسها حيث يتدخل أرباب البترول في الانتخابات : فقد ساند هؤلاء نيكسون لكي يخفف الضرائب ويدعمهم في الشرق الاوسط وأوروبا .

ومن الجدير بالذكر هنا أن « المصلحة الوطنية العليا » تعمل غالبا لصالح الشركات :

ففي فرنسا ، يقول لنا السيد « بيير غيوما » ، الذي أتينا على ذكره في صفحات سابقة ، أن الشركات البترولية الفرنسية والاجنبية انصاعت لتوجيهات الادارة المكلفة بالمحروقات في وزارة الصناعة ، والقاضية بعدم التنازع فيما بينها .

وفي عام ١٩٧١ ، عندما بدأ بائع مستقل من مرسيليا ، يدعى « روجيه بودوريان » ، بكسر الاسعار لمنافسة محطات البنزين التابعة للشركات ، تعرض لمضايقات وإجراءات وملاحقات قضائية مريبة استمرت ثلاثة عشر عاماً بين أخذ ورد ومرافعات وتدخلات من وراء الكواليس ...

وقد ضربت ايطاليا رقماً قياسياً في الفضائح خلال السبعينات :

فقد انفجرت الفضيحة الاولى في شتاء عام ١٩٧٣ في مدينة « جَنوَه » ، حيث افتقرت المدارس بشكل مأساوي لمازوت التدفئة ، فبدأ التحقيق لمعرفة ما إذا كان المازوت مفقوداً فعلاً ، أم أن الشركات قد عمدت الى إخفائه لكي ترفع الاسعار .

أثبت التحقيق أن أحواض الناقلات تغص بالنفط والخزانات مملوءة بالمحروقات ، وأن الشركات قد تدبرت أمورها لكي تستلم من الدولة ، بتواطؤ من الاحزاب السياسية للاغلبية ، أكبر قدر ممكن من المساعدات المالية ، على أن تعود نسبة ٥٪ من هذه الاموال الى صناديق الاحزاب حسب أهميتها .

وعند إغلاق قناة السويس ، تحملت الدولة الايطالية جزءاً من النفقات الزائدة التي ترتبت على ناقلات النفط جراء دورانها حول أفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح . وقد استفاد من هذا الاجراء أيضاً أولئك الذين كانوا يستوردون النفط مباشرة من أفريقيا الشمالية أو الولايات المتحدة مقابل خمسة مليارات لير ذهبت الى جيوب السياسيين .

ولن نتحدث هنا عن الضرائب التي تجبيها محطات البنزين من المواطنين ولا تدفع للدولة إلا بعد ثلاثة أشهر ، أو عن توزيع محطات الخدمة والوقود على الطرق العريضة خارج المدن (١٥٠ مليون دولار للاحزاب) ، ولا عن التلاعب بضريبة القيمة الاضافية (١٣٠ مليار لير في عام ١٩٧٠ وحده) . كان ثلثا هذه الاموال يذهبان الى خزانة الحزب الديمقراطي المسيحي ، والباقي يوزع على الحزب الاشتراكي والحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي والحزب الشيوعي في صقلية .

وعندما جرى تحقيق في هذا الأمر ، تبين أن كافة وزراء المالية والصناعة وكافة الاحزاب متورطون ، فدفنت القضية في المهد ولم يعاقب سوى رئيس الاتحاد البترولي ، السيد « فينسنزو كسانيغا » ، عقوبة مبدئية مخففة .

لم تكد تنطفىء نار هذه الفضيحة حتى اشتعلت فضيحة أكبر في عام ١٩٨٠ : حيث توصل رجل البترول المستقل ، برونو موزيلي ، القنصل الفخري لتشيلي وصديق السياسي المعروف « أندريوتي » والزعيم الاشتراكي « بيتينو كراكسي » ، الى ايجاد أسلوب مبتكر للتهرب من الضرائب التي كانت تدفعها الشركات

البترولية . ويتلخص هذا الاسلوب باجتياز الحدود من قبل الصهاريج المحملة بالبترول دون دفع آية ضرائب . أما الحمولات المهربة فتتبخر بقدرة قادر أو تخبأ في خزانات سرية .

بعد التحقيق في هذه القضية ، تم اعتقال « سيرينو فرياتو » ، الساعد الأيمن للزعيم السياسي المعروف « آلدو مورو » وصديق برونو موزيلي ، دون أن يثبت تواطؤ رئيسه الذي اختطف واغتيل في عام ١٩٧٨ من قبل منظمة الالوية الحمراء .

وغني عن الذكر أن المتورطين في هذه القضية كانوا كثيرين ، حتى في أوساط الجمارك والشرطة . ومن بين هؤلاء الجنرال « جيوديسي » ، رئيس الشرطة ، ومعاونه الجنرال « لوبريتي » مع عدد ضئيل من العقداء . تمكن « لوبريتي » من الفرار ، بينما اعتقل رئيسه « جيوديسي » الذي حوكم وأدين ولكنه خرج من السجن بسرعة مذهلة ، لأن شبكة المتورطين امتدت لتشمل الاحزاب السياسية وبعض رجال الدين وأصحاب المصارف ورجال الاعمال ورؤساء الشرطة السرية والجمارك وأصحاب بعض الصحف .



الفصل الثامن

البترول عـــام ٢٠٠٠

في الحقيقة ، لم تعد للشركات الكبرى « الأخوات السبع » تلك الاهمية التي كانت تتمتع بها في الماضي القريب ، وبخاصة بعد أن فقدت امتيازاتها في الشرق الادنى .

إلا أن أربعاً منها ، وهي إيكسون وموبيـــل و « سوكال ـــ شيفرون » وتكساكو ، ظلت مرتبطة ببعضها كما كانت في أيام « الأرامكو » ، ولا زالت تلعب دوراً هاماً على الصعيد الدولي .

أما الخامسة ، وهي شركة « غولف » ، فلا زالت حاضرة في معظم العمليات الهامة التي تجري في الشرق الادنى وأفريقيا .

وأما الشركتان الكبيرتان الاوروبيتان ، شـــل و BP ، فلا زالت تلعب دوراً في الشرق الادنى وألاسكا ، كما تتمتعان ببعـــض النفوذ في أوروبا بالتنسيق مع الشركات الوطنية الفرنسية والالمانية والبلجيكية وغيرها ...

تمزق شمل ما كان يسمى « بالاتحاد البترولي الايراني » منـــذ ثـــورة الخميني ، واختنقت شركة نفط العراق .

وقد لوحظ مؤخراً تقلص واضح في السلطة التي كانت تتمتع بها منظمـــة الاوبك خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧٥ ، وذلك رغم أنها لا زالت تقدم ثلث الانتاج العالمي وتمتلك ثلثي الاحتياطات .

ولا شك في أن الحد من الاستهلاك قد ترك تأثيراً سلبياً على الشركـــات

وعلى الاوبك بطبيعة الحال • وكذلك تفاوت أسعار الدولار وتضارب المصالح الوطنية بين بعض أعضاء المنظمة وارتفاع حدة المنافسة الدولية •

في عام ١٩٧٩ ، ولتجنب انخفاض الاسعار بسبب فك تخزين الشركات ، سعت البلدان المنتجة جاهدة للمحافظة على أسعارها ، الى أن وصلت الآن الى مرحلة من التوازن النسبي(١) •

إلا أن الاوبك تبقى تحت رحمة القرارات السياسية والمتطلبات المرحلية لبعض البلدان المنتجة ، التي تضطرها برامجها الاستثمارية ومشاريعها التطويرية لزيادة الانتاج •

هذا ويعتبر المكسيك ، الذي لم ينضم الى منظمة الاوبك ، مشكلة قائمة بذاتها • في الوقت الحاضر ، لا زال للشركات الامريكية العضوات في الارامكو تأثير على سياسة العربية السعودية يسير باتجاه الاعتدال اليوم ، ولكن هـذا قد يتغير غداً •

أضف الى ذلك أن انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية سيكون له تأثير مباشر على زيادة المخزونات والفائض ، ولكن إعادة إعمار هذين البلدين من شأنها تعديل كفة التوازن جزئياً •



في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٤ ، تم تشكيل **((الوكالة الدولية للطاقة))** ،

---

(١) من الجدير بالذكر هنا ان برميل البترول ، الذي كان يكلف ٢٫٨٠ دولار سنة ١٩٧٣ ، ثم ٣٤ دولارا سنة ١٩٨٢ ، اصبح سعره يتراوح بين ٢٥ — ٢٩ دولارا في عام ١٩٨٤ . اما استهلاك أوروبا الغربية من البترول ، فقد انخفض بنسبة ٢٥ ٪ من عام ١٩٧٣ الى ١٩٨٣ .

في إثر الصدمة البترولية الاولى ، بغية عقلنة استخدام الطاقة في البلدان الصناعية .

ويقول لنا السيد « أولف لانتزك U. Lantzke » ، المدير التنفيذي لهذه الوكالة ما يلي :

« ليس صحيحاً القول بان وكالتنا ضد منظمة الاوبك . وليس لموظفينا ، المنتدبين من قبل الحكومات ، من مهمة سوى عقلنة استخدام البترول وغيره من وسائل الطاقة . فهم يدرسون سياسة كل حكومة في مجـال الطاقة ويعبرون عن آرائهم العلمية فيها بكل عقلانية وحرية . » .

ولكن ، ليس لهذه المجموعة من الخبراء أية سلطة تنفيذية مع الاسف .

في اللحظة التي نكتب فيها هذا الكلام ، تقدر **احتياطات البترول** بحوالي ٩٢ مليار طن ، أي ٦٧٧ مليار برميل . وهذا يعني أنــه يمكننا الاعتماد عــلى ثلاثين عاماً من الانتاج ، أي حتى سنة ٢٠١٠ بوتيرة عام ١٩٨٣[١] .

أما البترول الغالي الثمن ، الذي يمكن استخراجه من الرمل والنضيد[٢] ، فيقدر حجمه بضعف هذه الكميات ، ويسمح لنا بالاستمرار حتى عام ٢٠٧٠ .

تتوزع هذه الاحتياطات جغرافياً كما يلي :

- الشرق الادنى : ٥ر٥٤٪ .
- أمريكا الشمالية والمكسيك : ٤ر١٣٪ .
- الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية والصين : ٤ر١٢٪ .
- أفريقيا : ٤ر٨٪ .
- أوروبا الغربية : ٥ر٣٪ .
- الشرق الاقصى : ٨ر٢٪ .

---

(١) الانتاج : ٢٧٥٠ مليون طن ، والاستهلاك : ٢٨٠٠ مليون طن .
(٢) النضيد : حجر متبلر ، ينفلق الى طبقات .

بهذا يمكن القول بأن استخدام هذا الشكل من الطاقة سيظل مرتبطاً بالوضع السياسي في الشرق الادنى ٠

★

★ ★

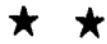
اما احتياطات الغاز ، فصعوبة تقديرها أكبر : لقد كانت في نهاية سنة ١٩٨٣ ، في حدود ٦ر٩٠ مليار متر مكعب لاستهلاك سنوي متزايد (٩ر١٣٢٨ مليون طن سنة ١٩٨٣ مقابل ١ر١٠٦٦ في عام ١٩٧٣) ٠ ويمكن القول هنا بأن هذه الكميات تكفي لأكثر من قرن في الشرق الادنى (باستثناء البحرين وأبو ظبي) وأفريقيا (باستثناء مصر) ٠

تتوزع هذه الاحتياطات جغرافياً كما يلي :

- الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية : ٢ر٤٥٪ ٠
- الشرق الادنى : ٢ر٢٤٪ ٠
- أمريكا الشمالية : ٩٪ ٠
- أمريكا اللاتينية : ٩ر٥٪ ٠
- أوروبا الغربية : ٩ر٤٪ ٠
- آسيا وأستراليا : ٩ر٤٪ ٠

بالنسبة للغاز ، يمكن القول بأن الوضع السياسي في الاتحاد السوفياتي وإيران هو الذي سيتحكم باستخدام هذا الشكل من الطاقة (الاتحاد السوفياتي : ٨ر٤٣٪ ، وإيران : ١ر١٥٪) ٠





من بين الاشكال الاخرى للطاقة ، يمكن أن نذكر **الفحم** الذي ينتج على النحو **التالي** :

- ٦٩٦ مليون طن في أمريكا الشمالية .
- ٢٤٩٫٣ مليون طن في أوروبا الغربية .
- ١٥٠٢٫٢ في الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية .
- ٢٨٢٫٤ في آسيا وأستراليا .
- ٢٠٫٦ في أمريكا اللاتينية .

يعتبر الخلل في التوازن هنا أقل أهمية لأن الاستهلاك يجري بمعدل ٢٠٫٥٪ في أمريكا الشمالية ، ١٢٫٤٪ في أوروبا الغربية ، ٥٢٫٤٪ في الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية .

- تقدم **الطاقة النووية** أكثر من ١٠٪ من الكهرباء ، وتضاعف إنتاجها كل خمس سنوات تقريباً ، سواء في بلدان المعسكر الغربي أو الكتلة الشرقية ، رغم التقدم الغربي الواضح في هذا المجال .
- تقدم **الطاقة الهيدرو ـ كهربائية** ما يعادل ربع التزويد العالمي بالكهرباء .
- في الحسابات البعيدة المدى للانواع الجديدة من الطاقة ، يأتي في الطليعة استثمار **الرمال الاسفلتية** ، **النضيد الزفتي وحقول الزيوت الثقيلة وتحويل الفحم** ، إلا أن تكاليفها ترجيء البدء باستثمارها الى ما بعد عام ٢٠٠٠ .
- **الطاقة الشمسية :** التي لا تزال مبعثرة في الوقت الحاضر ، لا تمثل سوى ٠٫٢٪ من مصادر التزويد بالطاقة ، ولن تصل الى أكثر من ١٪ في عام ٢٠٠٠ .

ــ ولا يتوقع الخبراء أكثر من ذلك بالنسبة **للطاقة الهوائية** .

إذا أردنا تحقيق نتائج أوسع في هذه المجالات الرديفة للطاقة ، لا بـد من تكريس وسائط وامكانيات أكبر للبحث والانتقال من المرحلة التجريبية الـى المرحلة التجارية . وأغلب الظن أن هذا لن يتم قبل عام ٢٠٠٠ .

بقي في متناول أيدينا **الاستدراك أو الاسترجاع المعـزز للبترول** : في الوقت الحاضر ، لا نستخرج من الحقول المستثمرة سوى ٢٥ ــ ٣٥٪ من نفطها ، بينما نستطيع استخراج حتى ٤٥ ــ ٥٥٪ بواسطة ضخ ديوكسيد الكاربون مع منظف كيميائي . صحيح أن هذا يكلف غالياً : من ٣٠ ــ ٥٠ دولارا للبرميل الواحد ، ولكن ميزته الوحيـدة هي سرعة الحصول عليـه . ولكن من يدري ؟ لعـل التكنولوجيا تتقدم بسرعة في هذا المجال وتؤدي بالتالي الى تخفيض التكاليف .



في الحقيقة ، لا يمكن أن نعوّل بشكل نهائي على هذه التنبؤات :

ــ ففي عام ١٩٧٣ ، كان شاه إيران قد قرر تكثيف استثمار حقول نفطه حتى تنضب في عام ١٩٩٣ ، أي بمعدل سبعة ملايين برميل في اليوم . عنـد ذلك ، تكون إيران قـد أنجزت خطتها الصناعية ولحقت بالبلدان الصناعيـة الكبرى .

إلا أن رهان الشاه هذا لم يتحقق كما هو معروف ، ولا تنتج إيران الآن سوى ٢ ــ ٣ مليون برميل في اليوم كحد أقصى . بهذا تأخر نفاذ النفط الايراني لمدة عشرين عاماً ...

ــ إن حقل النفط « زقوم » في أبو ظبي يعطي الآن ٥٠٠٫٠٠٠ برميل في

اليوم ، مما يسمح له بالاستمرار لمدة خمسين عاماً • أما إذا تقلص هذا الانتاج الى ٢٥٠٠٠٠٠ برميل في اليوم ، فان النفط يستمر لمدة قرن كامل •

ـ بعد قرن أو قرنين ، عندما لن يعود هناك غاز ولا بترول ، ستبقى هناك الرمال الاسفلتية والنضيد الزفتي ، التي تحتوي على كمية من النفط تعادل كافة الحقول التقليدية ، ولو أدى ذلك الى رفع سعر البرميل الى ٥٠ ــ ٦٠ دولارا •

في الواقع ، يظل مستقبل البترول محاطاً بالشكوك والمفاجآت ، التي يجب أن نضيف اليها معدل النمو الاقتصادي ومدى تطور الاقتصاد في الطاقة وتزايد الاحتياطات من الغاز والبترول ، بغض النظر عن السياسة التي يتبعها كل بلد في مجال الطاقة •

في العلاقات بين الشرق والغرب ، من المحتمل أن يقوم الاتحاد السوفياتي بتقليص تصديره للبترول ، أو يقصره على البلدان الاشتراكية •••

في العلاقات بين الشمال والجنوب ، يؤكد المصرف الدولي أن على البلدان النامية تكريس ثلث عائداتها من الصادرات لدفع ثمن وارداتها من البترول والطاقة ، وهذا من شأنه أن يؤخر نموها بطبيعة الحال •

إن كل التصورات و « السيناريوهات » المستقبلية تنطلق من افتراض تزايد الطلب العالمي للبترول : ٤٨ ــ ٥٠ مليون برميل يوماً في عام ١٩٨٥ ، ٥٠ ــ ٦٠ في عام ١٩٩٠ ، ٥٨ ــ ٧٤ في عام ٢٠٠٠ ، إزاء عرض متناقص : ٤٨ ــ ٥٠ في عام ١٩٨٥ ، ٥٠ ــ ٥٢ في عام ١٩٩٠ ، ٤٩ ــ ٥٣ في عام ٢٠٠٠ ، الأمر الذي يجعلنا نتوقع توترات جديدة خلال السنوات الاخيرة من هذا القرن •••



إلا أن هناك مجاهيل كثيرة تظل قائمة :

١ ــ هل يتوصل السوفييت الى استثمار كافة احتياطاتهم كما يتوقعون ؟ لقد أكدت صحيفة « البرافدا » ، في عددها الصادر يوم ٣ نيسان ١٩٨٤ ، « على أن الكميات المستخرجة من النفط تفوق الارقام الواردة في الخطة ، ولكن المسؤولين يتركون العتاد يصدأ ، وتضيع أنابيب وأعتدة الحفر دون مبرر » •

ولا شك في أن هذا يؤثر على انتظام عمليات الانتاج •

٢ ــ هل يتوصل الامريكيون الى انجاز السيارة التي لا تستهلك سوى ثلاثة لترات من البنزين في كل ١٠٠ كم ؟ لقد أدت الصدمتان البتروليتان الى إزكاء روح المنافسة ، والى تحقيق تقدم هائل في مجال الديناميكية الهوائية والاستهلاك • فهل يمكن أن نتوقع مزيدا من هذه الانجازات في السنوات القادمة ؟

٣ ــ الاوروبيون يستهلكون أقل من السابق في مجال البترول : ٦٢٪ من استهلاكهم للطاقة سنة ١٩٧٣ ، ٤٨٪ سنة ١٩٨٣ ، و ٤٣٪ سنة ١٩٩٠ كما يتوقع الخبراء • لقد انخفض بترولهم المستورد من ٦٢٪ في عام ١٩٧٣ الى ٣٢٪ في عام ١٩٨٣ ، ومن المفروض أن يبقى هذا المستوى مستقراً حتى عام ١٩٩٠ • ولكن ماذا يمكن أن يحدث بعد هذا التاريخ يا ترى ؟ •••

على ضوء هذا الواقع ، ألا يعتبر عدم الاستقرار السياسي في الشرق الادنى أكثر خطورة على أوروبا (واليابان) منه على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، خاصة وأن الاوروبيين يتنصلون من مسؤولياتهم في هذه المنطقة الحساسة من العالم ؟

ربما تعتبر مأساة مجتمعنا أننا اخترعنا السيارة الفردية بعد القاطرة • فلو ظهرت هذه الاخيرة في وقت متأخر ، لكان من المحتمل جداً أن نعتبرها تقدماً

ونفضل ركوب القطار ووسائط النقل الجماعية على الوسائط الفردية[1] •

٤ ــ أمـــا **بلدان الخليـــج** ، فتمر الآن بوضع اقتصادي غير مستقر نسبياً ، بسبب سرعة تفاوت الاسعار حسب التبدلات اليومية للعرض والطلب • فعمل « شامبو » للشعر عند الحلاق في دبي يكلف ١٥ دولارا ، وتنظيف الجاكيت في أبو ظبي يكلف ٢٥ دولارا ، كما ترتفع الايجارات في المنامة (البحرين) أحياناً بنسبة ١٠٠٪ بين عشية وضحاها •

وقد أثبتت دراسة أمريكية في الامارات العربية المتحدة أن متوسط الدخل الشهري لأسرة مؤلفة من أربعة أشخاص ، يجب ألا يقل عن ٥٠٠٠ دولار (٢٥٠٠ دولار أجرة منزل ، ٣٥٠ دولارا للأعباء السكنية المختلفة كالغاز والماء والكهرباء والهاتف وغيرها ، ٩٠٠ دولار للغذاء ، ٢٨٠ دولارا نفقات دراسية لولدين ، ٢٠٠ دولار للتنقل والمواصلات ، ٧٧٠ دولارا للباس والمصاريف المتفرقة) • لذلك من الصعب أن يعيش المرء هناك بدون المساعدات التي تقدمها الدولة (كالاعفاءات الضريبية والقروض بدون فائدة) •

ماذا يمكن أن يحدث إذن لو دخل الشرق الادنى في مرحلة من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية ؟



---

(١) من الملاحظ أن تدهور السكك الحديدية اصبح واضحا جدا : في الفترة الواقعة بين عامي ١٨٩٠ و ١٩٨٠ ، هبط نصيب السكك الحديدية في نقل البضائع في الولايات المتحدة من ٨٥٪ الى ٣٧٪ ، وفي فرنسا من ٧٢٪ الى ٢٩٪ (بالاطنان للكيلومتر) . اما بالنسبة لنقل المسافرين : فقد هبطت النسبة من ٩٢٪ الى ٤٪ في الولايات المتحدة ، ومن ٨٤٪ الى ١٢٪ في فرنسا (بالمسافرين للكيلومتر) .

أين يمكن العثور على البترول في المستقبل ؟ هناك بلدان ومناطق لم يتم فيها التنقيب بشكل جيد حتى الآن : مثل مصر ، السودان ، الأمازون ، الصين ، ألاسكا ومنطقة القطب الجنوبي • أضف الى ذلك ما يشاع عن وجود احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي في سيبيريا •

ترتدي منطقة القطب الجنوبي أهمية استراتيجية حيوية • لذلك تدعي ملكيتها عشرة بلدان على الاقل • وقد فتحت هذه المنطقة المجردة من السلاح أمام البحث العلمي الدولي دون قيود ، إلا أن هذا لم يمنع بعض البلدان من الاستمرار بمطالبيها الاقليمية هناك : وبخاصة بريطانيا العظمى وتشيلي والارجنتين •

أما هدف هذا التنافس فهو جوف الارض الذي يظن بعضهم أنه مملوء بالثروات الدفينة منذ قرون • ويؤكد بعض علماء الجيولوجيا أن هذه المنطقة كانت ، منذ مئة مليون عام ، تشكل قارة واحدة مع الهند وأستراليا ، ثم انفصلت عنهما نتيجة الزلازل والهزات الارضية لتستقر حيث هي الآن •

إذا صحت هذه الفرضية ، فان ذلك يعني وجود أوجه شبه كثيرة في باطن الارض مع أندونوسيا وأستراليا وغيرها ، أي من حيث المعادن والمناجم والبترول •

لقد أثبتت دراسات التربة حتى الآن وجود الغاز الطبيعي ، ولكن كل فريق من العلماء هناك يحرص على إخفاء اكتشافاته بعناية • وليس من قبيل الصدفة أن نرى الاتحاد السوفياتي يقيم اتصالات دائمة مع بعثته العلمية هناك •

تدل دراسة الخارطة على أن منطقة القطب الجنوبي مجاورة لطريق البترول الاستراتيجي المار برأس الرجاء الصالح ، وأن البلدان المعنية بها مباشرة هي : أمريكا اللاتينية ، أفريقيا ، أستراليا ، نيوزيلانده • ويعتقد بعض المتنبئين بأن هذه المنطقة قد تكون في المستقبل مسرحاً أو سبباً لحرب عالمية ثالثة •

في الوقت الحاضر ، هناك توازن بين الدولتين العملاقتين في مجـالات : الانتاج والاستهلاك والاحتياطات ، ولكن أحداً لا يدري ماذا يمكن أن يحدث لو اختل هذا التوازن لأي سبب كان ، أو نضب البترول وبدأت حمّى البحث عن مصادر جديدة ...



من المعروف أن الشركات البترولية الكبرى ، المتعددة الجنسيات . تقوم بتنويع نشاطاتها بأسرع ما يمكن . إلا أن البلدان المنتجة انتقلت بدورها الى طور التصنيع ، وأصبح من الممكن أن تقوم في المستقبل القريب بمنافسة هـذه الشركات ، بل بمحاربتها في مجالات كثيرة كالكيمياء البترولية والتصفية وغيرها ..

لذلك تقوم أقسام الدراسات والتنبؤات في هذه الشركات الكبرى بجهود حثيثة لاستشفاف ما يمكن أن يحدث بعد ثلاثين عاماً أو أكثر ، والسعي لايجاد الحلول المناسبة من الآن . وقد اتفقت كافة هذه التنبؤات حول نقطة واحدة : وهي أن الطاقة ، التي خرجت من الأزمة في الثمانينات ، ستعود لتستخدم بكميات كبيرة في نهاية التسعينات ، لأن الجهود المبذولة في مجال الاقتصاد بالطاقة لـن تلبث أن تصل الى نهاية مطافها بطبيعة الحال .

إن أي تقدم في البحث أو التجارة الدولية لا يمكن أن يتم إلا بالاتفاق بين الحكومات والمجموعات الدولية الكبرى . ولا بد من التنويه هنا بأن كافة بلدان أوروبا الغربية ، باستثناء المملكة المتحدة ، تعتمد على الخارج بأكثر من نصف احتياجاتها في مجال الطاقة : بلجيكا ٨٦٪ ، فرنسا ٧٦٪ ، ألمانيا الاتحادية ٥٠٪ ، الخ ... أضف الى ذلك أن الولايات المتحدة ، التي تعتبر ثاني منتج عالمي للبترول والغاز الطبيعي ، وأول منتج للفحم ، ظلـت رغم ذلك المستوردة الاولى للنفط في العالم .

صحيح أن هذه التبعية في مجال الطاقة قد شجعت البحث عن مصـادر جديدة ، ولكن الصعوبا تالاقتصادية والمالية تعود لتقف حجر عثرة ، ويزداد مرة أخرى وزن الشركات المتعددة الجنسيات وترتفع أهمية البترول والغاز .

منذ عام ١٩٧٤ ، بذلت فرنسا جهداً كبيراً للحد من تبعيتها هذه عن طريق الكهرباء النووية ، ولكن هذا البرنامج الباهظ التكاليف (١٥٢ مليار فرنك سنة ١٩٨٢) أدى الى زيادة الديون الخارجية على شركة الكهرباء المكلفة بـه ، وكأننا استبدلنا التبعية في الطاقة بالتبعية المالية . وهكذا لم تجد المسألة حلها المناسب بعد ...

أما في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، فقد بدأت الظواهر تشير مؤخراً الى أن سياسة تطوير الطاقات الجديدة لم تعط ثمارها المرجوة ، بل أخذت بالتراجع والانحسار .

بعد ضربة الايقاف التي وجهها كارتر للبرنامج النووي ، يبدو أن السياسة الامريكية في مجال الطاقة « آفاق عام ٢٠٠٠ » قد بدأت تميل نحو التكيف مع المناخات الاقليمية : محطات شمسية في اليابان ، على سواحل المتوسط ، على البحر الاسود ، في تكساس وكاليفورنيا والمكسيك .

في البرازيل ، تم التوصل مؤخراً الى وقود خاص (١٤٪ من كحـول قصب السكر + ٨٦٪ مازوت) ، لذلك عمدت الدولة الى مطالبة شركات السيارات (فيات ، جنرال موتورز ، فولكسفاكن) بصنع ٢٠٠٫٠٠٠ سيارة تعمل على هذا النوع من الوقود . يعتبر هذا المشروع ناجحاً تقنياً واقتصادياً ، إلا أن الشركات المذكورة لم تستجب لهذا الطلب حتى الآن بشكل كامل ، كما أن سعر برميل « الميتانول » البرازيلي أصبح ٤٥ دولاراً ، أي أغلى من المازوت بكثير . ولكي تتمكن الحكومة البرازيلية من زرع قصب السكر على مساحات كافية ، اضطرت لتقديم مساعدات مالية لزارعي القصب الاغنياء ، كما ضمنت لهم شراء كافة

الكحول الذي يخرج من معامل التقطير . فنجم عن ذلك ازدياد غنى الاغنياء وهجرة ريفية لصغار المزارعين .

خلاصة القول أن عهد البترول سيظل قائماً الى حين ، ولكن الآفاق المستقبلية مفتوحة لايجاد البدائل في الوقت المناسب إذا أبدت الحكومات مزيداً من الاهتمام ضمن إطار من التعاون المحلي والدولي على السواء . عندئذٍ من المحتمل أن يحل « عصر الهيدروجين » محل عصر البترول في مطلع عام ٢٠٠٠ .



الملاحق

ملحق رقم – ١ –

شهادة الملك فيصل

في شباط من عام ١٩٣١ ، قام « المليardير » الامريكي « شارل كراين Ch. Crane » بزيارة لمدينة جدّة ، حيث استقبله الملك عبد العزيز بن سعود ، وطلب منه المساعدة لتطوير بلاده التي كانت مثقلة بالديون آنذاك .

عندئذ أرسل إليه « كراين » جيولوجياً معروفاً ، هو مهندس المناجم « كارل تويتشل Twitchell » ، الذي وصل الى العربية السعودية في شهر نيسان من العام نفسه ، فتجول في كافة أرجاء البلاد ، ثم رفع الى الملك ، في عام ١٩٣٢ ، تقريراً مفصلاً يؤكد فيه توفر البترول بكميات كبيرة في باطن الارض .

أرسل الملك ابنه الأمير فيصل الى لندن ، ومعه تقرير « تويتشل » ، وكلفه بعرضه على الانكليز مع الامتياز اللازم للمباشرة بالتنقيب والاستثمار .

شكرت الخارجية البريطانية الملك على عرضه ، ولكنها اعتذرت عن تبني المشروع عن طريق بعثتها الدبلوماسية في جدّة .

على هذا علّق الملك فيصل ، فقال لي :

« في الحقيقة ، لم يأت هذا الرفض نتيجة غباء موظف ضيق الأفق ، بل نتيجة طبيعية لتقاسم الاسواق بموجب اتفاقيات (الخط الاحمر) » .

إزاء الرفض البريطاني ، اقترح ابن سعود على « تويتشل » إقامة شركة وطنية سعودية للبترول ، تكون حصته فيها ٢٠٪ . إلا أن هذا المهندس اعتذر بدوره عن القبول .

عندئذ فقط ، كلف الملك « فيلبي Philby » باللجوء الى الامريكيين ، فهبط الحظ على شركة « سوكال » ...

ملحـق رقم ـ ٢ ـ

ترتيب الشركات البترولية الكبرى في العالم

(وفق احصاء عام ١٩٨٣)

آ ـ الشركات الامريكية الكبرى (١٩٨٣)

الشـــــركات	مجموع المبيعات	الربـح الصـافي	التعـداد
	بمليارات الدولارات		
١ ـ إيكسون	٨٨ر٥	٤ر٩٧	١٥٦٠٠٠
٢ ـ موبيـل	٥٤ر٦	١ر٥٠	١٧٨١٠٠
٣ ـ تكســاكو	٤٠ر٠٦	١ر٢٣	٥٤٦٨٣
٤ ـ S.O ـ إنديانـا	٢٧ر٦	١ر٨٦	٥٦٧٣٤
٥ ـ ســوكال	٢٧ر٣	١ر٥٩	٤٠٠٩١
٦ ـ غولــف	٢٦ر٥	٠ر٩٧	٤٢٧٠٠٠
٧ ـ أتلانتيك ريتشـفيلد	٢٥ر١	١ر٥٤	٤٩٦٩٣
٨ ـ أوكسيدنتال للنفـط	١٩ر١	٠ر٥٦	٤١٣٦٩
٩ ـ فيليبـس للنفـط	١٥ر٢	٠ر٧٢	٢٨٤٠٠
١٠ـ ســان (الشمـس)	١٤ر٧	٠ر٤٥	٣٧٨٠٤
١١ـ جيتـــي	١١ر٦	٠ر٤٩	١٩٤٤٠

١٢ـ S.O ـ أوهايــو	١١ر٥	١ر٥١	٤٤٠٠٠٠
١٣ـ أميرادا هــس	٨ر٣	٠ر٢٠	٨٠٨٢
١٤ـ أشلاند أويــل	٧ر٨	٠ر١٠	٢٨٩٧٦
المجمـــــوع	٣٧٧ر٨٦	١٧ر٦٩	٧٨٦٠٧٢

تابع الملحق رقم ـ ٢ ـ

ب ـ الشركات الكبرى خارج الولايات المتحدة (١٩٨٣)

الشـــــركات	مجموع المبيعات	الربـح الصـافي	التعـداد
	بمليارات الدولارات		
١ ـ شـــل	٨٠ر٥	١٧ر٤	١٥٦٠٠٠
٢ ـ BP	٤٩ر١	١ر٥٦	١٣١٦٠٠٠
٣ ـ ENi	٢٥	٠ر٩٢	١٣٣٩٩٩
٤ ـ الفرنسية للبتـرول	١٨ر٣	٠ر٠١	٤٦٨٢٤
٥ ـ آلـف أكيتـــان	١٨ر١	٠ر٤٨	٧٧٦٠٠
٦ ـ بترو بـراس	١٦ر٢	٠ر٤٨	٥٦٨٣٥
٧ ـ بيميكـــس	١٦ر١	٠ر٠٥	١٥٧٠٠٠
٨ ـ إيديميتســـو	١٠ر٧	٠ر١٣	٧٠٤١
٩ ـ الكويتيـة للبتـرول	١٠ر٧	٩ر٠٢	١٤٢٤٠
١٠ـ إســـو	٩ر٤	٠ر٤٠	٦٦١٩
١١ـ الهنديـة للبتـرول	٩	٠ر٦٩	٢٧٩٢٧
١٢ـ بتروفينـــا	٨ر٧	١ر٢١	٢١٠٠
١٣ ـ VEBA	٧ر٥٩	١ر٥٩	٢٣٢٢٥
١٤ـ إمبريـال كنـــدا	٧ر٢٣	٣ر٣٩	١٤٧٣٢
١٥ـ لاكـي كوريـا	٧ر١٥	٠ر٧٠	٥٣٠٠٥
المجمـــوع	**٢٩٣ر٧٧**	**٢٤ر٨٩**	**٩٠٨٧٤٧**

ملحق رقم – ٣ –

الشركات البترولية الدولية (١٩٨٣)

الشركات	تاريخ التأسيس	رأس المال	الاستثمارات	الانتاج بآلاف الاطنان	التصفية بآلاف الاطنان	الاسطول بآلاف الاطنان
الملكية الهولندية (شل)	١٨٩٠	٤ مليارات فلورين	٤٧٤٥ مليون جنيه	٧٤٨٥٠	١٧٤٨٠٠	١٧٨٠٠
آلف آكيتان	١٩٦٦	٩١٠٠٤٨ مليون فرنك فرنسي	١٤ر٧ مليار فرنك	١٦١٠٠	١٨١٧٠	١٠٥٠
الشركة الفرنسية للبترول	١٩٢٤	١٣٦٤ مليون فرنك فرنسي	٨ر٦ مليار فرنك	١٢٠٠٠	٣٠٨٠٠	٢٦٢٠
البريطانية للبترول BP	١٩٠٩	٦٠٠ مليون جنيه استرليني	٣٢٥٧ مليون جنيه	٦١٠٠٠	٤٩٦٠٠	٢٤٠٠
إيكسون	١٨٨٢	١٨٢٦ مليون دولار	٩ مليار دولار	٧٩١٠٠	١٦٣٣٠٠	١٣٣٠٠
فيليبس للبترول	١٩١٧	٢٥٠ مليون دولار	١ر١ مليار دولار	٢١١٠٠	١٣١٠٠	غير معروف

تابع للملحق رقم — ٣ —

الشركات	تاريخ التأسيس	رأس المال	الاستثمارات	بآلاف الاطنان الانتاج	بآلاف الاطنان التصفية	بآلاف الاطنان الاسطول
أتلانتيك ريتشفيلد	١٨٧٠	٦٥٤ مليون دولار	٥ر٣ مليار دولار	٣٤٧٠٠	٣٣١٥٠	١٩٩٤
ستاندارد أويل كاليفورنيا	١٩٢٦	١٥٠٠ مليون دولار	٣ر٣ مليار دولار	٦٨٥٠٠	٧١٦٥٠	٨٢٠٠
ستاندارد أويل إنديانا	١٨٨٩	١٦٦٣ مليون دولار	٤ مليار دولار	٣٩٣٠٠	٤٥٩٥٠	٢٠٠٠٠
موبيل أويل	١٨٨٢	١٢٣٠ مليون دولار	٢٥٦ر٥ مليار دولار	٦١١٥٠	٧٩٧٠٠	غير معروف
تكساكو	١٩٢٦	٢٢١٧ مليون دولار	٨ر٣ مليار دولار	٧٤٣٠٠	٨٥٤٠٠	٨٨٠٠

ملحق رقم ـ ٤ ـ

الديون الدولية المستحقة للبلدان الصناعية

في نهاية عام ١٩٨٣ ، أثبتت الاحصائيات أن البلدان المثقلة بالديون أكثر من سواها هي التالية (بمليارات الدولارات) : المكسيك ٦٧٫٤ ، البرازيل ٦٥٫٩ ، الاتحاد السوفياتي ٢٧٫١ ، اسبانيا ٢٦٫٢ ، الارجنتين ٢٦٫٢ ، كوريا الجنوبية ٢٤٫٦ ، فنزويلا ٢٣٫٧ ، أفريقيا الجنوبية ١٩٫٢ ، استراليا ١٥٫٩ ، الجزائر ١٥٫٦ . أما بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية ، فقد أبرز مؤتمر قمة (قرطاج) (٢١ حزيران ١٩٨٤) الارقام التالية :

ديون البلدان الاحدى عشرة لمؤتمر قمة قرطاج
(بملايين الدولارات)

البلد	الدين الخاص	الدين العام	مجموع الديون
البرازيل	١٠٠٠٠٠	٦٢٠٠٠	٣٨٠٠٠
المكسيك	٩٤٠٠٠	٧٦٠٠٠	١٨٠٠٠
الارجنتين	٤٣٨٠٤	٢٩٩٠٤	١٣٩٠٠
فنزويلا	٣٤٠٠٠	٢٨٠٠٠	٦٠٠٠
تشيلي	٢١٠٠٠	٧٠٠٠	١٤٠٠٠
البيرو	١٢٦٨٢	١٠٦٩٨	١٩٨٤
كولومبيا	١٠٥٠٠	٦٧٠١	٣٧٩٩
الاكوادور	٦٨٥٠	٥٢٥٠	١٦٠٠
بوليفيا	٥٣٠٠	٣٨٢١	١٤٧٩
أورغواي	٤٦٠٠	٣٣٠٠	١٣٠٠
جمهورية الدومينيكان	٣٥٠٠	٢٩٠٠	٦٠٠
المجموع	٣٣٦٢٣٦	٢٣٥٥٧٤	١٠٠٦٦٢

ملحق رقم ـ ٥ ـ

انتاج البترول في العالم

(بملايين الاطنان)

	١٩٢٥	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٥	احتياطات	المستخرج من ١٨٥٧ ـ ١٩٥٣
الولايات المتحدة	١٠٩	١٨٨	٢٧٦	٣٤٥	٤٦٨	٤٧١٥	٦٦٩٠
الاتحاد السوفياتي	٧	٣١	٣٨	١٤٨	٤٩٠	١٢٣٥٠	٩٨٠
ايـــــران	٢	٩	٣٢	٥٢	٢٦٨	٩٢١٥	١٢٦٠
العـــراق		٣	٧	٤٨	١١١	٤٩٠٠	٣٥٠
فنزويـــلا		٢٦	٧٨	١٥٠	١٢٤	٢١٤٠	٩٨٠
العربية السعودية		٣	٢٦	٦١	٣٣٧	٢١٢٢٨	٣٢٠
الكويـــــت			١٧	٨٤	١١٨	١٢٩٠٠	١٤٠
ليبيـــــا					٧١	٣٨٠٠	
الجزائـــر			،	٨	٤٢	١٠٥٣	
العـــالم	١٥٢	٢٧٠	٥٣٥	١٠٥٢	٢٧٠١	٩٤٠٩٨	

استخرجت أندونيسيا ، من عام ١٨٥٧ ـ ١٩٥٣ ، ٢١٠ مليون طن من مجموع احتياطات بلغت ١٢٠٠ مليون طن ؛ وكنـدا ٤٠ مليون طن من احتياطات بلغت ١٠١٤ مليون طن .

يقدر العلماء أن نفاذ الاحتياطات سيكون في عام ٢٠١٤ ، إلا إذا أمكن التوصل الى الاستفادة من كمية اضافية تبلغ ٢٠٪ من الحقول المستثمرة حاليا .

ملحق رقم – ٦ –
اخر الارقام
(بملايين الاطنان)

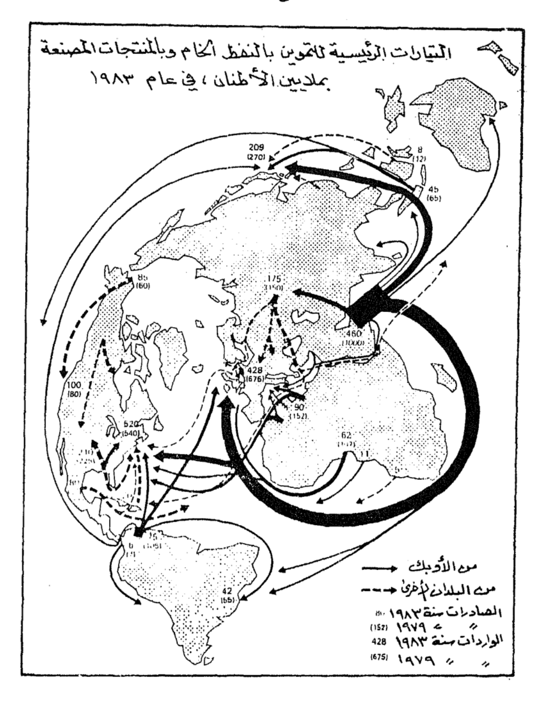
	الانتاج		الاستهلاك		الاختلاف ٪	
	١٩٧٩	١٩٨٣		١٩٧٩	١٩٨٣	٨٣/٧٣
الولايات المتحدة	٤٧٧ر٢	٤٨٦ر٥		٨٢١ر٥	٦٦٠	- ١٦
الاتحاد السوفياتي	٥٨٦ر٠	٦١٦ر٠		٣٨٠	٤٠٥	+ ٤٤ر٦
ايران	١٥٩ر٥	١٣٣ر٠	اليابان :	٢٤٥	١٩١	- ٢٢
العراق	١٧٠ر٣	٤٦ر٨	المانيا الاتحادية :	١٣٣	١٠٠ر٢	- ٢٥ر٤
فنزويلا	١٢٤ر٧	٩٤ر٦	فرنسا :	١٠٥ر٧	٧٩ر٩	- ٢٨ر٥
المكسيك	٨٠ر٨	١٤٩ر٠	ايطاليا :	٨٩ر٥	٧٩ر٥	- [illegible]
العربية السعودية	٤٧٥ر٤	٢٥٢ر٥	المملكة المتحدة :	٨٤ر٥	٦٤ر٥	- ٣٥
الكويت	١٢٥ر٩	٥٤ر٣	بلجيكا :	٢٣ر٣	١٦	- ٣٧ر٧
الجزائر	٥٦ر٩	٤٧ر٠	هولندا :	٢٥ر٨	١٥ر٩	- ٣٧ر٥
العالم	٣٢٠٦ر٤	٢٧٥١ر٩	المجموعة الاوروبية :	٤٩٩ر٢	٣٨٦	- ٢٥ر٨

انتاج البترول في بحر الشمال

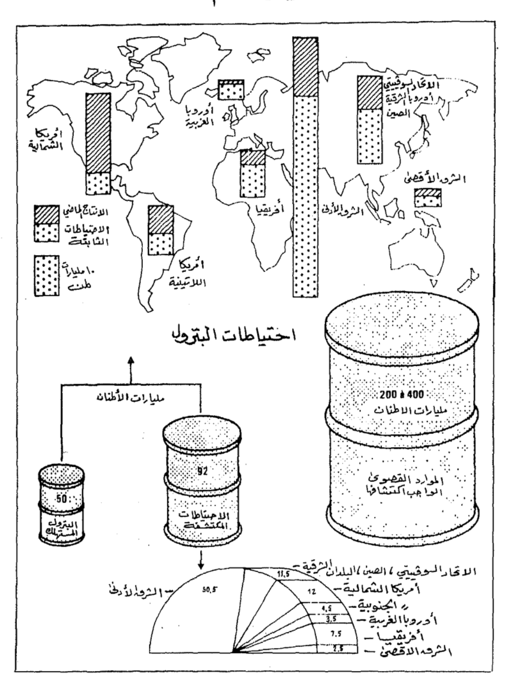
(بملايين الاطنان)

	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٧١ــ١٩٨٣
المنطقة البريطانية	٧٦ر٢	١١٠ر٤	٥٥٦ر١
المنطقة النرويجيـة	١٨ر٨	٢٩ر٣	١٧٨ر٦
المنطقة الدانمركيـة	٠ر٤	٢ر٢	٧
المنطقة الهولنديـة		١ر١	١ر٢
المجمـــــوع	٩٥ر٤	١٤٣	٧٤٣

ملحـــق رقـــم «٧»

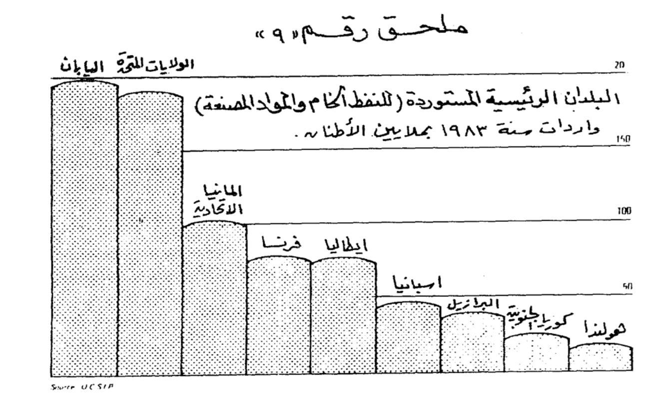


ملحق رقم «٨»



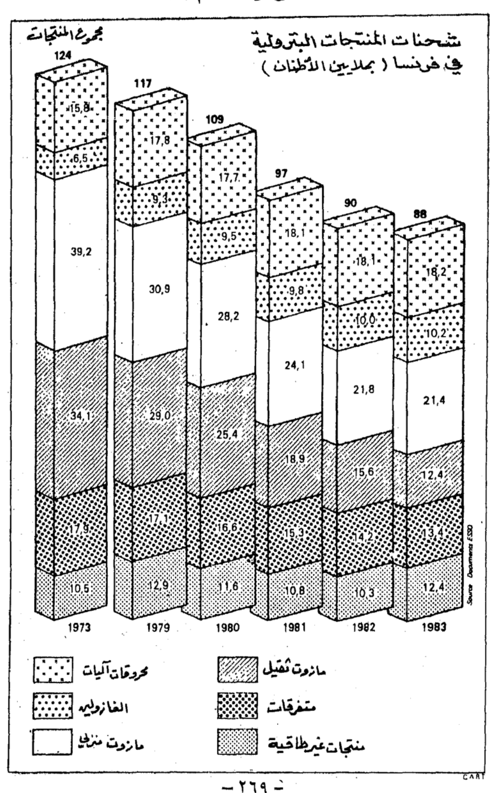
الاتحاد السوفييتي
أوروبا الشرقية
الصين
أوروبا
الغربية
أمريكا
الشمالية
الشرق الأقصى
الانتاج الماضي
الاحتياطات
الثابتة
أفريقيا
الشرق الأدنى
أمريكا
اللاتينية
١٠ مليارات
طن
احتياطات البترول
مليارات الأطنان
200 à 400
مليارات الاطنان
الموارد القصوى
الواجب اكتشافها
92
الاحتياطات
المكتشفة
50
البترول
المستهلك
الاتحاد السوفييتي، الصين، البلدان الشرقية
11,5
أمريكا الشمالية
12
" الجنوبية
4,5
أوروبا الغربية
3,5
أفريقيا
7,5
الشرق الاقصى
2,5
الشرق الأدنى
50,5

ملحق رقم «٩»



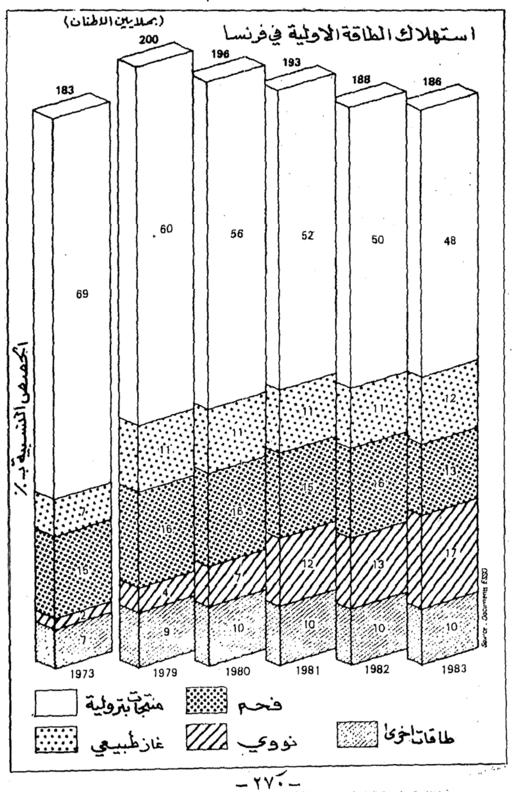
البلدان الرئيسية المستوردة (للنفط الخام والمواد المصنعة)
واردات سنة ١٩٨٣ بملايين الأطنان.
اليابان
الولايات المتحدة
المانيا الاتحادية
فرنسا
ايطاليا
اسبانيا
البرازيل
كوريا الجنوبية
هولندا
20
150
100
50
Source UCSIP

ملحق رقم «١٠»



شحنات المنتجات البترولية
في فرنسا (بملايين الأطنان)
مجموع المنتجات
124
117
109
97
90
88
15,8
6,5
39,2
34,1
17,9
10,5
17,8
9,3
30,9
29,0
17,1
12,9
17,7
9,5
28,2
25,4
16,6
11,6
18,1
9,8
24,1
18,9
15,3
10,8
18,1
10,0
21,8
15,6
14,2
10,3
18,2
10,2
21,4
12,4
13,4
12,4
1973
1979
1980
1981
1982
1983
Source Documents ESSO
محروقات آليات
الغازوليه
مازوت منزلي
مازوت ثقيل
متفرقات
منتجات غير طاقية
CART

ملحق رقم «١١»


استهلاك الطاقة الاولية في فرنسا
(بملايين الاطنان)
183
200
196
193
188
186
69
60
56
52
50
48
7
11
11
11
11
12
15
16
16
15
16
13
2
4
7
12
13
17
7
9
10
10
10
10
1973
1979
1980
1981
1982
1983
التخصص النسبية بـ %
Source : Documents ESSO
منتجات بترولية
فحم
غاز طبيعي
نووي
طاقات اخرى

الفهـرس

الموضـــــوع	رقم الصفحة
تقديـــم	**٧**
المقدمـــة	**٩**
الفصل الاول :	
عهد الديناصـورات	١١
الفصل الثاني :	
حكم الاخوات السبع (١٩١٩ ــ ١٩٤٥)	٦١
الفصل الثالث :	
زوال استعمار البترول (١٩٤٦ ــ ١٩٦٠)	٩٥
الفصل الرابع :	
عواصف في الرمـــال	١٢٧
الفصل الخامس :	
عهد تصفية الحسابات ١٩٦٠ ــ ١٩٧٢)	١٤٣
الفصل السادس :	
الصدمات البترولية (١٩٧٣ ــ ١٩٧٩)	١٧٦
الفصل السابع :	
شركات البترول المتعددة الجنسيات	١٠٦
الفصل الثامـن :	
البترول عـام ٢٠٠٠	٢٤٢
الملاحـــــق	**٢٥٥**

الجانب الخفي من تاريخ البترول = Histoire secrete du petrole / تأليف جاك دولوناي، جان ميشيل شارلييه؛ ترجمة محمد سميح السيد. ــ ط. ١ . دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧ . ــ ٢٧١ ص.؛ ٢٤ سم.

بآخره ست عشرة صفحة ملاحق.

١ ــ ١ر٣٢٧ ل و ن ج ٢ ــ ٢٧ر٣٣٨ ل و ن ج ٣ ــ العنوان ٤ ــ لوناي ٥ ــ شارلييه ٦ ــ السيد

مكتبة الأسد

رقم الايداع ــ ٧٧٥/ ٩/ ١٩٨٧

رقم الاصدار ٢٩٦

خلال مدة لا تتجاوز قرنا واحدا اصبح البترول الصناعة الاولى في العالم . ولا تزال أعمال الحفر والضخ والتكرير والنقل قائمة على قدم وساق في شتى أنحاء المعمورة . وها هي « ايكسون » ، أكبر شركة بترولية في العالم ، بثروتها الخمسمئة الموزعة على أكثر من مئة بلد ، تحقق في عام ١٩٨٣ ربحا صافيا بلغ خمسة مليارات من الدولارات .

في عام ١٩٧٣ ، حدثت الصدمة البترولية الاولى التي هزت الاقتصاد العالمي وزعزعت ثقة الدول الصناعية الكبرى بنفسها . وهكذا دقت ساعة التساؤلات واعادة التقويم والتكيف ، في الوقت الذي ظلت أعمال البحث تجري سعيا وراء حقول جديدة وموارد رديفة .

لقد كان البترول منذ البداية مغامرة كبرى أقدم عليها رجال مغامرون ووقفت خلفها قوى عظمى . عن هذا يتحدث « جاك دولوناي » ، المتخصص في التاريخ المعاصر والدبلوماسية السرية ، و « جان ـ ميشيل شارلييه » ، الذي أنجز ثمانية أفلام قصيرة عن البترول ، عرضت في التلفزيون الفرنسي وغيره من محطات التلفزيون العالمية . وقد نجح هذان الكاتبان ، بعد ثلاث سنوات من الابحاث والاتصالات عبر العالم ، في سرد قصة البترول وخباياها طوال قرن من الزمن ، وفي تحليل أشهر رجال البترول .

